A/78/5/Add.2

الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 5 باء

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 5 باء

A/78/5/Add.2

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8325

[26 تموز/يوليه 2023]

المحتويات

الفصل		الصفحة
كتابا الإحالة والتصديق		5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	8
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	11
	موجز	11
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	15
	باء – النتائج والتوصيات	16
	1 – متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة	16
	2 – استعراض مالي عام	16
	3 – الشؤون المالية وشؤون الميزانية	19
	4 – إدارة المخاطر	27
	جيم – إحالة المعلومات من قبل الإدارة	34
	1 – شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	34
	2 – الهبات	35
	3 – حالات الغش والغش المفترض	35
دال –	شكر وتقدير	35
المرفق –	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	36
الثالث –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	38
	ألف – مقدمة	38
	باء – موجز النتائج المالية والنقاط الرئيسية	39
	جيم – الأداء المالي	40
	دال – الفائض/العجز	42
	هاء – أداء الميزانية	43
	واو – المركز المالي	43

زاي – المساءلة والحوكمة وإدارة المخاطر 44
حاء – الشؤون المحاسبية 47
طاء – تنفيذ مشروع الجيل القادم للتخطيط المركزي للموارد 48
ياء – آفاق عام 2023 وما بعده 49
الرابع – البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 51
أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 51
ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 53
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 54
رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 55
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 56
الملاحظات على البيانات المالية لعام 2022 57

كتابا الإحالة والتصديق

رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإداري لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والموظف المسؤول عن الصندوق، ونائب الأمينة التنفيذية للصندوق، ورئيس مكتب الشؤون المالية والخدمات الإدارية للصندوق

عملا بالبند 26-01 من النظام المالي، يشرفنا أن نقدم البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي نوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب.

وتُحال أيضا نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ونقر، نحن الموقّعين أدناه، بما يلي:

أن الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية المدرجة في هذه البيانات المالية.

وأن البيانات المالية قد أعدَّت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مبالغ معينة تستند إلى أفضل التقديرات والآراء التي توصلت إليها الإدارة.

وأن الإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تنفّذ، بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويواصل مراجعو الحسابات الداخليون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين يقدمون خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، استعراض نظامي المحاسبة والرقابة. ويجري تنفيذ المزيد من التحسينات في مجالات محدَّدة.

وأن الإدارة أتاحت لمجلس مراجعي الحسابات ولمراجعي الحسابات الداخليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية الاطلاع الكامل على جميع السجلات المحاسبية والمالية دون عائق.

وأن الإدارة تستعرض توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومراجعي الحسابات الداخليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي إما قد نفَّحت إجراءات الرقابة أو أنها عاكفة على تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابة لتلك التوصيات.

ويشهد كل منا، بقدر علمنا وأوثق معلوماتنا واعتقادنا، بأن جميع المعاملات الفعلية قد قُيدت على النحو السليم في السجلات المحاسبية، وبأنها معروضة بصورة سليمة في البيانات المالية المذيل بها هذا التقرير.

(توقيع) أخيم **شتاينر**
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المدير الإداري لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

(توقيع) مراد **وهبة**
الموظف المسؤول، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

(توقيع) كزافييه **ميشون**

نائب الأمينة التنفيذية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

(توقيع) جون **روتير**

رئيس مكتب الشؤون المالية والخدمات الإدارية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعاً بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(توقيع) **هو** كاي
مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

راجعنا البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)، والملاحظات على البيانات المالية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأساس الذي يستند إليه هذا الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن مستقلون عن الصندوق، وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

يتولى المدير الإداري للصندوق المسؤولية عن المعلومات الأخرى، التي تشمل التقريرَ المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، الوارد في الفصل الثالث أدناه، لكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقرير مراجعي الحسابات الذي أعددناه بشأنها.

ورأيُنا بشأن البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نقدم أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفي ما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء القيام بذلك، في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي استقيناها من عملية مراجعة الحسابات، أو في ما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بشكل آخر. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، وجب علينا الإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالإشراف على البيانات المالية

يتولى المدير الإداري المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعن ممارسة ما تراه الإدارة ضرورياً من رقابة داخلية بما يتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن غش أم خطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، تقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمؤسسة عاملة والإفصاح، عند الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بالمؤسسة العاملة واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الصندوق أو وقف عملياته، أو لم تجد أمامها بديلاً واقعياً سوى ذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي في الصندوق.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أم خطأ، وإصدار تقرير عن مراجعة الحسابات يشمل رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تجري وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائما الخطأ الجوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية في حال وجود توقع معقول بأنها تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم احتمالات وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت بسبب الغش أم الخطأ، ووضعُ وتنفيذ إجراءات لمراجعة الحسابات تراعي تلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تكون كافية وملائمة لتشكّل أساساً نقيم عليه رأينا. واحتمال عدم الكشف عن أخطاء جوهرية ناجمة عن الغش يفوق احتمال عدم الكشف عن تلك الناجمة عن خطأ، فالغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إسقاط متعمد أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في الصندوق؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدّمها الإدارة؛

(د) التوصل إلى استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من عملية مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري في ما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدراً كبيراً من الشك في قدرة الصندوق على الاستمرار كمؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعيّن علينا توجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى

الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على أدلة مراجعة الحسابات المستمدة حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. غير أن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على الصندوق الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرضها بأمانة.

ونتواصل مع المكلفين بالإشراف في ما يتعلق بجملة أمور منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المقتضيات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات الصندوق التي اطّلعنا عليها أو التي دققنا فيها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق في جميع الجوانب الهامة مع النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث انطباقها على الصندوق، ومع السند التشريعي.

ووفقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات الصندوق.

(توقيع) **هو** كاي
مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي **برموديز**
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

26 تموز/يوليه 2023

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 2186 (د-21) المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1966، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) بوصفه وكالة للاستثمار الرأسمالي تقدّم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في العالم. ويعمل الصندوق على توفير فرص جديدة للفقراء أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال زيادة إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر ورأس المال الاستثماري. وتساعد برامج الصندوق أيضاً على تمكين المرأة وتهدف إلى حفز زيادة التدفقات الرأسمالية من القطاع الخاص والحكومات الوطنية والشركاء الإنمائيين بهدف إحداث أكبر أثر ممكن على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022، نفّذ الصندوق، الذي يوجد مقره في نيويورك، برامج في 37 بلداً من أقل البلدان نمواً تتصل بالشمول المالي وتمويل التنمية المحلية. وبالإضافة الى ذلك، يعمل الصندوق أيضاً في بلدان أخرى، وذلك أساساً من خلال مبادراته المواضيعية العالمية.

وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للصندوق وباستعراض عملياته للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأجريت عملية مراجعة الحسابات في المقر في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير المسائل التي يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة الصندوق التي أُدرجت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وقد أجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضاً عمليات الصندوق بموجب البند 7-5 من النظام المالي للأمم المتحدة. ويقضي ذلك البند بأن يبدي المجلس ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة عمليات الصندوق وتنظيمها بوجه عام. ويتضمن هذا التقرير أيضاً تعليقات على حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في السنة السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للصندوق وباستعراض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع

الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي للصـــندوق في 31 كانون الأول/ديســـمبر 2022، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام والاستعراض المالي العام

لم يجد المجلس، عند مراجعته لعمليات الصـــندوق وســـجلاته المالية، أي أغلاط أو إســـقاطات أو أخطاء جسيمة في البيانات المالية. وتعزى زيادة التبرعات من 133,5 مليون دولار (في عام 2021) إلى 198,7 مليون دولار (في عام 2022) بشـكل أسـاسـي إلى المسـاهمات الدورية المقدَّمة إلى الصـندوق والاتفاقات المتعددة السنوات التي يبرمها. وارتفع مجموع الإيرادات بنسبة 47,9 في المائة وبلغ 202,0 مليون دولار في عام 2022 (2021: 136,6 مليون دولار).

ويمثل أيضـــا مجموع المصـــروفات في عام 2022 (116,2 مليون دولار) زيادة كبيرة مقارنة بعام 2021 (97,1 مليون دولار). وترتبط هذه الزيادة أسـاسـا بمصـروفات البرنامج (19,1 مليون دولار)، لا سيما في الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع والتمويل ذي الإمكانات التحويلية على الصعيد المحلي.

وبلغ الفائض 85,8 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بـــ 39,5 مليون دولار في عام 2021. ويحتفظ الصـندوق بمسـتوى عال من الأصـول المتداولة (259,6 مليون دولار) لتغطية خصـومه المتداولة (5,3 ملايين دولار). وارتفع مجموع الأصـول بمقدار 84,3 مليون دولار (25,3 في المائة) في عام 2022 نتيجة للزيادات في النقدية والاســتثمارات (59,5 مليون دولار) وفي المبالغ المســتحقة القبض – التبرعات (39,0 مليون دولار).

النتائج الرئيسية

الشؤون المالية وشؤون الميزانية

الاعتراف بالمنح وحسابها

لا يعترف الصـندوق بالخصـوم والمصـروفات المتعلقة بالمنح القائمة على الأداء عند التوقيع، بل عند استيفاء مراحل محددة مسبقا مُتفَق عليها مع المتلقِّين وتستتبع مدفوعات نقدية ("المدفوعات").

وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت المصروفات المتعلقة بالمنح القائمة على الأداء في الصندوق ما قدره 44,7 مليون دولار، أي 38,5 في المائة من مجموع المصروفات، في حين بلغت الخصوم المتعلقة بالمنح، المفصـح عنها في الملاحظات دون الاعتراف بها كخصـوم في صـدر بيان المركز المالي أو كمصروفات في صدر بيان الأداء المالي، 16,5 مليون دولار (2021: 12,2 مليون دولار).

ويتوافق نهج الاعتراف بالمنح القائمة على الأداء الذي يتبعه الصندوق مع وثيقة السياسة الصادرة عن "الفريق المعني بالسـياسـات المتصـلة بالمعايير المحاسـبية الدولية للقطاع العام" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 17 كانون الثاني/يناير 2011 (أعدت وثيقة السـياسـة هذه وفقا للمعيار المحاسـبي الدولي للقطاع العام 1: عرض البيانات المالية، لعدم وجود معيار يتعلق بمصـــروفات التحويل) ومع دليل عمليات الصندوق الحالي. وعند مراجعة البيانات المالية للصندوق لعام 2022، تساءل المجلس عما إذا كان نهج الاعتراف بالمنح القائمة على الأداء الذي يتبعه الصـــندوق يمتثل للمعايير المحاســـبية الدولية للقطاع العام أم لا. ولمعالجة شـواغل المجلس، نقح الصـندوقُ الملاحظاتِ على البيانات المالية بإدراج إفصـاح عن

قراره المؤقت بالحَيد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالاعتراف بالمنح إلى حين تطبيق المعيار الجديد المتعلق بمصروفات التحويل (في موعد أقصاه عام 2026). وبالنظر إلى أنه قد تم الامتثال للفقرتين 31 و 32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الحيد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق باعتراف الصندوق بالمنح لا يستتبع تعديل رأي المجلس.

عرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)

تمتثل المعلومات المتعلقة بالميزانية، بصيغتها التي يقدمها الصندوق حاليا في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)، امتثالا تاما للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية. غير أنه ينبغي، في الملاحظة 7، تعديل التسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية المطلوبة بموجب الفقرة 47 من المعيار 24.

إدارة المخاطر

تتسم بيئة المخاطر للصندوق بالتنوع وتتأثر بشكل خاص بالولاية الأساسية للصندوق التي تستهدف أقل البلدان نموا وبتوسيع نطاق المجالات ذات الأولوية للصندوق، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2025، وهو ما يمكن أن يبعد الصندوق عن ولايته الأولية. وغالبا ما تَطرح علاقةُ الصندوق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخاطرَ محددة.

ويعتمد هيكل ومحتوى السياسة التي يتبعها الصندوق في الإدارة المركزية للمخاطر بشكل كبير على المنهجية والعمليات المنصوص عليها في سياسة البرنامج الإنمائي، التي توفر الاتساق، ولكنها تفيد بأنه من الممكن تجسيد السمات المحددة لنموذج عمل الصندوق ووسائل تدخُّله على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة حديثة نسبيًّا ويلزم إدخال تحسينات عليها من أجل إرساء نظام أكثر نضجا فيما يتعلق بتعزيز الدقة المنهجية لسجلات المخاطر، فضلا عن صياغة بيان مصمم خصيصا لتقبل المخاطر وتعيين كبير موظفي مخاطر، وذلك أسوةً بالبرنامج الإنمائي. وأخيراً، ثمة حاجة إلى أن يستفيد الصندوق استفادة كاملة من الانتقال إلى نظام +Quantum لإدارة المخاطر.

التوصيات

أصدر المجلس ثمانيَ توصياتٍ بناء على مراجعته للحسابات. وترد تفاصيل عن كيفية تنفيذها في جميع أجزاء التقرير، لا سيما في الفقرات التي تلي كل توصية مباشرةً. وتتمثل التوصيات في أن يقوم الصندوق بما يلي:

الشؤون المالية وشؤون الميزانية

(أ) أن يميز بوضوح بين المنح الحقيقية القائمة على الأداء والمعاملات الأخرى التي تقدَّم إليه على أنها "منح" ولكنها تتألف من عمليات شراء تكون فيها معايير الاعتراف المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مختلفة؛

(ب) أن يقيس أثر الحَيْد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمزيد من الدقة، وأن يستعد على وجه السرعة لتنفيذ المعيار الجديد، وهو المعيار 48؛

(ج) أن يقوم بتسوية أوضاع الميزانية والتدفقات النقدية في بياناته المالية؛

إدارة المخاطر

(د) أن يقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعادة تحديد علاقاته المؤسسية والتنفيذية مع البرنامج الإنمائي، بعد النظر في مختلف الخيارات الممكنة التي تتراوح بين زيادة الإدماج وزيادة الفصل؛

(هـ) أن يستعرض سياسته لإدارة المخاطر لتكييفها بشكل أفضل مع احتياجاته؛

(و) أن يضع بيان تقبل المخاطر الخاص به؛

(ز) أن يسند مسؤولية كبير موظفي المخاطر إلى أحد كبار المسؤولين التنفيذيين الحاليين؛

(ح) أن يكمل انتقال سجلات المخاطر الخاصة به إلى نظام +Quantum بحلول نهاية عام 2023.

متابعة التوصيات السابقة

في 31 أيار/مايو 2023، كانت جميع التوصيات السبع المتبقية قد نفذت (انظر المرفق).

حقائق أساسية	
13,5 مليون دولار	الميزانية المعتمدة (الموارد العادية)[1]
16,0 مليون دولار	الإيرادات (الموارد العادية)
13,4 مليون دولار	المصروفات الفعلية (الموارد العادية). الموارد العادية هي وحدها التي تُدرَج في الميزانية ويوافق عليها المجلس التنفيذي
198,7 مليون دولار	الإيرادات المتأتية من التبرعات
44,7 مليون دولار	المصروفات الفعلية المتعلقة بالمنح
176	مجموع عدد الموظفين
27,0 مليون دولار	تكاليف الموظفين

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 2186 (د-21) المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1966، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بوصفه وكالة للاستثمار الرأسمالي تقدّم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في العالم. ويعمل الصندوق على إيجاد فرص جديدة للفقراء أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال زيادة إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر ورأس المال الاستثماري. وتساعد برامج الصندوق على تمكين المرأة وتهدف إلى حفز زيادة التدفقات الرأسمالية من القطاع الخاص والحكومات الوطنية والشركاء الإنمائيين بهدف إحداث أكبر أثر ممكن في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوجد مقر الصندوق في نيويورك وقد نفَّذ في عام 2022 برامج في 37 بلداً من أقل البلدان نمواً تتصل بالشمول المالي وتمويل التنمية المحلية. ويعمل الصندوق أيضاً في بلدان أخرى، وذلك أساساً من خلال مبادراته المواضيعية العالمية.

2 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للصندوق واستعراض عملياته للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 عملا بقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. وتمت المراجعة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2013/4/Amend.1)، وكذلك وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي تلك المعايير أن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويجريها على نحو يتيح التأكد بقدر معقول من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشملت هذه المراجعة تقييماً لما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجلت بصورة سليمة وفقاً للنظام المالي والقواعد

(1) الموارد العادية هي الموارد المختلطة غير المقيّدة وغير المخصصة التي لا تخضع للقيود المفروضة من شركاء التمويل.

المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنطبقة على الصندوق. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

4 - وإضافة إلى مراجعة الحسابات والمعاملات المالية، أجرى المجلس استعراضات لعمليات الصندوق بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويقضي ذلك البند بأن يبدي المجلس ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة عمليات الصندوق وتنظيمها بوجه عام. وطلبت الجمعية العامة أيضاً من المجلس متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة وتقديم تقرير بهذا الشأن. وتُعالج هذه المسائل في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير، وترد تفاصيل النتائج في مرفق هذا الفصل.

5 - وواصل المجلس عمله بالتعاون مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، الذي يشرف أيضاً على الصندوق، من أجل كفالة تغطية منسقة. ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقش تقرير المجلس مع إدارة الصندوق، التي ضُمِّنت آراؤها فيه بالشكل المناسب.

6 - وأجريت عملية مراجعة الحسابات في المقر في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

7 - إلى غاية 31 أيار/مايو 2023، نُفذت بالكامل جميع التوصيات السبع المتبقية حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وترد تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات في مرفق هذا الفصل. ويقر المجلس بالجهود التي يبذلها الصندوق لتنفيذ توصياته.

2 - استعراض مالي عام

الإيرادات والمصروفات

8 - في عام 2022، بلغ مجموع إيرادات الصندوق 202,0 مليون دولار (2021: 136,6 مليون دولار) وبلغ مجموع المصروفات 116,2 مليون دولار (2021: 97,1 مليون دولار)، مما أسفر عن فائض قدره 85,8 مليون دولار (2021: 39,5 مليون دولار).

9 - وتشمل إيرادات الصندوق التبرعات وإيرادات الاستثمار وغيرها من الإيرادات. وفي عام 2022، بلغت التبرعات المقدمة إلى الصندوق 198,7 مليون دولار (2021: 133,5 مليون دولار)، وهو ما يمثل 98 في المائة من مجموع الإيرادات (نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2021). وترتبط الزيادة الكبيرة في التبرعات (65,2 مليون دولار، أي بنسبة 49 في المائة) مقارنة بعام 2021 بتلقّي تمويل الصندوق على أساس دوري وتسجيل الإيرادات أساساً وقت توقيع الاتفاق، شريطة استيفاء معايير معينة. وتشمل التبرعات موارد عادية قدرها 14,7 مليون دولار (7 في المائة)، وتقاسم التكاليف البالغ 155,6 مليون دولار (78 في المائة)، والصناديق الاستئمانية البالغة قيمتها 24,8 مليون دولار (13 في المائة)، وخدمات الدعم

المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة البالغة 3,5 ملايين دولار (2 في المائة)، على النحو المبين في الشكل الأول من الفصل الثاني أدناه.

الشكل الأول من الفصل الثاني

المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى

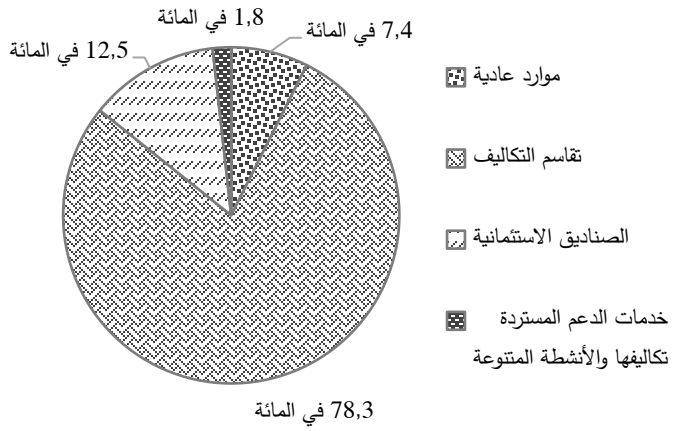

المصدر: التحليل الذي أجراه المجلس للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

10 - ازداد مجموع المصروفات في عام 2022 (116,2 مليون دولار) بشكل كبير مقارنة بعام 2021 (97,1 مليون دولار). وبالنسبة إلى توزيع المصروفات حسب القطاع، لا يعكس الصندوق إلغاء مبلغ قدره 7,1 ملايين دولار لإزالة أثر عملية استرداد التكاليف الداخلية للصندوق. وتُستخدم عملية استرداد التكاليف في توزيع المصروفات المدارة مركزيا على مصدر التمويل المناسب لكل منها. وقبل الإلغاء، بلغت المصروفات 123,3 مليون دولار، وكان التوزيع حسب القطاع على النحو التالي: المصروفات المتعلقة بالموارد العادية البالغة 13,4 مليون دولار (11 في المائة)، والمصروفات المتعلقة بتقاسم التكاليف البالغة 84,3 مليون دولار (68 في المائة)، والمصروفات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية البالغة 20,6 مليون دولار (17 في المائة)، والمصروفات المتعلقة بخدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة البالغة 5,0 ملايين دولار (4 في المائة).

11 - ويبين تصنيف المصروفات حسب طبيعتها أن المنح ظلت تمثل أكبر فئة منها، حيث بلغت مصروفاتها 44,7 مليون دولار (39 في المائة من مجموع المصروفات)، تليها تكاليف الموظفين البالغة 27,0 مليون دولار (23 في المائة)، والخدمات التعاقدية البالغة 25,9 مليون دولار (22 في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة البالغة 15,7 مليون دولار (14 في المائة) بعد خصم مبلغ 7,1 ملايين دولار لاسترداد التكاليف الداخلية، ولوازم ومواد استهلاكية بمبلغ 1,1 مليون دولار (1 في المائة)، ومصروفات أخرى ومصروفات استهلاك وإهلاك بمبلغ 1,8 مليون دولار (2 في المائة).

12 - وتبين المصروفات حسب تصنيف التكاليف إنفاق مبلغ قدره 113,0 مليون دولار (91,7 في المائة) على الأنشطة البرنامجية، ومبلغ قدره 5,6 ملايين دولار (4,5 في المائة) على فعالية التنمية، ومبلغ قدره

4,6 ملايين دولار (3,8 في المائة) على الإدارة (لا يعكس توزيع المصروفات حسب تصنيف التكاليف هذا أيضا إلغاء مبلغ قدره 7,1 ملايين دولار من أجل إزالة أثر عملية استرداد التكاليف الداخلية).

13 - وترد الإيرادات والمصروفات المقارنة حسب القطاع في الشكل الثاني من الفصل الثاني.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

لمحة عامة عن الإيرادات والمصروفات المقارنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

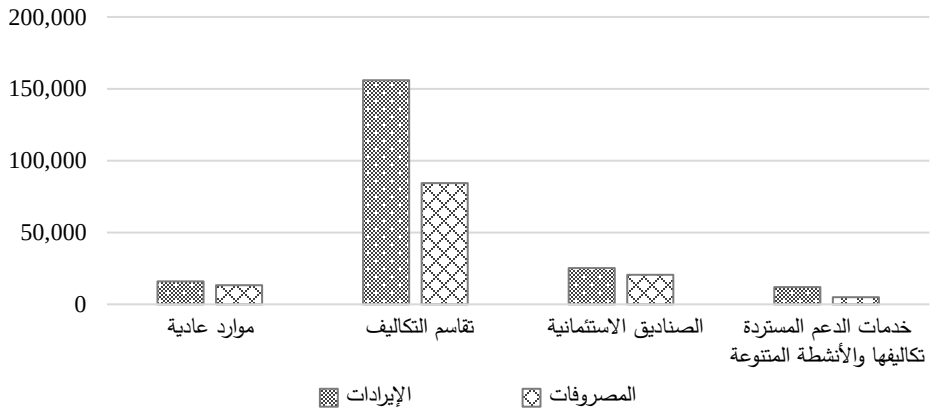

المصدر: التحليل الذي أجراه المجلس للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

تحليل النسب

14 - يُظهر التحليل الذي أجراه المجلس للنسب المالية الرئيسية للصندوق (انظر الجدول 1 من الفصل الثاني أدناه) ارتفاعا كبيرا في نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وزيادة في نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ونتج الارتفاع في نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة عن زيادة الأصول المتداولة، وبخاصة النقدية ومكافئات النقدية، والانخفاض الطفيف في الخصوم المتداولة. ونتجت الزيادة في نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم عن زيادة مجموع الأصول نسبيا على مجموع الخصوم.

الجدول 1 من الفصل الثاني

تحليل النسب

النسبة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
نسبة التداول[أ]		
الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	48,90	30,19
مجموع الأصول: مجموع الخصوم[ب]	21,46	14,11
نسبة النقدية[ج]		
النقدية زائداً الاستثمارات: الخصوم المتداولة	27,56	12,40

النسبة	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
نسبة السيولة السريعة(د)		
النقدية زائداً الاستثمارات زائداً الحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة	48,46	29,89

المصدر: التحليل الذي أجراه المجلس للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(أ) تشير النسبة العالية، المعرفة بأنها أكبر من 1:1، إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل.

(ب) النسبة العالية مؤشر جيد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ أنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول، لأنها تستثني المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع نسبة السيولة على مركز مالي أكثر سيولة.

15 - بلغت الأصول المتداولة للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما مقداره 259,6 مليون دولار (2021: 177,0 مليون دولار)، أو أكثر بمقدار 48,90 مرة من الخصوم المتداولة البالغة 5,3 ملايين دولار (2021: 5,9 ملايين دولار)، مما يدل على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل. وبالمثل، تجاوز مجموع الأصول البالغ 417,3 مليون دولار (2021: 333,0 مليون دولار) مجموع الخصوم البالغ 19,4 مليون دولار، مما يدل على سلامة مركزه المالي. وتشمل الأصول المساهمات التي التزمت بها الجهات المانحة للفترات المقبلة.

16 - ويتألف صافي الأصول من الاحتياطي التشغيلي والفوائض المتراكمة. وقام الصندوق بحساب احتياطيه التشغيلي امتثالا للمنهجية التي يعتمدها مجلسه التنفيذي. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت قيمة صافي أصول الصندوق 397,9 مليون دولار مقارنة بمبلغ 309,4 مليون دولار المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتمثل الزيادة البالغة 88,5 مليون دولار تراكماً للفوائض (88,1 مليون دولار) وتغيرات في الاحتياطي التشغيلي (0,4 مليون دولار).

3 - الشؤون المالية وشؤون الميزانية

17 - يتعلق ما خلص إليه المجلس من نتائج مراجعة الحسابات الرئيسية المتصلة بالشؤون المالية وشؤون الميزانية بالاعتراف بالمنح وحسابها وعرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس).

الاعتراف بالمنح وحسابها

18 - لا يعترف الصندوق بالخصوم والمصروفات المتعلقة بالمنح القائمة على الأداء عند التوقيع، بل عند استيفاء مراحل محددة مسبقا تُفرض على المتلقِّين وتترتب عليها مدفوعات نقدية ("المدفوعات"). وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت المصروفات المتعلقة بالمنح القائمة على الأداء المعترف بها في الصندوق ما قدره 44,7 مليون دولار، أي 38,5 في المائة من مجموع المصروفات، في حين بلغت

الخصوم المتعلقة بالمنح، المفصح عنها في الملاحظات دون الاعتراف بها كخصوم في صدر بيان المركز المالي أو كمصروفات في صدر بيان الأداء المالي، 16,5 مليون دولار (2021: 12,2 مليون دولار).

19 - ويقدم الصندوق نهج الاعتراف بالمنح القائمة على الأداء بوصفه متوافقا مع وثيقة السياسة الصادرة عن "الفريق المعني بالسياسات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 17 كانون الثاني/يناير 2011، ومع دليل عمليات الصندوق الحالي.

20 - وعند مراجعة البيانات المالية للصندوق لعام 2022، تساءل المجلس عما إذا كان نهج الاعتراف بالمنح القائمة على الأداء يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أم لا. ويدعي الصندوق، فيما يتعلق بالمنح القائمة على الأداء، ما يلي:

(أ) لا يوجد معيار محاسبي دولي للقطاع العام يتعلق تحديدا بالمصروفات. وفي ظل عدم وجود سياسة موضوعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حاليا، يدعي الصندوق أنه يتبع مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق ويعتمد على أحكام المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض البيانات المالية، والإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) اعتمد الصندوق السياسة المحاسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالاعتراف بالمصروفات، وهي متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، في حال تشابه أنشطة العمل، بإنشاء فرقة عمل محاسبية لتحقيق المواءمة مع السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

21 - وفي آذار/مارس 2023، واستجابة لعدم وجود معيار موضوعي، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معيارا جديدا، وهو المعيار 48: مصروفات التحويل، الذي يتعين تنفيذه في عام 2026. ويستعرض الصندوق الأثر الذي سيحدثه هذا المعيار الجديد على سياسته المحاسبية المتعلقة بالمنح، وسيدخل ما يلزم من تغييرات على سياسته لدى تنفيذ هذا المعيار.

22 - وتُقدَّم منح الصندوق من خلال "نظام المنح القائمة على الأداء"[(2)]، الذي تكون المدفوعات النقدية للمتلقين بموجب اتفاقاته مشروطةً باستيفاء مراحل محددة مسبقا. ويتم تسديد المبلغ المدفوع الأول عادةً عند توقيع الاتفاق، وتكون المدفوعات اللاحقة عادةً مشروطةً باستيفاء المتلقّي لتلك المراحل.

23 - ويستند الصندوق في سياسته المحاسبية الحالية إلى ما يلي:

(أ) وثيقة سياسة صادرة عن "الفريق المعني بالسياسات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 17 كانون الثاني/يناير 2011، تخصص الفقرة 5-2-3 منها لمصروفات "التنفيذ المباشر"، وتنص على أن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعترف بالمصروفات والخصوم المقابلة لها عندما... يتم اعتماد مراحل العمل"؛

(2) في الوثيقة المعنونة "نظم المنح القائمة على الأداء: المفهوم والخبرة الدولية (*Performance-based Grant Systems: Concept and International Experience*)"، التي نُشرت في عام 2009، يُعرِّف الصندوق نظمَ المنح القائمة على الأداء على النحو التالي: "خلافا للمنح التي توزع فيها الأموال على الحكومات المحلية لمجرد تزويدها بالوسائل اللازمة لتنفيذ ولايات وظيفية محددة، تُحفِّز المنح القائمة على الأداء على تحسين الأداء عن طريق ربط أداء الحكومات المحلية في مجالات محددة سلفا بإمكانية الحصول على التمويل وبمقداره".

(ب) دليل عمليات الصندوق، الذي يجسد نفس النهج في منحه الحالية القائمة على الأداء، وينص على أن دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية المتعلق بالمنح لا ينطبق على الصندوق، وأن المنح تعتبر مدفوعات منتظمة (أي ليست سلفا نقدية مباشرة) وتُحتسب كنفقات للصندوق عند دفعها.

24 - والوثيقتان من الوثائق الداخلية للصندوق.

25 - ويلاحظ المجلس أن الوثيقة المعنونة "Year-end 2022 IPSAS closure & quantum cut-over instruction"، تنص على أنه بالنسبة لاتفاقات المنح، إذا نفذت الجهة المتلقية للمنحة مرحلةً متفَق عليها قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ولكنها لم تتمكن من الدفع إلا في عام 2023، ينبغي تقديم أمر شراء بشكل استثنائي وإدخال الإيصال في نموذج أمر الشراء على أساس تلك المرحلة. وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالمنح القائمة على الأداء، لا يقيد الصندوق الاستحقاقات (المبالغ المستحقة الدفع) في نهاية السنة إلا عندما تُعتمَد مرحلة ولم تُسدَّد بعد أي مدفوعات إلى المتلقي. ويطبق الصندوق، لدى قيامه بذلك، على منحه القائمة على الأداء نهجا محاسبيا "معدلا قائما على النقدية".

26 - وفي عام 2022، أكمل الصندوق المعلومات المفصح عنها في الملاحظة 25 (أ) على بياناته المالية ("الالتزامات المفتوحة")، حيث ذكر أن المنح التي لم تُستَوفَ مراحلها بعد مع عدم الاعتراف بها كخصوم في بيان المركز المالي (ولا كمصروفات في بيان الأداء المالي) بلغت 16,5 مليون دولار. ولا يزال هذا الرقم إرشاديا. وتبين الاختبارات التفصيلية التي أجراها المجلس بشأن مصروفات المنح المسجلة في عام 2022، والمناقشات التي جرت مع مراجع الحسابات الداخلي أن المصروفات المسجلة تشمل بعض الاتفاقات مع متلقّين من القطاع الخاص (مثل الشركات الاستشارية) التي تقدم على أنها "منح"، امتثالا للفقرة 2-4-7 من دليل عمليات الصندوق، ولكنها قد تظهر في الواقع، بعد إجراء مزيد من التحليل، على أنها معاملات شراء تعتمد معايير الاعتراف بالخصوم والمصروفات المتعلقة بها على تسليم السلع أو الخدمات إلى الصندوق بشكل فعال، ويتوافق الاعتراف بها في البيانات المالية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أنها، إذا تأكد القيام بذلك، لا تجسد الموضوع الذي تتناوله هذه الملاحظة[3].

27 - ويرى المجلس أن معايير الاعتراف الأولية التي وضعها الصندوق فيما يتعلق بالمنح القائمة على الأداء لا تفي بالمعايير والمبادئ الأساسية التالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

(أ) يرد في الفقرة 7 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن "أساس الاستحقاق يعني أساسا محاسبيا تقيَّد بموجبه المعاملات والأحداث الأخرى عندما تتم (وليس فقط عند استلام أو دفع النقدية أو ما يعادلها)"، في حين تقيَّد منح الصندوق القائمة على الأداء، كما ذكر أعلاه، على أساس نقدي معدل خلال السنة، مع سداد الاستحقاقات على أساس المراحل المعتمدة التي لم يتم دفعها في نهاية السنة؛

(3) خلال المهمة الأخيرة للمجلس، كان مراجع الحسابات الداخلي يجري بعض التحريات التفصيلية بشأن هذه المسألة على وجه التحديد: ورأى مراجع الحسابات الداخلي أن مبلغ معاملات الشراء التي تتم عن طريق المنح الرسمية القائمة على الأداء هو مبلغ قد لا يستهان به. وإذا ثبتت صحة هذا التحليل، فإن هذه المعاملات، رغم امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قد تثير مسألة مدى الامتثال للنظام الأساسي والقواعد الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الشراء (حيث لا تقدم المنح للمنافسة المفتوحة، في حين ينبغي أن تقدم معاملات الشراء للمنافسة المفتوحة).

(ب) لمعرفة ما إذا كان الاعتراف بالنفقات عند اعتماد المراحل المتفق عليها للمنح القائمة على الأداء يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتم ما يلي:

'1' النقطة الأولى هي تحديد ما إذا كانت المنح القائمة على الأداء تمثل معاملات "تبادلية" أو "غير تبادلية". وتنص الفقرة 5 من فاتحة الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أنه "في المعاملات غير التبادلية، يتلقى كيانٌ قيمةً من طرف آخر دون أن يعطي في مقابله مباشرة قيمة مساوية تقريبا". وفيما يتعلق بمنح الصندوق القائمة على الأداء، فإن المتلقي (غالبا ما يكون حكومات محلية، ولكن قد يكون أيضا كيانات خاصة، ومنظمات غير حكومية، وما إلى ذلك) لا "يعطي مباشرةً قيمة مساوية تقريبا في المقابل" للصندوق على الإطلاق، وبالتالي فإن معظم المنح القائمة على الأداء تفي بتعريف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمعاملات غير التبادلية. وفي الوقت الحاضر، لا توجد توجيهات محددة بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن المصروفات غير التبادلية[4]، وترد الإرشادات المنطبقة على هذه المصروفات أو الخصوم في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض البيانات المالية؛

'2' والنقطة الثانية هي تقييم مدى اعتبار اتفاقات المنح التي وقعها الصندوق، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "التزاما حاليا" على الجهة المانحة بكامل المبالغ الواردة في تلك الاتفاقات منذ لحظة توقيعها[5]. ويُسَلَّم في الفقرة 5-15 من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالالتزام الحالي عندما يكون "ملزما ويكون البديل الواقعي لتجنب تدفق الموارد إلى الخارج ضئيلا أو منعدماً". والصندوق ليس لديه الأهداف ولا الوسائل اللازمة لمنع الحكومات المحلية أو غيرها من الجهات المتلقية للمنح من استيفاء المراحل التعاقدية، ومن ثم، فبمجرد توقيع الاتفاق، لا يتاح أمام الجهة المانحة "بديل واقعي لتجنب تدفق الموارد إلى الخارج". ومن حيث الجوهر، تسدد فعليا المبالغ المتفق عليها مبدئيا في جميع الحالات تقريبا. وأبلغ الصندوقُ المجلسَ بعدد محدود جدا من الحالات الاستثنائية التي قام فيها الصندوق، بسبب نقص الموارد أو عدم استيفاء مرحلة متفق عليها، بتغيير الالتزام "قبل بلورتِه"، ولكن تعزى هذه الاستثناءات إلى عوامل خارجية وبالتالي لا يمكن تقديمها على أنها "بديل واقعي لتجنب تدفق الموارد إلى الخارج".

---

(4) كما ذكر أعلاه، وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في آذار/مارس 2023 على معيار جديد لـ "مصروفات التحويل" (المعيار 48)، وسيدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

(5) بالنسبة لبعض اتفاقات المنح المتعددة السنوات، ينص بند محدد على أنه يجب تقرير المبلغ السنوي التالي كل عام مع المستلم. فعلى سبيل المثال، يتضمن اتفاق المنح GO366 بين الصندوق و "صوماليلاند" البند التالي (المادة 4-1): "يحدد الإجمالي السنوي لأموال التنمية المحلية ويعلن عنه كل عام في اجتماع اللجنة التوجيهية". وبالنسبة لمثل هذه الاتفاقات، لا ينبغي الاعتراف بالالتزام المُلزِم إلا بعد تحديد المبلغ السنوي التالي

28 - واستنادا إلى المعايير والمبادئ المذكورة أعلاه المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي للصندوق أن يعترف عند التوقيع بما يلي: (أ) التزام أولي بكامل المبلغ المتعهد به في صدر البيان الأول (المركز المالي)، وينبغي إلغاء الاعتراف بالخصم تدريجيا عند سداد المدفوعات، إذا استوفى المتلقون المراحل المتفق عليها ومتى استوفوها؛ (ب) مصروفات معادلة لليوم الأول في صدر البيان الثاني (الأداء المالي)، مع عدم الاعتراف بأي مصروفات أخرى عند سداد المدفوعات الفعلية.

29 - وهناك ثلاثة حلول مقبولة متوخاة، هي:

- تطبيق نهج متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الحالية على البيانات المالية لعام 2022: وفي هذه الحالة، تنطبق الفقرتان 7 و 47 من المعيار 3 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، أي أنه سيتعين تصحيح الخطأ، وينبغي، بالنسبة للفترات السابقة، إعادة صياغة البيانات المالية لعام 2021. ومن شأن ذلك أن يسفر عن تسويات قطعية كبيرة، وهو ما يمثل، وفقا لما جاء في الملاحظة 25، زيادة في الاستحقاقات بحد أقصى قدره 16,5 مليون دولار في نهاية عام 2022 (تبعا لنسبة المعاملات المقابلة للمنح "الحقيقية" وليس لمعاملات الشراء)، مع ما يترتب على ذلك من أثر جوهري على جميع البيانات المالية للصندوق.

- اتخاذ قرار بشأن الاعتماد المبكر للمعيار 48: مصروفات التحويل: هذا المعيار الجديد، الذي أعلن عنه في آذار/مارس 2023، لن يكون إلزاميا حتى حلول السنة المالية 2026، ولكن يسمح بتطبيقه مبكرا، شريطة أن يتم الكشف عنه بوضوح في الملاحظات، وأن يتم بالتوازي تطبيق المعيار 47 المستقبلي المتعلق بالإيرادات[6]. وعملا بالفقرة 17 (أ) من المعيار 3، سينطوي ذلك على عدة تغييرات في السياسة المحاسبية للصندوق، ليس فقط فيما يتعلق بمصروفات التحويل (مثل المنح القائمة على الأداء)، بل أيضا فيما يتعلق بإيرادات التحويل. وكان يتعين على الصندوق في هذه الحالة أن يقوم بتنسيق مسبق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، وكان من الواضح أنه غير مستعد لتطبيق مثل هذا التغيير في بياناته المالية لعام 2022.

- الحيد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: وفقا للفقرة 31 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "في ظروف نادرة للغاية تخلص فيها الإدارة إلى أن الامتثال لشرط من الشروط الواردة في معيار ما سيكون مضللا لدرجة أنه يتعارض مع هدف البيانات المالية المنصوص عليه في هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تحيد المنشأة عن ذلك الشرط... إذا كان الإطار التنظيمي ذي الصلة يستوجب... هذا الحيد". وفي هذه الحالة، وعملا بالفقرة 32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب أن يقدم الكيان إفصاحا محددا في الملاحظات على البيانات المالية[7].

---

(6) انظر الفقرة 62 من المعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: "تطبق المنشأة هذا المعيار على البيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2026 أو بعده. ويسمح بتطبيقه في موعد أبكر. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 1 كانون الثاني/يناير 2026، يتعين عليها أن تكشف عن ذلك، وأن تطبق، في نفس الوقت، المعيار 47، الإيرادات".

(7) انظر الفقرة 32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: "عندما يحيد الكيان عن شرط من شروط معيار ما وفقا للفقرة 31، عليه أن يفصح عما يلي:

30 - ولمعالجة شواغل المجلس، اختار الصندوق الحل الأخير، بحيث تتضمن بياناته المالية النهائية لعام 2022 ما يلي:

- تقدم الملاحظة 2 جميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- تنص الملاحظتان 2 و 3 على أن قرار الصندوق بالحيد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالاعتراف بالمنح هو قرار مؤقت، إلى أن يطبق المعيار الجديد المتعلق بمصروفات التحويل (أي في موعد أقصاه عام 2026).
- ترد إشارات إلى الملاحظة 2 في التقرير المالي وفي البيانات المالية وفي الملاحظات الأخرى في كل مرة تُذكر فيها الخصوم و/أو المصروفات المستحقة المتصلة بالمنح، أو تُذكر السياسة المحاسبية للمنح، بحيث يظل القارئ على علم تام بأثر الحيد المقرر عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

31 - وبالنظر إلى الامتثال للفقرتين 31 و 32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الحيد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق باعتراف الصندوق بالمنح لا يستتبع تعديل رأي المجلس.

32 - **ويوصي المجلسُ الصندوقَ بالتمييز بوضوح بين المنح الحقيقية القائمة على الأداء والمعاملات الأخرى التي يُعترف بها على أنها "منح" ولكنها تتألف من عمليات شراء تكون فيها معايير الاعتراف المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مختلفة.**

33 - **ويوصي المجلسُ الصندوقَ بتحديد أثر الحَيْد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمزيد من الدقة، والاستعداد على وجه السرعة لتنفيذ المعيار 48.**

34 - وقَبِل الصندوق كلتا التوصيتين وأبدى التعليق التالي على النتائج التي خلص إليها المجلس: "في ظل عدم وجود معيار محدد يتعلق بمصروفات التحويل، يرى الصندوق أن الأحكام الواردة في اتفاقات المنح القائمة على الأداء توفر مستوى محددا من الرقابة على تدفق الموارد إلى الخارج، كما يتضح من العينات التي تم إطلاع المجلس عليها أثناء مراجعة الحسابات. ويشكّل ذلك أساسا لسياسته في المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي ضوء رأي المجلس في السياسة المحاسبية للصندوق، وافق الصندوق على الإفصاح المطلوب لمعالجة شواغل المجلس فيما يتعلق بامتثال الصندوق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويوافق الصندوق على مراجعة دليل عملياته لتوفير مزيد من التوجيه بشأن المنح المقدمة إلى المؤسسات الخاصة".

(أ) أن الإدارة خلصت إلى أن البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للكيان وأدائه المالي وتدفقاته النقدية؛

(ب) أنها ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المنطبقة، باستثناء أنها حادت عن شرط بعينه لتحقيق عرض نزيه؛

(ج) عنوان المعيار الذي حاد عنه الكيان، وطبيعة الحيد، بما في ذلك سبل التعامل التي يتطلبها المعيار، والسبب في كون هذا التعامل سيكون مضللا في ظل الظروف التي يتعارض فيها المعيار مع هدف البيانات المالية المبين في هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسبل التعامل التي اعتُمدت؛

(د) بالنسبة لكل فترة معروضة، الأثر المالي للحيد على كل بند من بنود البيانات المالية كان سيبلغ عنه امتثالا للشروط".

عرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)

35 - تمتثل المعلومات المتعلقة بالميزانية، بصيغتها التي يقدمها الصندوق حاليا في البيان الخامس، امتثالا تاما للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية. غير أنه ينبغي، في الملاحظة 7، تعديل التسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية المطلوبة بموجب الفقرة 47 من المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

36 - وجاء في الفقرة 1 من المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن "هذا المعيار يقتضي إجراء مقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية الناشئة عن تنفيذ الميزانية التي يتعين إدراجها في البيانات المالية". وجاء في الفقرة 8 من المعيار 24 أن "الميزانية المعتمدة ليست تقديرا مستقبليا، أو توقعا يستند إلى افتراضات بشأن أحداث مستقبلية وإجراءات إدارية محتملة لا يُتوقع بالضرورة أن تُتخذ". وتتطلب الفقرة 47 من المعيار 24 الإفصاح عن تسوية "في صدر بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية أو في الملاحظات على البيانات المالية" بين "المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي فروق في الأساس والتوقيت وفروق ناشئة عن اختلاف الكيان بشكل منفصل" من جهة، و "صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية"، أي كما هو مبين في البيان الرابع (بيان التدفقات النقدية)، من جهة أخرى.

37 - وفيما يتعلق بتنفيذ المعيار 24، فإن المعلومات الرئيسية المقدمة في مشروع البيانات المالية للصندوق لعام 2022 هي كما يلي:

(أ) يُظهِر البيان الخامس، بالمحاسبة على أساس نقدي: '1' ميزانية نهائية معتمدة تبلغ 000 514 13 دولار؛ '2' النفقات الفعلية الممولة من الميزانية المعتمدة التي تبلغ 000 168 13 دولار؛ '3' تنفيذ الميزانية بما يحقق فائضاً قدره 000 346 دولار؛

(ب) يُظهِر البيان الرابع (بيان التدفقات النقدية) زيادة في النقدية ومكافئات النقدية في عام 2022 بلغت 000 050 48 دولار.

38 - وفيما يتعلق بامتثال البيان الخامس للمعيار 24، تُظهِر الأرقام الواردة أعلاه أن الإيرادات والنفقات التي تغطيها "الميزانية المعتمدة" للصندوق لا تمثل سوى 11 في المائة من النفقات و 7 في المائة من الإيرادات المقيدة في البيانات المالية للصندوق. ويفسر ذلك في الملاحظة 7 "بمبالغ تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية وخدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة التي تدرج في البيان الرابع وليس في البيان الخامس" (وينطبق نفس القول فيما يتعلق بالفرق بين البيان الثاني والبيان الخامس). ويرى الصندوق، لأغراض الإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أن الميزانيات المعتمدة للصندوق هي التي تسمح بأن تموَّل المصروفات المتكبَّدة فيما يتصل بالأنشطة الإنمائية والإدارية من الموارد العادية[8]. ويرى الصندوق أن موارده الأخرى هي عبارة عن تقديرات مسبقَة وتوقعات تستند إلى افتراضات بشأن أحداث مقبلة، ومن ثم فهي غير واردة في البيان الخامس، ولا يقرها المجلس التنفيذي رسميا. ويتفق استبعاد الموارد الأخرى على هذا النحو مع الفقرة 8 من المعيار 24، التي تقدم تعريفا "للميزانية المعتمدة"

(8) تغطي الميزانية المؤسسية للصندوق، وفقا للمادة 13 من النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تنطبق على الصندوق، "فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والإدارة، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة".

يستبعد تلك التقديرات والتوقعات. وبذلك، فإن البيان الخامس، على الرغم من أنه لا يمثل سوى نسبة صغيرة من الموارد أو المصروفات المقيدة في البيانات المالية، يمتثل للمعيار 24.

39 - وفيما يتعلق بالتسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية الواردة في الملاحظة 7، ووفقا للفقرة 47 من المعيار 24، يجب إجراء تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي فروق في الأساس والتوقيت وفروق ناشئة عن اختلاف الكيان بشكل منفصل" من جهة، و "صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية"، أي كما هو مبين في البيان الرابع (بيان التدفقات النقدية)، من جهة أخرى.

40 - وعلى الرغم من أن هذه النقطة لم يرد وصفها رسميا في الفقرة 47 من المعيار 24، فإن الشرط هو التسوية بين فائض/عجز الميزانية على أساس نقدي (في الحالة الحالية، فائض قدره 000 346 دولار) من جهة، والزيادة/النقصان في النقدية ومكافئات النقدية كما هو مبين في البيان الرابع (في عام 2022، بزيادة قدرها 000 050 48 دولار) من جهة أخرى. والمنطقي هو أنه، لتطبيق الفقرة 47 من المعيار 24 بطريقة متسقة، يجب تسوية "صافي التدفقات النقدية" (وهو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة) مع الفائض/العجز في الميزانية في نهاية السنة (وهو الفرق بين الموارد المدرجة في الميزانية والمصروفات الفعلية)، وليس مع النفقات النقدية المدرجة في الميزانية وحدها.

41 - ومع ذلك، توفر الملاحظة 7 على البيانات المالية لعام 2022 تسوية بين النفقات النقدية الفعلية (000 168 13 دولار) والزيادة في النقدية (000 050 48 دولار). ولكي تكون هذه التسوية وافية بشكل أكبر، ينبغي استبدالها بالتسوية المعتادة المذكورة أعلاه، المبينة في الفقرة 47 من المعيار 24، بين فائض/عجز الميزانية والزيادة/النقصان في النقدية. وعلى الرغم من أن هذه النقطة الشكلية لا تكتسي أهمية بالغة، نظرا لأن "الميزانية المعتمدة" لا تغطي سوى جزء صغير جدا من الموارد والنفقات المعروضة في البيانات المالية، إلا أنه ينبغي تعديلها.

42 - وبالنظر إلى أن الصندوق يأخذ بنفس النهج، المبين في الفقرة 47 من المعيار 24، الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الملاحظة المتعلقة بالبيان الخامس، وأن هذا النهج ليس له أي تأثير على البيانات المالية الأخرى، لا يحتاج المجلس إلى إجراء تسوية فورية، من أجل إتاحة وقت كاف لهذه المنظمات للتنسيق من أجل الامتثال للفقرة 47 من المعيار 24.

43 - ويوصي المجلسُ الصندوقَ بتسوية أوضاع الميزانية والتدفقات النقدية في بياناته المالية.

44 - ووفقا لما هو مطلوب في الفقرة 47 من المعيار 24، ينبغي إجراء هذه التسوية في الملاحظة 7 على البيانات المالية بين الفائض/العجز القائم على النقدية في الميزانية المعتمدة (وليس فقط تسوية النفقات القائمة على النقدية في الميزانية) والوارد في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) من جهة، والزيادة/النقصان في صافي التدفقات النقدية الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) من جهة أخرى.

45 - وقَبِل الصندوقُ التوصيةَ وأشار إلى أن الإفصاح الحالي بالنسبة للفقرة 47 من المعيار 24 يتسق مع الوكالات الإنمائية الأخرى، وتعهّد بالاتصال بها بهدف مواءمة الإفصاح الوارد في الملاحظة 7 وبهدف تحقيق التسوية ليس فقط للنفقات، بل أيضا بين الفائض/العجز، الوارد في البيان الخامس وصافي التدفقات النقدية الوارد في البيان الرابع.

4 - إدارة المخاطر

46 - يقوم الصندوق، بوصفه وكالة إنمائية ومؤسسة مالية، بتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها كجزء من أعماله اليومية الاعتيادية. وعلى الصعيد الاستراتيجي، فإن بيئة المخاطر التي يتعرض لها الصندوق هي نتاج الولاية المحددة للصندوق المتمثلة في العمل أولا وقبل كل شيء مع أقل البلدان نموا؛ وتوسيع مجالات تركيزه، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2025، والذي لم يقابله زيادة في القدرات الداخلية؛ وعدم وضوح علاقته الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما لا يتيح للصندوق الاستفادة من جهاز سياسات وقدرات البرنامج الإنمائي بصورة كاملة (انظر الفقرات 48-57 أدناه). ويتجلى ذلك بشكل خاص عند النظر إلى السياسة التي يتبعها الصندوق في الإدارة المركزية للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات لإرساء نظام أكثر نضجا من حيث تعزيز الدقة المنهجية لسجلات المخاطر، وصياغة بيان مصمم خصيصا لتقبل المخاطر، وتعيين كبير موظفي مخاطر والانتقال إلى نظام +Quantum (انظر الفقرات 58-81 أدناه).

(أ) بيئة المخاطر لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

47 - تتسم بيئة مخاطر الصندوق بالتنوع وتتأثر بشكل خاص بالولاية الأساسية للصندوق التي تستهدف أقل البلدان نموا، وبتوسيع مجالات تركيز الصندوق، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2025 (انظر الفقرات 48-50 أدناه). وغالبا ما تطرح علاقة الصندوق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخاطر محددة (انظر الفقرات 51-57 أدناه).

التطورات الأخيرة التي تنطوي على مخاطر جديدة ومخاطر أكبر

48 - يعمل الصندوق في بيئات محفوفة بالمخاطر بطبيعتها. وتستهدف ولايته العمليات "أولا وقبل كل شيء" في أقل البلدان نموا، التي تشكل سياقا صعبا فيما يتعلق بالقدرات عموما. وعلاوة على ذلك، فإن جزءا كبيرا من تدخلات الصندوق موجه نحو الحكومات والحكومات البلدية دون الوطنية أو النظم الرقمية، حيث لا تتم بلورة الأطر التنظيمية بشكل كامل في العديد من الولايات القضائية. ولذلك فإن إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل اليومي الاعتيادي للصندوق.

49 - ويطرح التطور الأخير الحاصل في الصندوق عددا من التحديات بسبب استمرار النمو السريع الذي لا تعوضه زيادة مماثلة في القدرات. وكان النمو في جميع الممارسات في السنوات الخمس الماضية مثيرا للإعجاب، حيث ارتفعت نفقات المنح من 15,1 مليون دولار في عام 2018 إلى 44,7 مليون دولار في عام 2022، ومنهاج القروض، الذي بدأ في عام 2018 وحقق رصيدا من القروض بلغ قدره 2,3 مليون دولار، يشمل 24 قرضا، في نهاية عام 2022. ولم يقم الصندوق بزيادة قدرته في مهام الرقابة المركزية لمواكبة النمو، ولكن في نهاية عام 2022 كان هناك 18 وظيفة شاغرة للموظفين الدوليين ليصبح المجموع 176 موظفا عاملا (10 في المائة). وكان عدد الموظفين 144 موظفا في عام 2018. ولم تتم مناقشة مسألة نمو القدرة مقارنةً بالحافظة في الإطار الاستراتيجي الحالي للفترة 2022-2025، والذي يهدف، مع ذلك، إلى "توسيع النطاق وتحقيق أثر أكبر".

الجدول 2 من الفصل الثاني

تطور الحافظة، 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2018	*2022*	*التباين (بالنسبة المئوية)*
مصروفات المنح	15,1	44,7	196
القروض في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	0,2	2,3	1 050

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

50 - وإلى جانب مسألة الحجم هذه، كانت هناك أيضا زيادة في المخاطر نظرا لطبيعة المشاريع المستهدفة. ويتيح "العرض الجديد للصندوق" المبين في الإطار الاستراتيجي[9] للكيان دخول مجالات لا تزال تبدو مجهولة نسبيا. ويعتبر الصندوق في وضع فريد في منظومة الأمم المتحدة يمكّنه من تنفيذ هذا العرض ولا يستطيع الاعتماد على الخبرات والنظم القائمة، بل يتعين عليه بدلا من ذلك أن ينفذ هذا العرض بمفرده. وهذا هو الحال بالنسبة لتقديم القروض والضمانات، وهي ممارسة ناشئة في الصندوق اكتسبت زخما في الآونة الأخيرة. ولم تطرح بوضوح في الخطة الاستراتيجية أو في المناقشات التي جرت على مستوى المجلس التنفيذي مسألة ما إذا كانت الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة 2186 (د-21) تبرر هذا التوجه الاستراتيجي الجديد أم تشكل عقبة في طريقه.

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

51 - هناك حاجة إلى مراعاة العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وصف بيئة مخاطر الصندوق.

52 - فعلى الصعيد التنفيذي، يرتبط الصندوق ارتباطا وثيقا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى وإن كانت ولايته محددة في قرارات معينة للجمعية العامة. والمبدأ العام هو أن الصندوق يطبق جميع قواعد البرنامج الإنمائي وأنظمته إلى الحد الذي تبرّر عنده خصوصيات الصندوق وجود استثناءات من هذا التطبيق. ويُطبَّق النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستثناء الحالات المحددة في المرفق 3 لهما. وينطبق هذا أيضا بالنسبة لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر، والعمليات القانونية، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال الحقيقة التي مفادها أن اختصاصات كبار المسؤولين في البرنامج الإنمائي تنطوي على مسؤوليات تتعلق بالصندوق، مثل مسؤوليات المستشار القانوني. وينطبق هذا أيضا على السياسات، مثل السياسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة والشراكات مع القطاع الخاص، التي يحتاج فيها الصندوق أن يأخذ بنهج محدد يكمله أداة الصندوق لتقييم المخاطر والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأداة تقييم المخاطر (2013) ويهدف إلى تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي والصندوق المتعلقة بإدارة المخاطر لكي يعمل

(9) DP/2022/12، الموجز التنفيذي: "سيحقق الصندوق كامل إمكاناته كمنظمة إنمائية مختلطة ومؤسسة لتمويل التنمية من خلال الوفاء بولايته التمويلية الشاملة من خلال توزيع رأس المال وتقديم الخدمات الاستشارية المالية وتحفيز رأس المال. وسيقابل ذلك الخبرات الإنمائية في خمسة مجالات ذات أولوية هي: المجالان الرئيسيان الراسخان وهما: (أ) الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع؛ و (ب) التمويل التحويلي المحلي؛ والمجالات الناشئة المتمثلة في: (ج) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و (د) تمويل العمل المناخي والطاقة والتنوع البيولوجي؛ و (هـ) تمويل النظم الغذائية المستدامة".

مع القطاع الخاص. ومن شأن الوضع الفريد للصندوق في الواجهة البينية لمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص أن يبرر الأخذ بنهج أكثر تحديدا، وتطوير قدرة داخلية لتطبيق هذه السياسة.

53 - ولا يستفيد الصندوق بالقدر الكافي من كونه مدعوما بالكثير من سياسات البرنامج الإنمائي وقدراته. واستنادا إلى عدة عمليات نموذجية (المنح المعتمدة في عام 2022)، لاحظ المجلس أنه حتى بالنسبة للعمليات التي يمكن اعتبارها محفوفة بالمخاطر بشكل خاص، تم توقيع اتفاقات المنح دون الحصول على أي مشورة قانونية رسمية. والواقع أن الأهلية القانونية الداخلية في الصندوق تقل عن موظف واحد متفرغ، ويعمل الصندوق على أساس نماذج موحدة متفق عليها ولا يعتمد إلا على الأهلية القانونية للبرنامج الإنمائي عندما يبدو أن هذه النماذج غير كافية لسبب ما. ومع ذلك، نادرا ما يتم استخدام هذه الآلية. وبنفس الطريقة، تنص سياسة الصندوق المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر على أن تدابير تخفيف المخاطر تنفذ داخل الصندوق عندما يكون ذلك ممكنا ويجري تصعيدها إلى البرنامج الإنمائي عندما يتعذر على الصندوق إدارتها. ومثل هذا التصعيد لم يحدث أبدا، وهو ما قد لا يعني بالضرورة أن السياسة غير كافية ولكن ينبغي على الأقل أن يثير تساؤلات في هذا الصدد. وقد يعزى عدم استخدام قدرات البرنامج الإنمائي استخداما كاملا إلى أسباب مختلفة، منها أن عمليات الصندوق محددة بشكل كامل وتتطلب مهارات ليس من الضروري العثور عليها أو تعبئتها بسهولة في البرنامج الإنمائي.

54 - وتستند العلاقة التنفيذية بين البرنامج الإنمائي والصندوق إلى اتفاق لمستوى الخدمات، يوضح الطرائق ولكنه يترك وراءه مناطق ضبابية يصعب معها على الصندوق إدارة المخاطر. ونظر المجلس في دراسة حالة إفرادية معينة كان فيها هيكل العلاقة بين البرنامج الإنمائي والصندوق أساسيا في التعامل مع خطر كبير، يتمثل في الانتقال إلى النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، وهو نظام Quantum. وقد تقرر هذا الانتقال دون إجراء مشاورات كافية مع الصندوق. والصندوق هو أحد الشركاء الثمانية في مشروع Quantum، حيث يمول نحو 1 في المائة منه[10]. وليس لدى الصندوق قدرة داخلية لتكنولوجيا المعلومات تتيح له تنفيذ هذا المشروع التحويلي الكبير. وفي حين أعربت إدارة الصندوق عدة مرات خلال عام 2022 عن أن الانتقال إلى نظام Quantum يشكل أحد المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها، لم يتم تصعيد هذا الخطر إلى سجل المخاطر المؤسسية للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، أُدرج هذا الخطر في سجل المخاطر المتعلق بمشروع Quantum وجرى رصده على هذا المستوى مع ممثلي جميع الجهات الشريكة، بما في ذلك الصندوق.

55 - وهذه العلاقة الغامضة تطال التمويل أيضا. ويكافح الصندوق، شأنه في ذلك شأن معظم كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لجمع ما يكفي من التمويل الأساسي. ويمول البرنامج الإنمائي عاما تلو الآخر ما يتراوح بين ربع وثلث التمويل الأساسي للصندوق، وهو أحد المساهمين الرئيسيين، وكان ثاني أكبر المساهمين في عامي 2021 و 2022، وحتى الآن في عام 2023 أيضا. ويمكن اعتبار ذلك مسألة تضارب مصالح لأن المجلس التنفيذي هو نفسه صانع القرار في كلا الطرفين في اتفاق التمويل هذا.

(10) على نحو ما قاله بلُطفٍ أحد كبار موظفي الصندوق المتأثرين بالمرحلة الانتقالية: "لقد وضعنا 1 في المائة من التمويل ولذلك حصلنا على 1 في المائة من الاهتمام".

56 - **ويوصي المجلسُ الصندوقَ بالقيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعادة تحديد علاقاته المؤسسية والتنفيذية مع البرنامج الإنمائي، بعد النظر في مختلف الخيارات الممكنة التي تتراوح بين زيادة الإدماج وزيادة الفصل.**

57 - وقَبِل الصندوقُ التوصيةَ، مشيرا إلى أنه وكالة مستقلة وله ولاية فريدة ومنتجات يُعرَف بها تختلف عن منتجات البرنامج الإنمائي، إلا أن الوكالتين تعملان في برامج مشتركة. وفيما يتعلق بالإدارة، فإن مدير البرنامج الإنمائي هو أيضا المدير الإداري للصندوق، وقد فوض السلطة إلى الأمينة التنفيذية للصندوق فيما يتعلق بتسيير الإدارة اليومية للمنظمة، حيث يعمل جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين في فريق الإدارة العليا للصندوق. وكلا الكيانين لهما نفس المجلس. وفيما يتعلق بالعمليات، يعتمد الصندوق على سياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته، والنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، باستثناء الحالات المحددة في المرفق 3 للنظام المالي والقواعد المالية أو في دليل عمليات الصندوق، وقد أبرم اتفاقات مختلفة لمستوى الخدمات مع البرنامج الإنمائي لتقديم الخدمات على أساس استرداد التكلفة الكاملة. ويستمر تطور العلاقة بين الكيانين على أساس الاحتياجات المتغيرة لكل منهما، حيث تبحث إدارة الكيانين باستمرار عن مجالات لتعميق التعاون، مع التمسك بولاياتهما الفريدة. وسيسعى الصندوق إلى الحصول على مزيد من الإيضاحات من المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي بشأن ترتيبات إدارة الصندوق.

(ب) سياسة إدارة المخاطر

58 - يعتمد هيكل ومحتوى السياسة التي يتبعها الصندوق في الإدارة المركزية للمخاطر بشكل كبير على المنهجية والعمليات المنصوص عليها في سياسة البرنامج الإنمائي، التي توفر الاتساق، ولكنها تعني أن السمات المحددة لنموذج عمل الصندوق ووسائل تدخُّله يمكن تجسيدها على نحو أفضل (انظر الفقرات 59-63 أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة حديثة نسبيًّا ويلزم إدخال تحسينات من أجل إرساء نظام أكثر نضجا من حيث تعزيز الدقة المنهجية لسجلات المخاطر (انظر الفقرات 64-68 أدناه)، فضلا عن صياغة بيان لتقبل المخاطر مصمم خصيصا (انظر الفقرات 69-72 أدناه)، وتعيين كبير موظفي مخاطر (انظر الفقرات 73-76 أدناه)، على نحو ما قام به البرنامج الإنمائي. وأخيرا، يحتاج الصندوق إلى الاستفادة الكاملة من الانتقال إلى نظام Quantum+ لإدارة المخاطر (انظر الفقرات 77-81 أدناه).

هيكل السياسة

59 - يعكس هيكل سياسة إدارة المخاطر للصندوق الديناميات بين ارتباطه بالبرنامج الإنمائي واستعداده لتجسيد السمات الخاصة لعملياته[11]. فمن ناحيةٍ، تحاكي سياستُه سياسةَ البرنامج الإنمائي من حيث تعريف المفاهيم ومنهجية تحديد المخاطر وتحديد الأولويات بشأنها، مما يكفل صلابة المنهجية وتوافقها مع الممارسات الدولية الجيدة (مثل معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 31000).

(11) سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للإدارة المركزية للمخاطر لعام 2020: "توفر هذه السياسة إطارا شاملا لإدارة المخاطر في الصندوق. وبالنسبة إلى مجالات تشغيلية محددة تتطلب إدارة مخاطر أكثر تفصيلاً وملاءمةً، يعتمد الصندوق على مبادئ توجيهية وسياسات محددة يرد ذكرها أدناه. وينبغي للوحدات أن تشير إلى هذه الوثائق باعتبارها وثائق ذات صلة للاسترشاد بها لدى تقييم مخاطر التشغيل".

60 - ومن ناحية أخرى، تُترك قرارات وعتبات وعمليات إدارة المخاطر اليومية الروتينية لسياسات محددة ومنفصلة يُشار إليها بإيجاز في تلك السياسة. وقد بذلت إدارة الصندوق جهدا في عام 2020 وبعده لربط هذه السياسات المحددة بعمليات إدارة المخاطر الرئيسية من خلال إصدار إضافات للسياسات. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لسياسة القروض والضمانات، التي تم تعديلها من خلال إضافة صدرت في آذار/مارس 2020[12]. ومع ذلك، فإن تعديل سياسة الإدارة المركزية للمخاطر عموما ليتماشى مع ممارسات إدارة المخاطر القائمة والروتينية للصندوق لم يتم إدخاله بعد ("على أرض الواقع"، إذا جاز التعبير).

61 - **ويوصي المجلس بأن يستعرض الصندوق سياسته لإدارة المخاطر من أجل تكييفها على نحو أفضل مع احتياجاته.**

62 - وينبغي أن يكون هذا الاستعراض بمثابة فرصة تكفل تحسين الاتساق مع التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق وتعزيز التكامل بين جوانب محددة من مجالات العمل، لا سيما فيما يتعلق بسياقات القروض والضمانات والمنح، وأقل البلدان نموا.

63 - وقد قبِل الصندوق هذه التوصية.

سجلات المخاطر

64 - يجري إنشاء سجلات المخاطر وفقا لسياسة الصندوق، في ظل وجود آليات للتصعيد. ويُحتفَظ بسجل مخاطر الصندوق في المنصة المخصصة لإدارة المخاطر على الشبكة الداخلية للصندوق. ويمكن أيضا تسجيل المخاطر المسجَّلة على مستوى الأنشطة القطرية، وهي اختيارية بمعنى أن تقييمها ليس إلزاميا على هذا المستوى، في سجلات مخاطر البرامج ذات الصلة، إذا لزم الأمر. ويعني التكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمناً ضرورة تصعيد المخاطر الرئيسية إلى إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي. وحتى الآن، لم يتم تصعيد أي مخاطر. وهذا يعني أن المخاطر الكبرى التي يتعرض لها الصندوق لا توضع في دائرة اهتمام البرنامج الإنمائي بالقدر الكافي. والسبب في ذلك أولا، على مستوى المكاتب القطرية، أن الخيار الذي يُستخدَم نادرا والمتمثل في تقييم مخاطر الصندوق على الصعيد القطري يعني أن مخاطر الصندوق على الصعيد القطري لا تُدرَج في سجلات المخاطر على الصعيد القطري للبرنامج الإنمائي وأن الصندوق لم يضع سجلات المخاطر الخاصة به على مستوى المكاتب القطرية. وثانيا، على المستوى المؤسسي، لأنه لم يتم عمليا أي تصعيد من الصندوق إلى البرنامج الإنمائي حتى الآن.

65 - وكشف تحليل أُجري لسجلات مخاطر الصندوق عموما عن عدم تجانس صياغة وتقييم المخاطر وتباينهما على ما يبدو بشكل كبير على صعيد الممارسة أو المشاريع. وبالنسبة لبعض القطاعات، يجمع سجل المخاطر للصندوق بطريقة كلية مجموعة من المخاطر التي يجري تحليلها بمزيد من الدقة على مستوى البرامج. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لبرنامج "تحالف أفضل من النقد"، الذي يجري تتبع

(12) ووفقا لما تضمنته هذه الإضافة، إذا تجاوزت أي فئة من الفئات المذكورة 30 في المائة من الحافظات والقروض والضمانات، على التوالي، يتم تفعيل عمليات الإبلاغ وإخطار فريق إدارة المخاطر التابع للصندوق. وسيتولى فريق المنصة الاستثمارية لأقل البلدان نموا المسؤولية عن عمليات الإبلاغ. وسيبدأ هذا الإبلاغ بعد تنفيذ ما لا يقل عن 10 معاملات وسداد أصل الدين، وفي هذه الحالة تعتبر هذه المعاملات بمثابة حافظة.

خمسة مخاطر فقط من المخاطر التي يتعرض لها في سجل مخاطر الصندوق على تطبيق SharePoint، حيث يوجد لدى مديري البرامج أداة محددة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها.

66 - وكثيرا ما تصاغ صياغة المخاطر بأسلوب عام (على سبيل المثال، "الغش والفساد"، و "الاعتبارات الجنسانية"). وفي بعض الحالات، تصاغ كهدف ("ضمان الخبرة الداخلية في مجال المدفوعات") أو تنطوي على عناصر للتخفيف ("يتجاوز تركيز حافظة القروض والضمانات عتبة الـ 30 في المائة بالنسبة لبلد واحد وعملة واحدة وقطاعين").

67 - ومتوسط درجة المخاطر يبدو كبيرا، ويقف عند 9,2 من 10. وتم تصنيف عدد كبير من المخاطر على أنها عالية: فحتى آذار/مارس 2023، تم تصنيف 55 خطرا، من بين 442 خطرا فعليا، بدرجة 4 من 5 بالنسبة لكل من احتمال الحدوث والتأثير، وتم تصنيف 20 خطرا منها بدرجة 5 بالنسبة لكليهما. وتم تحديد ما مجموعه 49 خطرا ذا تأثير مالي (تم تسجيل 20 منها منذ عام 2022)، ولكن لم يجرِ تقييم أي من التأثيرات المالية. ولا تجرى تقييمات التأثير، بما في ذلك التأثير المالي، بشكل منهجي ودقيق بما فيه الكفاية لعدد كبير من المخاطر الكبيرة.

68 - وسيكون من المفيد جدا إجراء استعراض، في غضون الأشهر المقبلة، لجودة سجلات المخاطر الحالية وخطط التخفيف من خلال عملية يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يكفل هذا الاستعراض ما يلي:

(أ) إجراء تحديد المخاطر على نحو يضمن عدم إهمال أي مشكلة رئيسية سهوا؛

(ب) إجراء تقييم سليم لمدى خطورة المخاطر؛

(ج) تحديد أولويات واضحة، بالنظر إلى المستوى المقبول لدرجة تحمل المخاطر؛

(د) وضع تدابير تخفيف مناسبة؛

(هـ) رصد تنفيذ هذه التدابير عن كثب ورصد أثرها على مستوى المخاطر المتبقية.

بيان تقبل المخاطر

69 - لم يقم الصندوق بوضع بيانه الخاص بتقبل المخاطر. وبينما اعتمد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على توصية من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي وتمشيا مع سياسة الإدارة المركزية للمخاطر للبرنامج الإنمائي لعام 2018، بيان تقبل المخاطر للبرنامج الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر 2021، لم يقم الصندوق بإعداد هذا البيان أو إصداره. وتنص سياسة الصندوق للإدارة المركزية للمخاطر لعام 2020 على أنه "يقوم الصندوق، من خلال هذه السياسة، بصفة رسمية بتحديد بيانه لتقبل المخاطر والإبلاغ عنه، بما يوفر توجيهات للموظفين في إجراءاتهم وقدراتهم المتعلقة بقبول المخاطر وإدارتها". ومع ذلك، ليس من الواضح كيف يتم ذلك بالفعل، ولا يعد وضع بيان تقبل المخاطر بنداً يتوخى إدراجه في السياسة.

70 - والفوائد التي تعود على الصندوق من إصدار بيان تقبل المخاطر الخاص به واضحة تماما، لأن الكثير من أعمال الصندوق تدور حول تقدير المستوى المقبول للمخاطر مقارنة بالفائدة المتوقعة من حيث التطوير.

71 - **ويوصي المجلس بأن يضع الصندوق بيانه الخاص بتقبل المخاطر.**

72 - وقبل الصندوق التوصية وذكر أنه سينظر في وضع بيان مناسب لتقبل المخاطر يأخذ في الاعتبار نموذج أعمال المنظمة وطبيعة عملياتها.

كبير موظفي المخاطر

73 - يطرح عدم وجود وظيفة لكبير موظفي المخاطر خاصة بالصندوق تحديات إضافية في إدارة المخاطر في الصندوق.

74 - ولم تحدد بعد اختصاصات كبير موظفي المخاطر في البرنامج الإنمائي، وليس من الواضح ما إذا كانت ولاية كبير موظفي المخاطر في البرنامج الإنمائي تشمل الصندوق.

75 - **ويوصي المجلسُ الصندوقَ بإسناد مسؤولية كبير موظفي المخاطر إلى أحد كبار المسؤولين التنفيذيين الحاليين.**

76 - وقبِل الصندوق التوصية، ولكنه ذكر أن مهام كبير موظفي المخاطر تُسند حاليا إلى أعضاء مختلفين من فريق الإدارة العليا، لأن قيود التمويل وحجم المنظمة لا يبرران إنشاء وظيفة لكبير موظفي مخاطر متفرغ. ورهنا بحالة التمويل في المستقبل، ستقيّم إدارة الصندوق مدى الحاجة إلى وجود وظيفة لكبير موظفي مخاطر متفرغ، وفي غضون ذلك، ستواصل الإدارة إسناد المهام الرئيسية إلى الموظفين في فريق الإدارة العليا.

الانتقال إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد +Quantum

77 - تم ترحيل جميع سجلات المخاطر المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (على الصعيد العالمي وعلى صعيد وحدات المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب) من تطبيق SharePoint إلى نظام +Quantum في منتصف عام 2022. ونظام +Quantum مصمم خصيصا لتوفير قدر كبير من الدعم والتشغيل الآلي يهدف إلى تحقيق أمور من بينها تصنيف المخاطر وتقييمها وبيان تأثيرها واحتمال حدوثها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه القدرة متاحة أيضا للصندوق، فإنه لا يزال، حتى آذار/مارس 2023، يدير سجلات المخاطر الخاصة به على تطبيق SharePoint.

الفوائد المتوقعة من نظام +Quantum لإدارة المخاطر

يتمثل الهدف من انتقال التخطيط المركزي للموارد من نظام أطلس إلى نظام Quantum في تحقيق فوائد من بينها تحسين إدارة المخاطر. فعلى مستوى المشروعات، يهدف نظام Quantum إلى تبسيط عمليات رصد المخاطر. ويشتمل نظام Quantum على وحدة لإطار الرقابة الداخلية، كما كان الحال بالنسبة لنظام أطلس، وسيتضمن أيضا سجلات المخاطر وسيربط بينهما. لذلك ينبغي دعم مديري المخاطر في قراراتهم من خلال البيانات التي يجري توليدها بطريقة شبه آلية.

وسيسمح النظام المركزي لتخطيط الموارد الجديد بتطبيق المركزية في تصاريح المستخدمين والتحقق المتعدد العوامل، إلا أن إسناد عمليات تصريف الأعمال لمقدّمي الخدمات السحابية من المصادر الخارجية سينطوي على بعض المخاطر. وبالمقارنة مع نظام أطلس، فمن المفترض أن يكون

الفصل بين المهام وتصاريح المستخدمين قد تم ترشيده، وأن يكون فريق مشروع Quantum قد تمكن من تجهيز كل هذه التصاريح من خلال نفس الوحدة مركزيا، وهي المهمة التي تَبيَّن أنها معقدة تقنيا. ويمكن أن يتيح تطبيق المركزية إنفاذ إطار الرقابة الداخلية بطريقة أكثر تلقائية، في ضوء تحديد الفصل بين تصاريح المستخدمين والمهام بشكل متسق. وبالمقارنة مع نظام أطلس أيضا، ينبغي إتاحة التحقق المتعدد العوامل تلقائيا من خلال نظام Quantum، الأمر الذي من المرجح أن يعزز الأمن ويقلل من المخاطر السيبرانية. وأخيرا، فإن الخطر المتمثل في إسناد جميع عمليات تصريف الأعمال إلى مقدم خدمات سحابية، قد تم تحديده ومعالجته بدقة من قبل مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبير موظفي الأمن السيبراني الذي يعمل فيه.

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

78 - وقدم المجلس في تقريره عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/77/5/Add.2، الفصل الثاني) ثلاث توصيات بشأن الإدارة المركزية للمخاطر في الصندوق، صنفت اثنتان منها على أنها ذات أولوية عالية:

(أ) جعل الإبلاغ عن المخاطر جزءاً من المنصة القائمة وإنشاء آلية ضمان تكفل تسجيل جميع المخاطر وتحديثها بانتظام في منصة إدارة المخاطر المخصصة لذلك (أولوية عالية)؛

(ب) تذكير الصندوق لجميع المديرين بدورهم ومسؤولياتهم في سياق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة ومساءلتهم عن إدارة المخاطر في المجالات التي تندرج ضمن مجال مسؤوليتهم (أولوية متوسطة).

(ج) تعزيز تقييم المخاطر المتعلقة بالمنح ضمن عملية الإدارة المركزية للمخاطر المعمول بها (أولوية عالية).

79 - وتم تنفيذ هذه التوصيات في عام 2022 على أساس النظام الحالي، ولكن يجب ترحيل التنفيذ إلى نظام +Quantum الذي سيكون أكثر كفاءة.

80 - ويوصي المجلس بأن يستكمل الصندوق نقل سجلات المخاطر الخاصة به إلى نظام +Quantum بحلول نهاية عام 2023.

81 - وقبل الصندوق التوصية، وذكر أنه أدرج إدماج إدارة نتائج المشاريع، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات المخاطر، في نموذج الصندوق المتعلق بإدارة المشاريع وحافظات المشاريع في نظام Quantum، بوصفه إحدى الأولويات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات لعام 2023. وتخضع هذه المسألة لمناقشات مستمرة مع مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا التابع للبرنامج الإنمائي لتحديد مدى إمكانية تنفيذها في عام 2023.

جيم - إحالة المعلومات من قبل الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

82 - أبلغت الإدارةُ المجلسَ بأنه، وفقاً لأحكام القاعدة المالية 126-17 لم يكن لدى الصندوق مشطوبات في عام 2022.

2 - الهبات

83 - لم تُقدَّم أي مدفوعات على سبيل الهبة ليتعين الإفصاح عنها خلال الفترة قيد الاستعراض حسب ما أكدته الإدارة.

3 - حالات الغش والغش المفترض

84 - وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطِّط المجلس لإجراء مراجعاته للبيانات المالية بحيث يمكنه من الحصول على تأكيد معقول للوقوف على الأخطاء الجوهرية، بما فيها تلك الناجمة عن الغش. بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على المراجعة المالية لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

85 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلسُ استفساراتٍ إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهرية، والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر محددة كشفتها الإدارة أو وُجِّه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضاً عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة، بما في ذلك استفسارات وجهت إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

86 - ولم يبلغ الصندوق عن أي حالات غش أو غش مفترض خلال عام 2022. ولا يُعرف حتى الآن المبلغ المعني.

دال - شكر وتقدير

87 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه موظفوه من تعاون ومساعدة من الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وموظفيه.

(توقيع) **هو** كاي
مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي **برموديز**
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

26 تموز/يوليه 2023

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المشار إليه	التوصية الصادرة عن المجلس	ردّ إدارة الصندوق/إدارة البرنامج الإنمائي	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
1	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 28	يوصي المجلس الصندوق بجعل الإبلاغ عن المخاطر جزءاً من المنصة القائمة وإنشاء آلية ضمان تكفل تسجيل جميع المخاطر وتحديثها بانتظام في المنصة المخصصة لإدارة المخاطر.	منذ ذلك الحين، أنشأ الصندوق لوحة متابعة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال بهدف رصد سجل المخاطر، بما في ذلك تحليل التواريخ ومختلف العناصر الأخرى. ويمكن الوصول إلى لوحة المتابعة مباشرة من سجل المخاطر، وهي لوحة يسهل فهمها. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تجاوزت فترة إدراج أي من المخاطر في السجل أكثر من ستة أشهر، يتم إرسال رسالة آلية إلى المسؤول المعني بالمخاطر مع رسالة تذكيرية بتحديثها وفقا لذلك. وتشكل لوحة المتابعة والرسائل التذكيرية بالبريد الإلكتروني ضماناً لإدارة الصندوق بأن جميع المخاطر يجري تسجيلها وتحديثها على أساس منتظم.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
2	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 92	يوصي المجلس بأن يذكِّر الصندوق جميع المديرين بدورهم ومسؤولياتهم في سياق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة ومساءلتهم عن إدارة المخاطر في المجالات التي تندرج ضمن مجال مسؤوليتهم.	أرسل نائب الأمينة التنفيذية للصندوق رسائل إلكترونية للجميع بشأن تحديث معلومات سجلات المخاطر، ورسائل تذكيرية إلى جميع المديرين بشأن دورهم ومسؤولياتهم وفقا لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، نشر الصندوق إشعارا ورابطا إلكترونيا لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر على صفحة لوحة المتابعة لسجلات المخاطر على شبكته الداخلية، وهما بمثابة تذكير دائم لجميع المديرين بمسؤولياتهم.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
3	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 40	يوصي المجلس بأن يعزِّز الصندوق تقييم المخاطر ذات الصلة بالمنح في إطار العملية المعتمدة للإدارة المركزية للمخاطر.	منذ ذلك الحين، يدرج الصندوقُ المنحَ التي تنطوي على مخاطر عالية المستوى في سجله الحالي للمخاطر في إطار عملية الإدارة المركزية للمخاطر القائمة. وقد أرسل نائب الأمينة التنفيذية رسائل إلكترونية للجميع بشأن تحديث معلومات سجلات المخاطر.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
4	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 51	يوصي المجلس بأن ينقّح الصندوق كيفية إدارة وثائقه في نموذج المنح المستقبلي والمتطلبات ذات الصلة في دليل العمليات.	قام الصندوق بتحديث نموذج المنح ونقله إلى نظام Quantum ونقح سمات إدارة الوثائق في النموذج. ويمكن تخصيص مرفقات الوثائق في نموذج المنح على نظام Quantum لمنحة معينة، بما يتماشى مع دليل العمليات.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
5	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 57	يوصي المجلس بأن يجد الصندوق وسيلة موحَّدة لإدخال بيانات المنح بشكل كامل في نموذج المنح المستقبلي وإضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج.	قام الصندوق بتوحيد إدخال البيانات في نموذج المنح الجديد على نظام Quantum والتحقق من صحة المدفوعات المرحلية لضمان ألا يتجاوز المجموع 100 في المائة.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المشار إليه	التوصية الصادرة عن المجلس	ردّ إدارة الصندوق/إدارة البرنامج الإنمائي	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
6 -	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 63	يوصي المجلس بأن يقوم الصندوق بتحليل أوجه القصور في علامة تبويب الرصد والتقييم في نموذج المنح وأن يتخذ التدابير التصحيحية اللازمة.	قام الصندوق بتحليل وتنقيح الاحتياجات في نظام Quantum؛ وتظهر الآن في علامة التبويب كل من المبالغ بالعملة المحلية وما يعادلها بدولارات الولايات المتحدة، مما سيساعد على تيسير رصد الأنشطة المتعلقة بالمنح.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
7 -	2021	A/77/5/Add.2، الفصل الثاني، الفقرة 69	يوصي المجلس بأن يقوم الصندوق بتحليل مدى اكتمال ونوعية البيانات المُدخلة في نموذج المنح وتعزيز استخدام نموذج المنح في الإدارة اليومية للمنح.	نقح الصندوق سمات الرصد والتقييم في نموذج المنح على نظام Quantum لتشمل حالة المدفوعات في مختلف المراحل (الموافق عليها، والمدفوعة، والمرفوضة، وما إلى ذلك) لمساعدة مديري المشاريع في تتبع المنح ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الصندوق لوحة متابعة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتحديد مدفوعات المنح التي تكون المنح فيها بلا مُعرِّف، مما يساعد على ضمان اكتمال وجودة البيانات المدخلة في نموذج المنح.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
مجموع عدد التوصيات						**7**			
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات						**100**			

الفصل الثالث

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

ألف - مقدمة

1 - ينبغي قراءة هذا التقرير المالي بالاقتران مع البيانات المالية المراجَعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (صندوق المشاريع الإنتاجية) والملاحظات المرفقة بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتُرِد جميع المبالغ بدولارات الولايات المتحدة، وهي العملة الوظيفية للصندوق. وتُعدُّ البيانات المالية للسنة التقويمية 2022 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويوفر التقرير المالي لقرّاء البيانات المالية فهما أفضل لأداء الصندوق.

التعريف بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

2 - تتمثل الولاية الأصلية التي أناطتها الجمعية العامة بصندوق المشاريع الإنتاجية في مساعدة البلدان النامية على إنماء اقتصاداتها بتكملة الموارد الحالية المتوفرة في مجال مساعدة المشاريع الإنتاجية بمنح وقروض (انظر القرار 2186 (د-21) المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1966). وقد استُكملت الولاية في عام 1973 كي تخدم أقل البلدان نموا، أولاً وقبل كل شيء، دون أن تقتصر عليها.

3 - وللصندوق ولاية فريدة في مجال المشاريع الإنتاجية ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فهو يوفر الاستثمار الإنتاجي والدعم التقني للقطاعين العام والخاص على حد سواء. وتُعَد ولايته مكملة لولايات كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة من حيث قدرته على توفير الاستثمار الإنتاجي على شكل منح رأس المال الأولي ومنح تسديد وقروض وضمانات، وعلى تقديم المساعدة التقنية في إعداد حافظات مشاريع قابلة للاستثمار في إطار إضافة مالية وإنمائية واضحة. وهذا ما يجعل الصندوق أيضا مهيأ للعمل كجهة مستثمرة في المراحل المبكرة للحد من مخاطر فرص الاستثمار التي يمكن فيما بعد للجهات الشريكة الأخرى، بما فيها كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية والجهات المستثمرة من القطاع الخاص، أن توسع نطاقها.

خدمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

4 - يستخدم صندوق المشاريع الإنتاجية المساعدةَ الإنمائية الرسمية من أجل تسخير التمويل لغرض إدماج الفئات التي هي عرضة لخطر أن تُترك خلف الركب. ويهدف الصندوق إلى تعزيز ديناميات التمويل وتحويلها نحو المستوى المحلي من خلال توفير الحيّز اللازم لأقل البلدان نموا لاختبار نُهُج تمويل ابتكاري "تحشُّد" ما يلزم من التمويل الإضافي من القطاعين العام والخاص وعلى المستويين المحلي والدولي من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُدرج الهدفان 1 و 17 والتركيز على تمكين المرأة اقتصاديا في جميع أنشطة الصندوق. واستنادا إلى الإطار الاستراتيجي المنشأ حديثا للفترة 2022-2025، بالإضافة إلى المجالين الرئيسيين، وهما الاقتصادات الرقمية الشاملة والتمويل التحويلي المحلي، يهدف الصندوق إلى توسيع نطاق تركيزه ليشمل ثلاثة مجالات ناشئة تهدف إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تمكين المرأة اقتصاديا؛ وتمويل القدرة على تحمل تغير المناخ والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي؛ وتمويل النظم الغذائية المستدامة.

5 - ويوفر عمل الصندوق الزخم اللازم لابتكار نُهج تمويل حيثما لا توجد سوى نهُج قليلة ذات آثار إيضاحية تساعد، عند تكرارها وتوسيع نطاقها، في بناء أسواق مالية شاملة للجميع ونُظُم لتمويل التنمية المحلية وفي تعبئة التمويل الإضافي من الجهات الفاعلة المحلية والدولية في القطاعين العام والخاص لاستغلاله في الاقتصادات المحلية ابتغاء دعم أهداف التنمية المستدامة.

الهدف المالي

6 - يتمثّل الهدف المالي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في التأكد من أن جميع الموارد المعهود بها إلى المنظمة، بما فيها الموارد المالية، تُدار بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة. وفي إطار هذا الهدف، حُدّدت معايير ونقاط مرجعية رئيسية تشمل ما يلي:

(أ) إبلاغ المجلس التنفيذي والجهات الشريكة لصندوق المشاريع الإنتاجية والهيئات الإدارية الأخرى بالنتائج بدقّة وفي الوقت المناسب؛

(ب) إنشاء مجموعة من آليات الرقابة الداخلية السليمة وتعهدها؛

(ج) استيفاء شرط الحد الأدنى من الاحتياطي التشغيلي الذي أقره المجلس التنفيذي؛

(د) إعداد البيانات المالية السنوية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

7 - وهدف صندوق المشاريع الإنتاجية من الإبلاغ المالي هو تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مالية شفافة وشاملة ومفهومة وفي أوانها لأغراض صنع القرار.

باء - موجز النتائج المالية والنقاط الرئيسية

8 - زاد مجموع الإيرادات بنسبة 47,9 في المائة من 136,6 مليون دولار في عام 2021 إلى 202,0 مليون دولار في عام 2022. وزاد مجموع المصروفات بنسبة 19,7 في المائة من 97,1 مليون دولار في عام 2021 إلى 116,2 مليون دولار في عام 2022. وزاد إجمالي الفوائض المتراكمة والاحتياطيات بنسبة 28,6 في المائة من 309,4 ملايين دولار في عام 2021 إلى 397,9 مليون دولار في نهاية عام 2022. وتعزى تلك الزيادة أساسا إلى تسجيل فائض خلال العام قدره 85,8 مليون دولار.

9 - وفي نهاية عام 2022، بلغ إجمالي أصول صندوق المشاريع الإنتاجية 417,3 مليون دولار بزيادة عن مبلغ 333,0 مليون دولار المسجل في عام 2021. ويعزى التغير أساسا إلى زيادة في النقدية والاستثمارات قدرها 59,5 مليون دولار وزيادة في الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية) قدرها 39,0 مليون دولار.

الشكل الأول من الفصل الثالث

مجموع الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

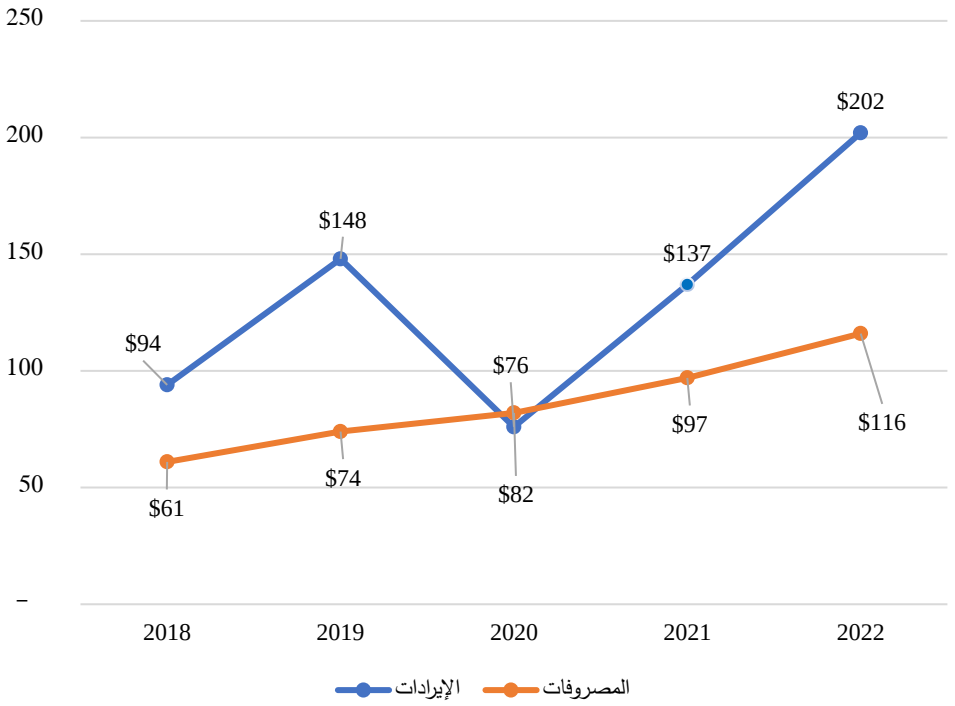

جيم – الأداء المالي

تحليل الإيرادات

10 – تمول أنشطة الصندوق من التبرعات المقدمة من خلال الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية).

11 – وبلغ مجموع الإيرادات في عام 2022 ما قدره 202,0 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 65,4 مليون دولار (47,9 في المائة) مقارنة بإيرادات عام 2021 التي بلغت 136,6 مليون دولار. وكانت المصادر الرئيسية للإيرادات في عام 2022 على النحو التالي:

- تبرعات قدرها 198,7 مليون دولار (98,4 في المائة)، مقابل مبلغ 133,5 مليون دولار (97,7 في المائة) في عام 2021
- إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى قدرها 3,3 ملايين دولار (1,6 في المائة)، مقابل مبلغ 3,1 ملايين دولار (2,3 في المائة) في عام 2021

12 – وفي عام 2022، أبلغ الصندوق عن تلقي 14,7 مليون دولار في إطار المساهمات العادية (الأساسية) (7,4 في المائة من إجمالي التبرعات) ومبلغ 184,0 مليون دولار في إطار المساهمات الأخرى (غير الأساسية) (92,6 في المائة من إجمالي التبرعات). وتعزى زيادة التبرعات بمبلغ 65,2 مليون دولار إلى عدد من اتفاقات الإيرادات الكبيرة المتعددة السنوات الموقعة في عام 2022.

الشكل الثاني من الفصل الثالث

التبرعات من الموارد الأساسية وغير الأساسية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

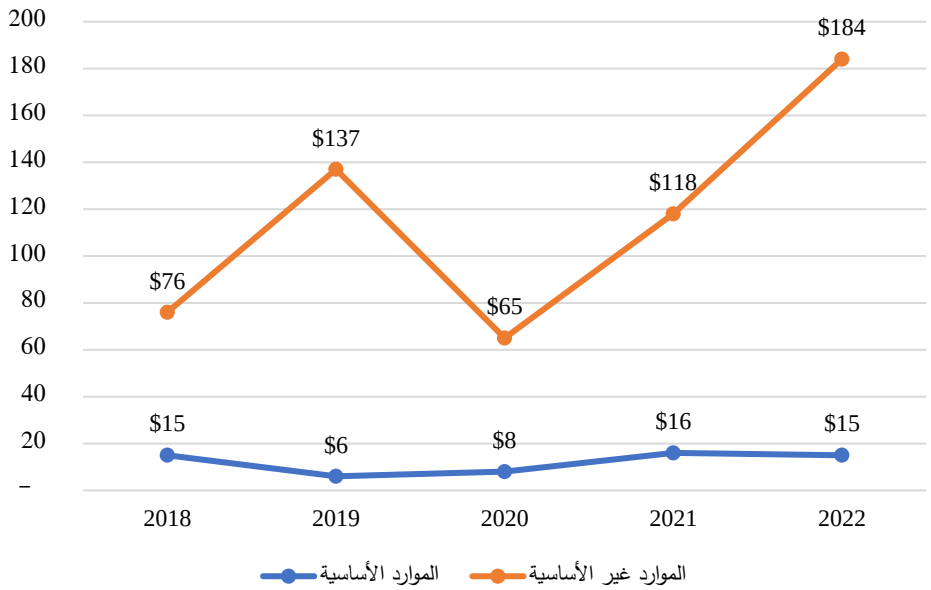

تحليل المصروفات

13 - في عام 2022، بلغت مصروفات الصندوق 116,2 مليون دولار (123,2 مليون دولار باستثناء أثر المبالغ الملغاة المتعلقة باسترداد التكاليف الداخلية للصندوق)، بزيادة قدرها 19,1 مليون دولار (19,7 في المائة) عن عام 2021. وتعزى الزيادة أساسا إلى تحسن تنفيذ البرامج في مجالي العمل المتمثلين في الاقتصادات الرقمية الشاملة والتمويل المحدث للتحول على الصعيد المحلي.

14 - وتمثل المنح والتحويلات الأخرى البالغة 44,8 مليون دولار في عام 2022 حصة من استثمارات الصندوق الإنتاجية مدرجة في تنفيذ البرامج. وقد بلغت المنح والتحويلات الأخرى 37,9 مليون دولار في عام 2021.

15 - أما الفئتان الكبريان الأخريان من فئات المصروفات، حسب طبيعتها، في عام 2022، فكانتا فئتي تكاليف الموظفين (27,0 مليون دولار) والخدمات التعاقدية (25,9 مليون دولار)، اللتين تمثلان أساسا المساعدة التقنية التي يقدمها الصندوق من خلال برامجه. وفي عام 2021، بلغت تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية 25,3 مليون دولار و 22,1 مليون دولار على التوالي.

الشكل الثالث من الفصل الثالث

تكوين إجمالي المصروفات حسب طبيعتها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

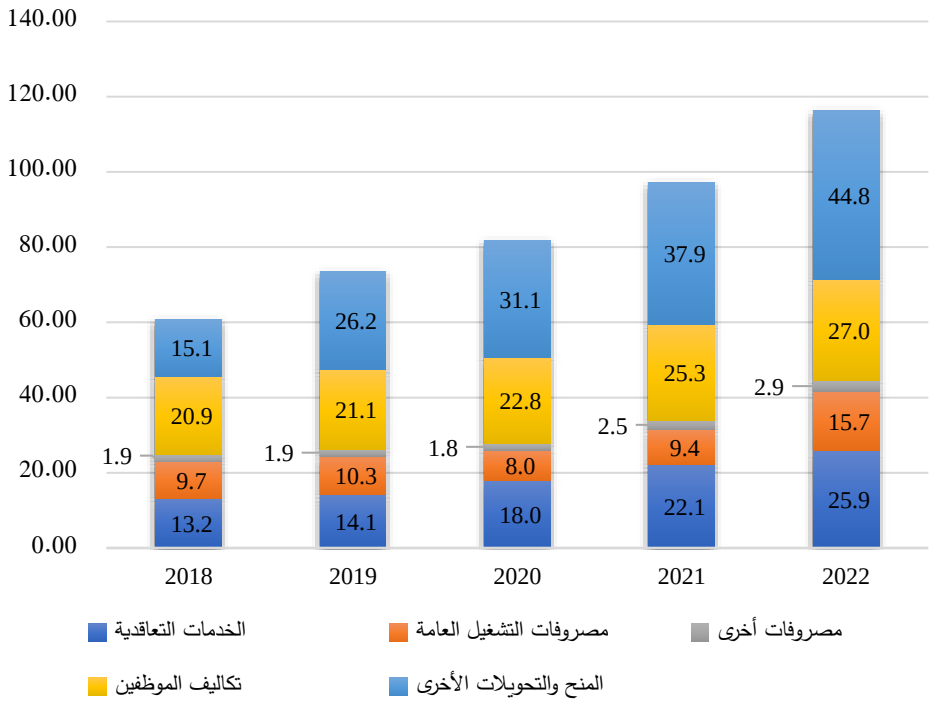

ملاحظة: تشمل المصروفات الأخرى الاستهلاك، والإهلاك، واللوازم والمواد الاستهلاكية.

- *المصروفات حسب تصنيف التكاليف*

16 - أقر المجلس التنفيذي، بموجب قراره 32/2010، تعاريف التكاليف وتصنيف الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها في فئتين واسعتين هما: (أ) الأنشطة الإنمائية، التي تشمل فئتين فرعيتين هما فئة الأنشطة البرنامجية وفئة أنشطة فعالية التنمية؛ (ب) الأنشطة الإدارية.

17 - وفي عام 2022، أُنفق من مجموع المصروفات البالغ 123,2 مليون دولار (باستثناء أثر المبالغ الملغاة المتعلقة باسترداد التكاليف الداخلية) ما مقداره 113,0 مليون دولار (91,7 في المائة) على الأنشطة البرنامجية، وما مقداره 5,6 ملايين دولار (4,5 في المائة) على أنشطة فعالية التنمية، وما مقداره 4,6 ملايين دولار (3,8 في المائة) على الأنشطة الإدارية.

دال - الفائض/العجز

18 - في عام 2022، سجل الصندوق فائضا في الإيرادات مقابل المصروفات مقداره 85,8 مليون دولار، مقارنة بعجز مقداره 39,5 مليون دولار في عام 2021. وكانت الزيادة البالغة 46,3 مليون دولار:

- تعزى إلى زيادة في إجمالي الإيرادات بمبلغ 65,4 مليون دولار، من 136,6 مليون دولار في عام 2021 إلى 202,0 مليون دولار في عام 2022.

- قابلتها زيادة في الإنفاق قدرها 19,1 مليون دولار، من 97,1 مليون دولار في عام 2021 إلى 116,2 مليون دولار في عام 2022.

هاء - أداء الميزانية

19 - تُعَد ميزانية الصندوق على أساس نقدي معدّل، وتُعرض في البيانات المالية بوصفها بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) (البيان الخامس). وتيسيرا للمقارنة بين الميزانية والبيانات المالية التي تُعَدُّ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُدرج أيضا في الملاحظة 7 تسوية للميزانية حسب بيان التدفقات النقدية.

20 - وتماشيا مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2022-2025، يوزع الصندوق تلك الميزانيات إلى مبالغ سنوية بغية إتاحة المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية السنوية، على النحو الذي تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

21 - وبالنسبة للصندوق، فإن الميزانيات المعتمدة هي الميزانيات التي تسمح بأن تُموَّل المصروفات المتكبَّدة في إطار الأنشطة الإنمائية والأنشطة الإدارية من الموارد العادية. أما الموارد الأخرى للصندوق، فهي عبارة عن تقديرات مسبقَة وتوقعات تستند إلى افتراضات بشأن أحداث مقبلة، ولا يقرها المجلس التنفيذي رسميا. ويبين الجدول 1 من الفصل الثالث مستويات استخدام الموارد العادية مقابل مستويات الميزانية.

الجدول 1 من الفصل الثالث

معدلات استخدام الميزانية

	2022		*2021*	
عناصر الميزانية	*الميزانية النهائية السنوية المعتمدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*معدّل الاستخدام الفعلي (النسبة المئوية)*	*الميزانية النهائية السنوية المعتمدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*معدّل الاستخدام الفعلي (النسبة المئوية)*
الأنشطة الإنمائية	12,5	97	11,1	93
الأنشطة الإدارية	1,0	99	1,5	96
المجموع	**13,5**	**97**	**12,6**	**94**

22 - وإجمالا، استخدم الصندوق 97 في المائة من المبلغ المعتمد له في الميزانية، وهذا أداء يماثل معدل الاستخدام المسجل في عام 2021 (94 في المائة).

واو - المركز المالي

الأصول

23 - في نهاية عام 2022، بلغ إجمالي أصول الصندوق 417,3 مليون دولار (2021: 333,0 مليون دولار). والزيادة البالغة 84,3 مليون دولار (25,3 في المائة) تعزى في معظمها إلى زيادة في النقدية والاستثمارات بمبلغ 59,5 مليون دولار (33,1 في المائة) وزيادة في الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية) بمبلغ 39,0 مليون دولار (29,5 في المائة).

24 - وفي نهاية عام 2022، استُثمر رصيد استثمارات الصندوق في استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل. وقد أتاحت قرارات توزيع اعتمادات الميزانية هذه لحافظة المشاريع الاستفادة من الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة ومكّنت الحافظة من تحقيق هدفها المتمثل في ضمان توافر أموال كافية للوفاء بالالتزامات الحالية للكيان.

الخصوم

25 - انخفض إجمالي خصوم الصندوق بمبلغ 4,2 ملايين دولار (17,8 في المائة)، من 23,6 مليون دولار في عام 2021 إلى 19,4 مليون دولار في عام 2022.

26 - وفي نهاية عام 2022، كانت على الصندوق التزامات متعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قدرها 11,4 مليون دولار (2021: 14,5 مليون دولار). ولا تزال التزامات الصندوق المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ممولة تمويلا كاملا.

صافي الأصول/حصص الملكية

27 - بلغ صافي الأصول/حصص الملكية 397,9 مليون دولار في عام 2022، ويشمل فوائض متراكمة قدرها 390,7 مليون دولار واحتياطيات تشغيلية قدرها 7,2 ملايين دولار. وشملت الفوائض المتراكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 الحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية قدرها 171,1 مليون دولار. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لصندوق المشاريع الإنتاجية، لا يُسمح للمنظمة بالإنفاق إلا عند استلام النقد.

28 - وتتألف الاحتياطيات التشغيلية من احتياطي تشغيلي للموارد العادية يبلغ 5,3 ملايين دولار واحتياطي تشغيلي للموارد الأخرى يبلغ 1,9 مليون دولار.

29 - وخلال عام 2022، ارتفع صافي الأصول/حصص الملكية بمقدار 88,5 مليون دولار (28,6 في المائة) نتيجة الأثر المشترك للعوامل التالية: (أ) فائض قدره 85,8 مليون دولار؛ (ب) أرباح اكتوارية قدرها 5,1 ملايين دولار؛ (ج) زيادة في الأموال المخصصة لأغراض محددة بمقدار 0,3 مليون دولار؛ (د) انخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بمقدار 2,7 مليون دولار.

زاي - المساءلة والحوكمة وإدارة المخاطر

30 - تتخذ المساءلة والحوكمة في الصندوق أربعة أشكال:

(أ) مجالس إدارة الصندوق ولجان حوكمته: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي واللجنة الخامسة؛

(ب) مساءلة الصندوق أمام الجهات الشريكة في برامجه والجهات المستفيدة منها: الجهات المانحة وحكومات البلدان التي تنفذ فيها برامج والجهات الشريكة للأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنفيذ والجهات المستفيدة من المشاريع؛

(ج) آليات الرقابة المؤسسية للصندوق:

'1' آليات الرقابة الخارجية المستقلة: اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

'2' آليات الرقابة الداخلية المستقلة: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب الأخلاقيات التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ووحدة التقييم التابعة للصندوق؛

(د) آليات المساءلة الداخلية للصندوق: المدير الإداري للصندوق والأمين التنفيذي للصندوق وفريق الإدارة العليا والمكاتب الإقليمية والقُطرية.

31 - وضمان توخي الكفاءة والفعالية في إدارة جميع الموارد، بما فيها الموارد المالية، المعهود بها إلى الصندوق تحقيقا للنتائج الإنمائية المتوقعة، راسخ في الطريقة التي يمارس بها الصندوق الإشراف على تلك الموارد.

32 - ولدى الصندوق نظام سليم للضوابط الداخلية يكفل إدماج الإدارة الفعالة للمخاطر في أساليب العمل المعتادة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

الإدارة المركزية للمخاطر

33 - الصندوق عرضةٌ لمجموعة متنوعة من المخاطر، ومنها المخاطر ذات الطابع البيئي والمالي والتشغيلي والتنظيمي والسياسي والنظامي والاستراتيجي. والكثير من أنشطة الصندوق تُلازمها مخاطر وانعدام اليقين، مما يستدعي أن تكون عملية إدارة المخاطر عملية استباقية يسهلُ اتباعُها وتضيفُ قيمة إلى عمليات أداء العمل اليومية. وتوفر سياسة الإدارة المركزية للمخاطر الأساس والترتيب التنظيمي لإدارة المخاطر على صعيد الصندوق ككل. وتحدِّد السياسة الطريقة التي تكفل بها المنظمة إدارتها للمخاطر بفعالية وكفاءة. والإدارة المركزية للمخاطر تُتيح للصندوق أن يحدد مخاطر متنوعة وأن يُبلغ عنها ويُحللها، وتُتيح كذلك تبلوُر فهم للمستوى الحالي من تعرُّض الصندوق للمخاطر. ويواصل الصندوق كفالة التطبيق الكامل لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة بأسرها. ويسهم تنفيذ هذه السياسة في تعزيز الممارسات الإدارية واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد، ويحمي في الوقت نفسه ولاية المنظمة ويحافظ على الثقة والاطمئنان.

34 - وفريق إدارة المخاطر هو الهيئة الرفيعة المستوى المناط بها تحليلُ ومراقبةُ التدابير المتعلقة بتحديد المخاطر المحتمل أن يتعرض لها الصندوق وبإدارتها والتخفيف من حدتها. ويستعرض الفريق السياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر، بما في ذلك الجوانب الاستراتيجية لإدارة استمرارية تصريف الأعمال. ويقيِّم الفريق أيضا مجمل الجانب المتعلق بإدارة المعارف من جوانب المخاطر، بما في ذلك الإلمام بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات واستعراضها لتطبيقها ونشرها على صعيد المنظمة ككل.

إدارة المخاطر المالية

35 - يتعرض الصندوق، بسبب عملياته ونموذج أعماله، لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتغيرات التي تطرأ في أسواق رؤوس الأموال وتخلف جهات

مدينة عن الوفاء بالتزاماتها. ويتيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق، بالاقتران مع سياساته وإجراءاته، إدارة قوية للمخاطر المالية تسعى إلى الإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة على أدائه المالي. وتوفر سياسة الصندوق في مجال الإدارة المركزية للمخاطر الأسسَ والترتيبات التنظيمية العامة لإدارة المخاطر على نطاق الصندوق ككل، وتتضمن وصفا لنهج الصندوق إزاء الإدارة المركزية للمخاطر وما يتبعه من منهجية في هذا الصدد. والغرض من إطار وعملية الإدارة المركزية للمخاطر هو كفالة أن يكون للصندوق نهج منظم ومنهجي ومتكامل لإدارة المخاطر.

36 - وشهدت السنوات الأخيرة تنوعا في أدوات التمويل التي يستخدمها الصندوق. ومنصة الصندوق الاستثمارية لأقل البلدان نموا تُساعد برامجه على تنظيم المخاطر ومراعاتها في تقدير الجدارة الائتمانية والتقليل منها في فرص الاستثمار المتاحة من القطاعين الخاص والعام. ووَضَع الصندوق سياسات جديدة بشأن القروض والضمانات، وعزز متطلبات العناية الواجبة التي يشترطها، وأطلق نموذجا لتقدير الجدارة الائتمانية، واستحدث عملية لدعم اختيار واعتماد معاملات القروض والضمانات.

37 - وتتولى شعبة الخزانة المركزية التابعة للبرنامج الإنمائي إدارة المخاطر المالية المتصلة بالنقدية والاستثمارات. وتستثمر الشعبة الأموال الواردة من شركاء التمويل استنادا إلى مبادئ توجيهية للاستثمار وافقت عليها لجنة الاستثمارات التابعة للبرنامج الإنمائي. وتعقد اللجنة، التي تضم كبار المسؤولين الإداريين في البرنامج الإنمائي، اجتماعات فصلية لاستعراض أداء الاستثمارات والتأكد من امتثالها للمبادئ التوجيهية للاستثمار.

38 - ويتوخى البرنامج الإنمائي من مبادئه التوجيهية بشأن الاستثمارات الأهدافَ الرئيسية التالية:

(أ) السلامة: أي الحفاظ على رأس المال، من خلال الاستثمار في أوراق مالية عالية الجودة وثابتة الإيرادات، مع التركيز على الجدارة الائتمانية لمصدِري تلك الأوراق؛

(ب) السيولة: كفالة المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ثابتة الإيرادات وذات قابلية عالية للتداول ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتواءم مع الاحتياجات من السيولة؛

(ج) الإيرادات: تحقيق أقصى قدر من عائد الاستثمار في إطار معيارَي السلامة والسيولة؛

(د) الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا، التي يجرى اختيارها باستخدام عمليات الفرز السلبي للجهة المحددة المقدمة للاستثمارات.

39 - ويُستعان بمصادر خارجية في استثمارات الصندوق المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ويُعهد بإدارتها لمديرَي صناديق خارجيَّين، وذلك بموجب المبادئ التوجيهية التي تنظم الاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتي تستعرضها وتوافق عليها بصفة دورية اللجنة المعنية بالاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتحدد المبادئ التوجيهية الأدوات المالية المستوفية لشروط حصص الملكية العالمية والاستثمارات الثابتة الإيرادات وتوضح حدود فئات الأصول. وتتولى شعبة الخزانة في البرنامج الإنمائي الإبلاغ عن أداء مديرَي الاستثمار والإشراف عليهما ويتم ذلك رسميا في إطار اجتماعات فصلية تعقدها اللجنة المعنية بالاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومن خلال تقارير مالية يقدمها مديرا الاستثمارات شهريا.

إجراءات الرقابة الداخلية

40 - تقتضي ولاية الصندوق منه العمل والحفاظ على وجوده في بيئات شديدة الخطورة تشهد مستوى مرتفعا من المخاطر الملازمة، بما فيها مخاطر كبيرة تهدد أمن موظفيه وأمن أصول المنظمة الأخرى. ويتطلب ذلك من الصندوق الحفاظ على أعلى مستويات الرقابة الداخلية.

41 - ويشكل الالتزام بإجراءات فعالة للرقابة الداخلية أحد المسؤوليات الرئيسية لإدارة الصندوق وهو جزء لا يتجزأ من الطريقة التي يدير بها الصندوق عملياته. وإدارة الصندوق مسؤولة على جميع المستويات عمّا يلي:

(أ) تهيئة بيئة رقابية قوية وإيجاد ثقافة تعزز إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة؛

(ب) تحديدُ وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف وتنفيذُ الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر؛

(ج) وضع ما هو مناسب من سياسات وإجراءات ونظم وأنشطة رصد وأنشطة رقابية أخرى تدعم تهيئة بيئة قوية للرقابة الداخلية وتحافظ عليها؛

(د) رصد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

42 - ويتحقق التطبيق الفعال لإجراءات الرقابة الداخلية في الصندوق من خلال العمليات المؤسسية التالية:

(أ) ضوابط "الخط الأمامي": المهام التي يؤديها جميع موظفي المنظمة في المكاتب الميدانية والإقليمية ومكاتب المقر من خلال تطبيق السياسات والإجراءات القائمة في عملهم اليومي من أجل كفالة تحقيق الأهداف وحفظ الموارد المعهود بها إلى الصندوق وإدارتها بشكل سليم؛

(ب) الرقابة: رصد الفعالية التشغيلية لضوابط الخط الأمامي والتخفيف من المخاطر ذات الصلة. وتمارس الرقابةَ المكاتبُ الإقليمية ومكاتب المقر، وتشمل مهام مثل رصد الأداء المالي وعمليات التخطيط والميزنة وإدارة وضمان الجودة وإدارة النتائج والأداء؛

(ج) الرقابة الداخلية المستقلة: يُضطلع بها داخليا ويتمثل القصد منها في توفير تأكيدات مستقلة وموضوعية بشأن كفاءة وفعالية العمليات والضوابط التي تضعها الإدارة. ويضطلع بهذه الرقابة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي ووحدة التقييم التابعة للصندوق ومكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي؛

(د) الرقابة الخارجية: تُستكمل الرقابة الداخلية بهيئات خارجية تشمل المجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ومراجعي الحسابات الخارجيين، والسلطات التنظيمية.

حاء - الشؤون المحاسبية

- *التقديرات المحاسبية الهامة*

43 - يتطلب إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الصندوق إعداد التقديرات والأحكام والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول

والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ بها. لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتُستَعرَض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعتَرف بتنقيحات التقديرات في السنة التي تُنقَّح فيها التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بذلك. وتشمل التقديرات والافتراضات الجوهرية التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات هامة في السنوات المقبلة ما يلي:

- الاعتراف بالإيرادات
- القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين
- اختيار الأعمار النافعة وأسلوب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات
- تقييم الأصول الاستثمارية
- الخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصول
- تصنيف الأدوات المالية
- الأصول والخصوم الاحتمالية

44 - وتناقش إدارة الصندوق بصورة دورية وضع السياسات والتقديرات المحاسبية البالغة الأهمية واختيارها والإفصاح عنها. ورغم أن التقديرات والافتراضات تستند إلى الإلمام بالأحداث الجارية وبالأعمال التي يمكن الاضطلاع بها في المستقبل، قد تختلف النتائج الفعلية في نهاية المطاف عن تلك التقديرات والافتراضات. وتَرد السياسات المحاسبية الرئيسية في الملاحظتين 2 و 4 من الملاحظات على البيانات المالية.

- *اعتماد معايير محاسبية جديدة*

45 - ستصبح معايير جديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سارية المفعول في عام 2023 وفي السنوات المقبلة. ويجري حاليا تقييم أثر اعتماد هذه المعايير الجديدة على البيانات المالية للصندوق لكفالة تنفيذها في تواريخ نفاذها.

46 - وترد معلومات إضافية عن التطورات المحاسبية الجديدة في الملاحظة 3 (د) من الملاحظات على البيانات المالية.

طاء - تنفيذ مشروع الجيل القادم للتخطيط المركزي للموارد

47 - انضم الصندوق إلى البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشروع الجيل التالي للتخطيط المركزي للموارد (كوانتوم). والهدف من هذا المشروع هو استبدال النظام الحالي للتخطيط المركزي للموارد، وهو نظام أطلس الذي بدأ العمل به في عام 2004، بنظام سحابي حديث للتخطيط المركزي للموارد سيساعد في تحديث عمليات الصندوق لإدماج الجيل القادم من التكنولوجيا بهدف دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. وينسجم اعتماد نظام كوانتوم مع تطلعات الصندوق إلى مواكبة أحدث استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجيات الرقمية.

48 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت وحدات التوظيف والمشتريات ووحدات المالية وكشوف المرتبات في نظام كوانتوم جاهزة لتعميم استخدامها عالميا في صندوق المشاريع الإنتاجية. واكتمل تعميم الاستخدام في 9 كانون الثاني/يناير 2023، وبذلك تمكن الصندوق من افتتاح السنة المالية الجديدة في نظام كوانتوم الرقمي. ويوفر الانتقال إلى بنية سحابية أيضا فرصة لتقليل تكاليف تشغيل تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالتخطيط المركزي للموارد بمجرد وقف العمل بنظام أطلس بالكامل. ويُتوقع تحقيق مكاسب وفوائد إنتاجية أخرى مختلفة من خلال المضي باعتماد التشغيل الآلي وأساليب العمل الرقمية.

ياء - آفاق عام 2023 وما بعده

49 - في عام 2022، واصل الصندوق تسخير ما حققه من زخم في السنوات السابقة، إذ حطم أرقاما قياسية تاريخية للسنة الرابعة على التوالي من حيث النفقات البرنامجية وأعلى إيرادات المساهمات المبلغ عنها. وقد أتاح هذا النجاح للمنظمة توسيع نطاق وصولها وتعميق أثرها في أقل البلدان نموا دعما لسعيها إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع.

50 - واستشرافا للمستقبل، يهدف الصندوق إلى زيادة تعزيز عروضه بوصفه منظمة إنمائية مختلطة ومؤسسة لتمويل التنمية. وعن طريق الجمع بين توفير رأس المال والخدمات الاستشارية المالية من جهة وتنمية القدرات والمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات من جهة أخرى، تعتزم المنظمة تعزيز حافظتها الاستثمارية وسجل إنجازاتها. ومن المقرر أن يعمق الصندوق شراكاته مع دوائر الاستثمار المحدث للأثر ومؤسسات تمويل التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ومن خلال إقامة تحالفات أقوى مع هذه المنظمات، يمكن للصندوق أن يجمع بين قدراته التمويلية الفريدة وموارد شركائه وخبراتهم لإيجاد حلول تمويل يمكن توسيع نطاقها وتتسم بالاستدامة في مجالات رئيسية جديدة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، مثل تمكين المرأة اقتصاديا، وتغير المناخ، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والنظم الغذائية. وسيتيح ذلك للصندوق أن يكون له تأثير أكبر على أقل البلدان نموا التي يخدمها، مما يساعدها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع.

51 - وبالإضافة إلى الجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق، فإنه ملتزم بتعزيز استخدامه للتكنولوجيا من أجل تبسيط عملية استثماراته وإضافة قيمة إلى عروضه. ويخطط الصندوق للاستفادة من منصة تكنولوجية لتيسير الاتصالات بين المؤسسات في الاقتصادات الناشئة والجديدة وبين المستثمرين والخبراء. وهذا ما سيمكن المنظمة من إنشاء أوجه الكفاءة في عملية الاستثمار مع تقديم قيمة متزايدة لعملائها. وبتنفيذ هذه التكنولوجيا، سيكون الصندوق في وضع أفضل لتلبية احتياجات عملائه وتعزيز مهمته المتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع في أقل البلدان نموا.

52 - وسيركز الصندوق أيضا بصمته لتوطيد علاقاته مع البلدان التي ينفذ فيها أنشطته، من أجل تعزيز أهميته وقدرته على الاستجابة لأولويات أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمق المنظمة تعاونها مع الحكومات وغيرها من ممثلي أقل البلدان نموا، وكذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، باستخدام شبكتها المنشأة حديثا لإدارة العلاقات القطرية.

53 - ويسلّم الصندوق بقيمة المهام القوية المتعلقة بالتقييم وإدارة النتائج في استخلاص الدروس وإدماجها في البرامج والاستثمارات الموسعة. وتهدف المنظمة إلى تعزيز قدراتها ونظمها لإدارة النتائج والأثر في الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2025 وزيادة الاستثمار في عمليات التقييم المؤسسية والمواضيعية.

54 - والابتكار أساسي بالنسبة للصندوق لأنه يسعى إلى تسخير خبرته التي تمتد لعقود في جعل التمويل يؤدي إلى دعم المراحل الأخيرة من النُهُج الجديدة لتعزيز الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ومع تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستجابتها للتحديات العالمية الناشئة، سيواصل الصندوق المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الفصل الرابع

البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المراجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 8	63 668	15 618
الاستثمارات	الملاحظة 9	82 669	57 116
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	الملاحظة 10	108 008	85 572
الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	الملاحظة 10	2 921	16 985
السُلف المقدمة	الملاحظة 11	1 334	682
القروض	الملاحظة 12	987	1 071
مجموع الأصول المتداولة		**259 587**	**177 044**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	الملاحظة 9	92 684	106 814
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	الملاحظة 10	63 121	46 591
القروض	الملاحظة 12	1 353	1 995
الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 13	597	594
مجموع الأصول غير المتداولة		**157 755**	**155 994**
مجموع الأصول		**417 342**	**333 038**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	الملاحظتان 2 و 14	1 136	2 221
السُلف المستحقة الدفع	الملاحظة 15	–	33
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	الملاحظة 15	392	–
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 16	3 538	3 313
الخصوم المتداولة الأخرى	الملاحظة 15	243	297
مجموع الخصوم المتداولة		**5 309**	**5 864**

	المراجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الخصوم غير المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	الملاحظة 14	9	22
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 16	14 130	17 720
مجموع الخصوم غير المتداولة		**14 139**	**17 742**
مجموع الخصوم		**19 448**	**23 606**
صافي الأصول/حصص الملكية			
الاحتياطيات	الملاحظة 17	7 200	6 800
الفوائض المتراكمة	الملاحظة 18	390 694	302 632
مجموع صافي الأصول/حصص الملكية		**397 894**	**309 432**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حصص الملكية		**417 342**	**333 038**

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المراجع	*2022*	*2021*
الإيرادات			
التبرعات	الملاحظة 19	198 690	133 471
إيرادات الاستثمار	الملاحظة 20	2 856	2 682
الإيرادات الأخرى	الملاحظة 21	455	468
مجموع الإيرادات		**202 001**	**136 621**
المصروفات[أ]			
الخدمات التعاقدية	الملاحظة 22	25 866	22 061
تكاليف الموظفين	الملاحظة 22	26 988	25 304
اللوازم والمواد الاستهلاكية	الملاحظة 22	1 080	975
مصروفات التشغيل العامة	الملاحظتان 2 و 22	15 667	9 358
المِنَح والتحويلات الأخرى	الملاحظة 22	44 766	37 895
المصروفات الأخرى	الملاحظة 22	1 766	1 430
الاستهلاك	الملاحظة 22	78	82
مجموع المصروفات		**116 211**	**97 105**
الفائض/(العجز) للسنة		**85 790**	**39 516**

(أ) ترد المصروفات حسب تصنيف التكاليف ومجال الممارسة في الملاحظة 27-1.

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الاحتياطيات	*الفائض المتراكم*	*مجموع صافي الأصول/ حصص الملكية*
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	**6 800**	**302 632**	**309 432**
التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية			
الاحتياطي التشغيلي المحول من الفوائض المتراكمة	400	(400)	–
الأموال المخصصة لأغراض محددة (الملاحظة 18)	–	307	307
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	–	(2 728)	(2 728)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	–	5 093	5 093
الفائض للسنة	–	85 790	85 790
مجموع التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية	**400**	**88 062**	**88 462**
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**7 200**	**390 694**	**397 894**

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المراجع	*2022*	*2021*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الفائض/(العجز) للسنة	البيان الثاني	85 790	39 516
تسويات التوفيق بين الفائض/(العجز) للسنة وصافي التدفقات النقدية			
الاستهلاك		78	82
اضمحلال القيمة	الملاحظة 6-22	457	322
إهلاك أقساط السندات	الملاحظة 9	12	130
(المكاسب)/الخسائر المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	الملاحظة 9	1 182	966
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 6-22	(12)	13
التغيرات في الأصول			
(الزيادة)/النقصان في الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)		(38 966)	(1 226)
(الزيادة)/النقصان في الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)		11 563	(17 806)
(الزيادة)/النقصان في السُلف المقدمة		(652)	(147)
(الزيادة)/النقصان في القروض		348	(818)
الفوائد المحصَّلة على القروض		577	327
التغيرات في الخصوم/صافي الأصول			
(النقصان)/الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة		(1 177)	459
(النقصان)/الزيادة في الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة		392	–
(النقصان)/الزيادة في السُلف المستحقة الدفع	الملاحظة 15	(33)	(368)
(النقصان)/الزيادة في استحقاقات الموظفين		1 728	1 242
(النقصان)/الزيادة في الخصوم الأخرى		(54)	(25)
(النقصان)/الزيادة في الأموال المخصصة لأغراض محددة	الملاحظة 18	307	268
التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**61 540**	**22 935**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
مشتريات الاستثمارات	الملاحظة 9	(84 072)	(136 538)
استحقاق الاستثمارات	الملاحظة 9	69 250	80 829
(الزيادة)/النقصان في الاستثمارات التي يديرها مديرو الاستثمارات الخارجيون	الملاحظة 9	(523)	(1 310)
الفوائد والأرباح المتلقاة		1 924	1 695
مشتريات الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 13	(85)	(104)
التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 13	16	4
التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(13 490)**	**(55 424)**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل		**–**	**–**
(النقصان)/الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**48 050**	**(32 489)**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة		**15 618**	**48 107**
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	الملاحظة 8	**63 668**	**15 618**

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

- *(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

	الميزانية المعتمدة		*النفقات الفعلية على أساس قابل للمقارنة (الملاحظة 7)*	*الفرق بين الميزانية النهائية والنفقات الفعلية*
	الأصلية	*النهائية*		
الأنشطة الإنمائية				
الأنشطة البرنامجية	6 400	6 400	6 365	35
أنشطة فعالية التنمية	7 147	6 140	5 838	302
المجموع الفرعي	**13 547**	**12 540**	**12 203**	**337**
الأنشطة الإدارية	974	974	965	9
المجموع	**14 521**	**13 514**	**13 168**	**346**

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الملاحظات على البيانات المالية لعام 2022

الملاحظة 1
الكيان المُصدر للبيانات المالية

تتمثل الولاية الأصلية التي أناطتها الجمعية العامة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في "مساعدة البلدان النامية على إنماء اقتصاداتها بتكملة الموارد الحالية المتوفرة في مجال مساعدة المشاريع الإنتاجية بمنح وقروض" (انظر القرار 2186 (د-21) المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1966). وقد استُكملت الولاية في عام 1973 كي تخدم أقل البلدان نموا، أولاً وقبل كل شيء، دون أن تقتصر عليها.

وللصندوق ولاية مالية فريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة. فهو يوفر الاستثمار الإنتاجي والدعم التقني للقطاعين العام والخاص على حد سواء. وولايته مكملة لولايات كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة بالنظر إلى قدرته على توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية، على شكل منح وقروض وائتمانات بشروط أفضل، وعلى توفير الخبرة التقنية في إعداد حافظات مشاريع بناء القدرات المستدامة والمرنة ومشاريع البنى التحتية. وهذا ما يجعل الصندوق أيضا مهيأ للعمل كجهة مستثمرة في المراحل المبكرة للحد من مخاطر الفرص التي يمكن فيما بعد للجهات الشريكة من المؤسسات المالية، وأكثر فأكثر للمؤسسات الخيرية والجهات المستثمرة من القطاع الخاص، أن توسع نطاقها.

ويقع مقر الصندوق في نيويورك ويقدم استثماراته ودعمه في مجال المساعدة التقنية إلى ما لا يقل عن 37 بلدا من أقل البلدان نموا.

ولا تشمل البيانات المالية إلا عمليات الصندوق. وليس للصندوق أي فروع أو مصالح في كيانات مرتبطة به أو كيانات خاضعة لسيطرة مشتركة.

الملاحظة 2
بيان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أعدت البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي غياب معيار محدد من تلك المعايير المحاسبية بشأن نفقات التحويل، يعترف الصندوق بنفقات المنح عند التصديق على مراحل مرجعية متفق عليها، ويفصح عن المراحل المرجعية التي لم يتم التصديق عليها بوصفها التزامات مفتوحة. وهذا الأسلوب خروج عن المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض البيانات المالية، الذي يقتضي الاعتراف بالخصوم والنفقات بكاملها عند توقيع اتفاقات المنح. وعملا بالفقرة 31 من المعيار المحاسبي 1، يرى الصندوق أن هذا الأسلوب الذي يقتضيه المعيار المحاسبي 1 لا يعكس بما فيه الكفاية أن اتفاقات المنح لها طابع قائم على الأداء وسيكون مضللا ومتعارضا مع هدف البيانات المالية المتمثل في توفير معلومات مفيدة عن الأداء المالي للصندوق. وهذا الخروج عن المعايير مؤقت ولن يكون ضروريا بعد الآن عندما ينفذ الصندوق المعيار 48 من المعايير المحاسبية: نفقات التحويل[13]، الذي ينص

(13) أعلِن عن المعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في آذار/مارس 2023 وسيصبح ساري المفعول بالنسبة للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2026 أو بعده.

على فئة جديدة من الأصول (”أصول حق التحويل“). ومع التأكيد على اشتراط الاعتراف بالخصوم الكاملة فيما يتصل باتفاقات المنح، سيتيح هذا المعيار الجديد عرضا مناسبا للأداء المالي للصندوق. وتقدم الجداول الواردة أدناه تفاصيل الأثر المالي للخروج المذكور أعلاه عن المعايير المحاسبية.

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بصفة مبدئية)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بصفة مبدئية)*
مقتطف من بيان المركز المالي				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	1 136	17 651	2 221	14 441
مجموع الخصوم المتداولة	**5 309**	**21 824**	**5 864**	**18 084**
مجموع الخصوم	**19 448**	**35 963**	**23 606**	**35 826**
صافي الأصول/حصص الملكية				
الفوائض المتراكمة	390 694	374 179	302 632	290 412
مجموع صافي الأصول/حصص الملكية	**397 894**	**381 379**	**309 432**	**297 212**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حصص الملكية	**417 342**	**417 342**	**333 038**	**333 038**

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بصفة مبدئية)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بصفة مبدئية)*
مقتطف من بيان الأداء المالي				
المصروفات				
المِنَح والتحويلات الأخرى	44 766	49 061	37 895	39 373[أ]
مجموع المصروفات	**116 211**	**120 506**	**97 105**	**98 583**
الفائض/(العجز) للسنة	**85 790**	**81 495**	**39 516**	**38 038**

(أ) تم تعديل مصروفات المنح والتحويلات الأخرى لعام 2021 على أساس أفضل التقديرات للمنح غير المسددة في عام 2020.

	مجموع صافي *الأصول/* حصص الملكية	*مجموع صافي الأصول/ حصص الملكية (بصفة مبدئية)*
مقتطف من بيان التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية		
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	309 432	297 212
الفائض للسنة	85 790	81 495
مجموع التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية	**88 462**	**84 167**
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**397 894**	**381 379**

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بصفة مبدئية)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بصفة مبدئية)*
مقتطف من بيان التدفقات النقدية				
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية				
الفائض/(العجز) للسنة	85 790	81 495	39 516	38 038
(النقصان)/الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	(1 177)	3 118	459	1 937
التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	**61 540**	**61 540**	**22 935**	**22 935**

الملاحظة 3

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بتقديمها بغرض مراجعة الحسابات

(أ) أساس القياس

أُعدت هذه البيانات المالية بأسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق 1 لهما الذي ينطبق على الصندوق (سيُشار إليها فيما يلي بعبارة "النظام المالي والقواعد المالية للصندوق").

ويطبق الصندوق مبدأ التكلفة الأصلية باستثناء الحالات المذكورة في الملاحظة 4، السياسات المحاسبية الهامة. وقد طُبّقت السياسات المحاسبية باستمرار طوال العام وخلال السنوات السابقة. وتمتد السنة المالية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر.

(ب) العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض التي يستخدمها الصندوق هي دولار الولايات المتحدة. وتعرض هذه البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يذكر خلاف ذلك.

وتُحوَّل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة، وهي أسعار تقارب أسعار السوق/الأسعار الفورية.

وتُحوّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية وفقا لسعر الصرف الساري في تاريخ الإبلاغ، ويعترف بآثارها في بيان الأداء المالي.

وتُحوّل البنود غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والمقيسة بالتكلفة الأصلية بسعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة.

أما المكاسب والخسائر المترتبة على تغير أسعار الصرف، التي تنتج عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية، فيُعترف بها في بيان الأداء المالي.

(ج) التقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعدادُ البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الصندوق استخدامَ التقديرات والأحكام والافتراضات في اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وفي تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. ولهذا السبب، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتُستعرض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُقيد تنقيح التقديرات في السنة التي تُنقح فيها هذه التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بهذا التنقيح. وتشمل التقديرات والافتراضات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات جوهرية في السنوات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واختيار الأعمار النافعة وأسلوب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير الملموسة؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم الأصول؛ والاعتراف بالإيرادات؛ والأصول والخصوم الاحتمالية.

(د) التغييرات المحاسبية المستقبلية

صدر في عام 2018 المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية، على أن يدخل حيز النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، وتم تأجيل ذلك لاحقا مدة سنة إلى 1كانون الثاني/يناير 2023 من خلال الإعلان النهائي المعنون "كوفيد-19: تأجيل تواريخ بدء النفاذ"، الصادر في عام 2020. ويجري حاليا تقييم أثر اعتماد هذا المعيار على البيانات المالية للصندوق، بالنظر إلى أنه سيُنفَّذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويتوقع الصندوق أن يتطلب المعيار الجديد تغييرا في تصنيف وقياس بعض الأصول المالية المصنفة والمقاسة حاليا بالقيمة العادلة بحيث تُسجل التغييرات ذات الصلة في صافي الأصول/حصص الملكية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز.

ومسودة عرض المعيار 68: تحسينات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2019، التي كان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في عام 2021، أجّل تاريخ سريانها في وقت لاحق حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023 من خلال الإعلان النهائي المعنون "كوفيد-19: تأجيل تواريخ بدء النفاذ"، الذي صدر في عام 2020. ومن غير المتوقع أن تؤثر مسودة العرض تأثير كبيرا على البيانات المالية للصندوق عند اعتمادها.

المعيار 43: عقود الإيجار، صدر في كانون الثاني/يناير 2022 وسيدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويحل المعيار 43 محل المعيار 13: عقود الإيجار، ويقدّم نموذجَ حق الاستخدام للمستأجرين. واستنادا إلى نموذج حق الاستخدام، عند اعتماد المعيار الجديد وبعد انتهاء أي أحكام انتقالية، سيلزم رسملة معظم عقود الإيجار، مما يؤدي إلى زيادة في مبلغ الأصول المرسملة وإلى تسجيل ما يتصل بذلك من خصوم متعلقة بالإيجار. ويتمثل الأثر على الأداء المالي السنوي في أن استهلاك الأصول المستأجرة وتكاليف الفائدة على الخصوم المتصلة بعقود الإيجار سيحلان محل مصروفات عقود الإيجار المسجلة حاليا. ويجري حاليا تقييم أثره على البيانات المالية للصندوق عند اعتماده، بما في ذلك أثر التعديلات التبعية للمعايير الأخرى.

وفي آذار/مارس 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار المحاسبي 47: الإيرادات والمعيار المحاسبي 48: نفقات التحويل، وتاريخ نفاذ كليهما هو 1 كانون الثاني/يناير 2026. وسيحل المعيار 47 محل المعيار 9: الإيراد من المعاملات التبادلية، والمعيار 11: عقود الإنشاء، والمعيار 23: الإيراد

من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) لإنشاء معيار جامع وحيد للإيرادات. والمعيار 48 هو معيار جديد ينطبق على المحاسبة المتعلقة بالمصروفات الناشئة عن معاملة، غير الضرائب، يقدم فيها كيان ما سلعة أو خدمة أو أصولا أخرى إلى كيان آخر (قد يكون فردا) دون أن يتلقى مباشرة أي سلعة أو خدمة أو أصول أخرى في المقابل.

ويجري حاليا تقييم أثر المعيارين 47 و 48. واستنادا إلى التقييمات الأولية، يُرجح أن يكون للمعيار 47 أثر كبير على طريقة المحاسبة التي يتبعها الصندوق فيما يتعلق بالتبرعات المخصصة. فبموجب المعيار 23 الحالي، يعترف الصندوق إلى حد بعيد بجميع التبرعات بوصفها إيرادات غير تبادلية عند التوقيع على اتفاق المساهمات ذي الصلة. وبموجب المعيار 47، سيكون الصندوق ملزَما بتسجيل الإيرادات المتأتية من التبرعات عند (أو بمجرد) الوفاء على النحو الواجب بأي التزامات امتثال محددة بموجب ترتيبات ملزمة وأي التزامات قابلة للإنفاذ تنشأ عن مساهمات مخصصة أخرى. والتزامات الامتثال والالتزامات القابلة للإنفاذ على النحو المحدد في المعيار 47 هما مفهومان يتماشيان مع توقعات واستحقاقات الجهات المانحة بموجب اتفاقات التبرعات المخصصة ذات الأهمية الفردية. ويُتوقع أن يؤدي التغيير في نهج الاعتراف بالإيرادات عند تنفيذ المعيار 47 إلى تحول كبير في توقيت الاعتراف بحصة كبيرة من إيرادات الصندوق من التبرعات المخصصة من سنة توقيع اتفاق المساهمات إلى السنة أو السنوات اللاحقة التي خُصصت لها الأموال وإلى التاريخ الذي يفي فيه الصندوق بالالتزامات ذات الصلة. ويرى الصندوق أن ذلك يمنحه وقتا كافيا للتنفيذ وأن التنفيذ سيتطلب موارد إضافية.

ويجري حاليا تقييم أثر المعيار 48 على المحاسبة المتعلقة بمصروفات الصندوق. فعند تنفيذ هذا المعيار، ينبغي أن يضع حدا لممارسة الصندوق الحالية التي تخرج عما تقتضيه المعايير المحاسبية فيما يتصل بالاعتراف بالتزامات المنح عملا بالفقرة 31 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الملاحظة 2 أعلاه).

(هـ) الإذن بتقديم البيانات المالية بغرض مراجعة الحسابات

يقوم المدير الإداري للصندوق، والموظف المسؤول في الصندوق، ونائب الأمين التنفيذي للصندوق، ورئيس مكتب الخدمات المالية والإدارية في الصندوق، بإقرار هذه البيانات المالية والتصديق عليها. ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق، يؤذن بتقديم هذه البيانات المالية بغرض مراجعة الحسابات في 30 نيسان/أبريل 2023.

الملاحظة 4
السياسات المحاسبية الهامة

(أ) تصنيف الأصول المالية

يصنف الصندوق الأصول المالية في الفئات التالية في بيان المركز المالي: أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ وأصول متاحة للبيع؛ وقروض وحسابات مستحقة القبض؛ وأصول مُقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. ويعتمد التصنيف على الغرض من اقتناء الأصول المالية، ويتحدد تصنيف هذه الأصول عند الاعتراف الأول، ويعاد تقييمها في تاريخ كل إبلاغ. وتقاس جميع الأصول المالية أولا بالقيمة العادلة. ويعترف الصندوق أولا بالقروض والحسابات المستحقة القبض في التاريخ الذي

نشـــأت فيه. ويحدث الاعتراف الأول بجميع الأصـــول المالية الأخرى في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

وتُدرج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتُحوَّل الأصـــول المقوَّمة بالعملات الأجنبية إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ، مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

	التصـــنيف وفقـا للمعـايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
نوع الأصل المالي المملوك للصندوق	
الأصـــول المحتفظ بهـا حتى تاريخ الاستحقاق	الاســتثمارات، باســتثناء الاســتثمارات المتعلقة بالتأمين الصـــحي بعد انتهاء الخدمة والوحدات المستفيدة
الأصول المتاحة للبيع	استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
القروض والحسـابات المسـتحقة القبض	النقدية ومكافئات النقدية، والحســـابات المســـتحقة القبض (المعاملات التبادلية وغير التبادلية)، والسلف المقدمة (للموظفين على سبيل المثال)، والقروض
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	المشتقات والوحدات المستفيدة

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ اسـتحقاق ثابتة يعتزم الصـندوق الاحتفاظ بها حتى تاريخ اسـتحقاقها ولديه القدرة على ذلك. وهي تقيد أولا بالقيمة العادلة مضـافا إليها تكاليف المعاملات ويُعترف بها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسـوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. ويصنّف الصندوق جزءاً كبيراً من حافظة استثماراته في فئة الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الأصول المالية المتاحة للبيع

الأصـــول المالية المتاحة للبيع هي الأصـــول المالية من غير المشـتقات التي إما أُدرجت في هذه الفئة أو لم تُصـنّف باعتبارها (أ) قروضـا وحسـابات مسـتحقة القبض، أو (ب) اسـتثمارات محتفظا بها حتى تاريخ الاسـتحقاق، أو (ج) أصـولا مالية مقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز. وتسـجل هذه الأصـول أولا بالقيمة العادلة مضـافا إليها تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى اقتناء أو إصـدار تلك الأصول، ويُبلَّغ عنها لاحقا بالقيمة العادلة على أن يُعترف مباشـرة بأي مكاسـب أو خسـائر مترتبة عليها بالقيمة العادلة في صـافي الأصـول/حصـص الملكية بواسـطة بيان التغيرات في صـافي الأصـول/حصـص الملكية، إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بالأصـول المالية، ويجب حينذاك الاعتراف في الفائض أو العجز بما تَراكم من مكاسـب أو خسـائر سبَق الاعتراف بها في صـافي الأصـول/حصـص الملكية. وتسـتند القيم العادلة المسـتخدمة للقياس لاحقا إلى أسعار السوق السارية المأخوذة من أطراف ثالثة ذات دراية. وتحسب الفائدة على الأصول المالية المتاحة للبيع بطريقة سعر الفائدة الساري ويُعترف بها في الفائض أو العجز.

القروض والحسابات المستحقة القبض

القروض والحسابات المستحقة القبض هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولا تُعرض في أي سوق نشطة. وهي تقيد أولا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات ويبلغ عنها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف على أساس التناسب الزمني بإيرادات الفوائد على الأصول المالية المعنية التي تحسب بطريقة سعر الفائدة الساري.

وتشمل النقدية ومكافئات النقدية الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل العالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة والتي تنطوي على مخاطر تكاد لا تذكر من حيث التغير في القيمة، مع خصم اضمحلال القيمة بالنسبة للعملات المقيدة الاستخدام. وتضم الأدوات المالية المصنفة في فئة مكافئات النقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

وتتألف الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية) من المساهمات المستحقة القبض التي تمثل مبالغ مستحقة على أساس التواريخ المبينة في اتفاقات المساهمات الموقّعة، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، المعترف بها بالكامل وقت توقيع الاتفاق باستثناء الاتفاقات التي تتضمن شروطا تتعلق بالأداء خارجة عن نطاق سيطرة الصندوق. وتُسجل هذه الحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية بقيمتها الدفترية مطروحا منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي أظهرت التقديرات أنه غير قابل للاسترداد. ويُنظر في اضمحلال قيمة المساهمات المستحقة القبض على أساس كل حالة على حدة.

وتمثل الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى) المبالغ المستحقة للصندوق بخلاف الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية).

وتمثل السلفُ المقدمةُ النقديةَ المحولةَ كسلفة إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ/الجهات الشريكة المنفذة. ويُعترف بالسلف المقدمة أولا بوصفها أصولا ثم تحول إلى مصروفات عندما تقوم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أو الجهات الشريكة المنفذة بتسليم السلع أو تقديم الخدمات ويتأكد الصندوق من ذلك باستلام تقارير المصروفات المصدقة المعمول بها، كالتقارير المالية أو استمارات الإذن بالصرف واستمارات التصديق على المصروفات أو تقارير إنجاز المشاريع. وبمجرد استلام تقارير المصروفات المصدّقة هذه، يعترف الصندوق بالمصروفات في بيان الأداء المالي الخاص به. ويجوز استخلاص البيانات من البيانات المُراجَعة للكيانات أو، في حالة عدم توافر تلك البيانات المُراجَعة في ذلك الوقت، من بيانات الكيانات بالشكل الذي قُدّمت به للمراجعة أو من بياناتها غير المراجعة.

وتُصرف الدفعات المسبقة في الحالات التي تنص فيها الاتفاقات المبرمة بين الصندوق والكيان المسؤول عن التنفيذ أو الجهة الشريكة المنفذة أو الجهة المورّدة على دفع مبالغ مسبقة. وتسجل الدفعات المسبقة بوصفها أصولا لحين تسليم السلع أو تقديم الخدمات المرتبطة بها، وعندئذ يُعترف بالمصروفات وتُخفّض قيمة الدفعات المسبقة بمبلغ مقابل.

ويمنح الصندوق الموظفين سُلفا على المرتبات لأغراض محددة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويقل أجل الاستحقاق الأولي لهذه السلف عن 12 شهرا، وتقارب قيمتها الدفترية القيمة العادلة. وتسجّل القيمة الدفترية مخصوما منها أي اضمحلال للقيمة.

- *القروض*

يصدِر الصندوق، في إطار ولايته، قروضا بشروط ميسرة إلى أطراف ثالثة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية بهدف إطلاق العنان لموارد القطاعين العام والخاص. وتقدَّم هذه القروض بأسعار فائدة أقل وآجال استحقاق أطول من تلك الموجودة في السوق التجارية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التجارية في المراحل المبكرة من إنشائها بغية تكوين سجل ائتماني تمهيدا للانتقال إلى أسواق رأس المال الرسمية.

- *القواعد المحاسبية المطبقة على القروض الميسرة*

القرض الميسَّر هو قرض يقدم بشروط أنسب من تلك التي يمكن أن تحصل عليها الجهة المقترضة من السوق.

وفي الاعتراف الأول بالقرض الميسَّر، يُفصل عنصر القرض القائم على السوق عن عنصر الخصم ويحسب على النحو التالي.

يحسب عنصر القرض القائم على السوق باعتباره أصلا ماليا يصنف في فئة القروض والحسابات المستحقة القبض. ويُعترف به أولا بالقيمة العادلة للقرض التي تقدَّر باستخدام أسلوب التقييم المقبول من القطاع، ثم يحسب لاحقا بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري.

ويُعترف بعنصر الخصم في القرض الميسَّر كمصروفات في بيان الأداء المالي. ويمثل عنصر الخصم الفرق بين قيمة القرض الإسمية وقيمة القرض العادلة.

ويُعترف باضمحلال القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على أن الصندوق لن يتمكن من تحصيل جميع المبالغ المستحقة على القرض وفقا للشروط التعاقدية الأصلية.

ويقيَّم التعرض الائتماني الفردي على أساس شخصية الجهة المقترضة: الحالة المالية العامة، والموارد، وسجل المدفوعات، وإمكانيات الاسترداد في حالة إنفاذ شروط الضمانات الرهنية أو إعمال الضمانات، عند الاقتضاء. وتُرصد اعتمادات خاصة، إذا رأت إدارة الصندوق أن استرداد الأرصدة غير المسددة بات موضع شك شديد.

وتوازي القيمة المقدرة للمبلغ القابل للاسترداد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل والتي يمكن أن تنتج عن إعادة هيكلة القرض أو تصفيته.

ويُبلَّغ عن الزيادة في القيمة الحالية للمطالبات التي اضمحلت قيمتها بسبب مرور الزمن باعتبارها إيرادات.

- *منهجية التقييم*

تتمثل سياسة الصندوق في تقدير قيمة القروض والحسابات المستحقة القبض بالقيمة السوقية العادلة أولا ثم حسابها بطريقة سعر الفائدة الساري بالتكلفة المهلكة. ولذلك، يحدد الصندوق أولا القيمة السوقية للقرض من نقطة المنشأ. والقيمة السوقية للقرض هي السعر الذي يرجح أن تدفعه الجهة المستثمرة في عملية بيع تنافسية مستقلة. ويُحسب هذا السعر في الأغلب عن طريق خصم تدفقات القرض النقدية

المتعاقد عليها بسعر الخصم المعمول به في السوق (تحليل التدفق النقدي المخصوم). وبالنظر إلى الطابع الاحتمالي الذي يمكن على أساسه حساب التدفق النقدي لقرض ما (بسبب عناصره التعاقدية)، يمثل العائد الذي تشترطه الجهة المشاركة في السوق عادة مدخلا رئيسيا لتحليل التدفق النقدي المخصوم. ويتناسب معدل الخصم، أو العائد، الذي تشترطه الجهة المشاركة في السوق مع مستوى المخاطرة في الحصول على الأداة المالية. أما العوامل الأخرى التي تؤثر على شروط العائد المطلق فتشمل القوى الاقتصادية السائدة على المستويين الكلي والجزئي، مثل معدلات الاقتراض المحلي الخالي من المخاطر، ومعدلات الاقتراض بين المصارف، التي كثيرا ما تشكل مؤشر القياس الأساسي للعائد المطلق، وكذلك معدلات الإقراض التجارية وحالة التضخم.

وبسبب الصبغة الذاتية لعملية تسعير القروض الميسرة، وقلة عدد الجهات المشاركة في السوق داخل هذا القطاع وإمكانية الوصول إلى معلومات عن هذه الأنواع من القروض في السوق، يمكن أن يتفاوت نوع العائد ويتسع نطاقه إلى حد ما.

- *القيمة العادلة بفائض أو بعجز*

تصنف الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز على هذا النحو عند الاعتراف الأول بها أو يحتفظ بها للتداول. وهي تُسجَّل أولا بقيمتها العادلة، مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُقاس الأصول بالقيمة العادلة في تاريخ كل إبلاغ مالي، وما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة يعترف به في الفائض أو العجز. وتستخدم المشتقات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي ويتم التعاقد بشأنها مع أطراف مقابلة ذات جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والوحدات المستفيدة هي مجموعة من الأصول المالية يُقيَّم أداؤها بالقيمة العادلة وفقا لاستراتيجية الصندوق فيما يتعلق بإدارة المخاطر. ويصنف الصندوق المشتقات والوحدات المستفيدة كأصول مالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. ويُحصل على القيمة العادلة للمشتقات والوحدات المستفيدة من الأطراف المقابلة وتقارَن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على طرق وأساليب التقييم المعترف بها عموما كمعيار في هذا القطاع. وتصنَّف الأصول المدرجة في هذه الفئة بوصفها أصولا متداولة إذا كان يُتوقع تصفيتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ولا يُخضِع الصندوق المشتقات أو الوحدات المستفيدة لأي محاسبة تحوطية.

وتقيَّم جميع فئات الأصول المالية في تاريخ الإبلاغ لكل منها لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أي استثمار أو مجموعة استثمارات. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تَخلُّف الطرف المقابل أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي (مباشرة أو باستخدام حساب للمخصصات) في السنة التي تنشأ فيها.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُسجَّل جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية، مخصوما منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن اضمحلال القيمة. وتجدر الإشارة إلى أنه لدى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأحكامها الانتقالية، قُيّمت الرسملة الأولية للممتلكات والمنشآت والمعدات، بالنسبة للأرصدة الافتتاحية، بالقيمة العادلة. ويشمل ذلك التكاليف التي تُعزى مباشرة إلى اقتناء الأصل والتقدير

الأولي لتكاليف التفكيك وترميم المواقع. وفي حالة اقتناء الأصـــل دون مقابل أو بمقابل رمزي، فإن القيمة العادلة في تاريخ اقتنائه تعتبر هي تكلفته. وعتبة الاعتراف بأصل من الأصول في فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات هي 000 5 دولار أو أكثر لكل وحدة. وفي ما يتعلق بتحسينات الأصول المُستَأجَرة تبلغ عتبة الرسملة 000 50 دولار.

وقد اختار الصـــندوق تطبيق نموذج التكلفة على عمليات قياس القيمة اللاحقة للاعتراف بدلا من نموذج إعادة التقييم. وتُضاف التكاليف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو يعترف بها بوصفها أصلا منفصلا، ولا يحدث ذلك إلا عندما يرجح أن تتدفق إلى الصندوق في المستقبل فوائد اقتصادية مرتبطة بهذا الأصـــل وتكون تكلفته قابلة للقياس بطريقة يمكن الوثوق بها. وتقيّد تكاليف الإصـــلاح والصـــيانة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي في الفترة التي نشأت فيها.

وتعتبر أصول المشاريع التي لا تخضع لسيطرة الصندوق مصروفات عندما تنشأ. ويعتبر الصندوق مسيطراً على الأصل إذا كان قادرا على استخدامه أو الانتفاع به بأي شكل آخر في تحقيق أهدافه، وإذا كان الصندوق قادرا على منع أو تنظيم وصول أطراف ثالثة إلى هذا الأصل. وتنطبق هذه الحالة على المشاريع التي ينفذها الصندوق مباشرة.

ويشمل بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ترتيبات حق استخدام الممتلكات التي تستوفي معايير الاعتراف (انظر الفرع المعنون "عقود الإيجار" أدناه).

ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر النافع المُقدّر، باستثناء الأراضي، إذ أنها ليست عرضة للاستهلاك. وعندما يتباين العمر النافع للأجزاء المكونة لوحدة من الممتلكات والمنشآت والمعدات، تعامل الأجزاء من الناحية المحاسبية بوصفها وحدات منفصلة، أي بوصفها مكونات رئيسية للممتلكات والمنشآت والمعدات. ولا يُحتسب أي استهلاك بالنسبة للأصول التي تكون قيد الإنشاء، نظرا لأنها غير متاحة بعدُ للاستخدام.

وتقدر الأعمار النافعة للممتلكات والمنشآت والمعدات على النحو التالي:

الفئة	*العمر النافع المقدر (بالسنوات)*
المركبات	12
معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	20-8
الأثاث والتجهيزات الثابتة	15
الآلات الثقيلة والمعدات الأخرى	20
تحسينات الأماكن المستأجرة	مدة الإيجار أو عُمر الأصل ذي الصلة، أيهما أقصر

ونظرا لنمط الاســـتخدام المتوقع للممتلكات والمنشـــآت والمعدات، لا توجد أي قيم متبقية بعد الاستهلاك الكامل. وتنشأ أي مكاسب أو خسائر من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات حينما تختلف عائدات التخلص منها عن قيمتها الدفترية. ويُعترف بهذه المكاسب أو الخسائر بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي.

وليست لدى الصندوق أصول غير ملموسة.

- *اضمحلال الأصول غير المولدة للنقدية*

تُستعرض الممتلكات والمنشآت والمعدات في تاريخ كل إبلاغ للوقوف على اضمحلال القيمة. وبالنسبة للممتلكات والمنشآت والمعدات، يستعرض الصندوق اضمحلال القيمة خلال عملية التحقق المادي السنوية. ويعترف بخسائر اضمحلال القيمة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن القيمة التي يمكن استردادها من هذا الأصل. والقيمة التي يمكن استردادها من الأصل هي قيمته العادلة، مخصوما منها تكلفة بيعه، وقيمته الناجمة عن الاستخدام أيهما أعلى. ومن أجل تقييم القيمة الناجمة عن الاستخدام، يطبق الصندوق نهج تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك أو نهج تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات الخدمة، حسب توافر البيانات وطبيعة اضمحلال القيمة.

وتقيّم خسائر اضمحلال القيمة، التي سبق الاعتراف بها في فترات سابقة، في تاريخ كل إبلاغ بحثا عن أي دلائل على أن انخفاض القيمة قد انحسر أو تلاشى. ويسجل اعتراف عكسي بالعجز الناجم عن اضمحلال القيمة في الحدود التي لا تجعل القيمة الدفترية للأصل تتجاوز القيمة الدفترية التي كانت ستُحدد، بعد خصم الاستهلاك أو الإهلاك، لو لم يكن قد سبق الاعتراف بأي عجز ناجم عن اضمحلال القيمة.

(ب) تصنيف الخصوم المالية

التصنيف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*نوع الخصوم المالية الخاصة بالصندوق*
الخصوم المالية الأخرى	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة والخصوم الأخرى
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	المشتقات

يُعترف بالخصوم المالية الأخرى أولا بالقيمة العادلة، مضافا إليها تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إليها، وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف بالخصوم المالية التي نشأت وتقل مدتها عن 12 شهرا بقيمتها الدفترية.

أما الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات المترتبة على شراء السلع والخدمات، فيُعترف بها أولا بالقيمة العادلة، ثم تُقاس بالتكلفة المهلكة عندما تُسلَّم السلع أو تُقدَّم الخدمات ويقبلها الصندوق. وتُسجل الخصوم بالقيمة المدونة في الفواتير، مطروحا منها أي خصم مُنح عند الدفع، في تاريخ الإبلاغ. وتُحسب الخصوم بطريقة تقديرية في حالة عدم توافر الفواتير في تاريخ الإبلاغ.

- *القيمة العادلة بفائض أو بعجز*

تُصنّف الخصوم المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز على هذا النحو وقت الاعتراف بها أول مرة، أو يحتفظ بها للتداول. وتسجل أولا بقيمتها العادلة، مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُقاس الخصوم بالقيمة العادلة في تاريخ كل إبلاغ مالي، وما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة يعترف به بفائض أو عجز. ويصنف الصندوق المشتقات كخصوم مالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. وتستخدم المشتقات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي ويتم التعاقد بشأنها مع أطراف مقابلة ذات جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تشمل المشتقات التي تكون جزءا من ودائع لأجل تسمح بقيام الأطراف المقابلة بتسديد الأداة المالية بعملة بديلة مقابل الحصول على عائد أعلى. ويُحصل على القيمة العادلة للمشتقات من الأطراف المقابلة وتقارن

بالتقييمات الداخلية التي تقوم على طرق وأساليب التقييم المعترف بها عموما كمعيار في هذا القطاع. وتصنّف الخصوم المدرجة في هذه الفئة بوصفها خصوما متداولة إذا كان يُتوقع تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ولا يُخضِع الصندوق المشتقات لأي محاسبة تحوطية.

استحقاقات الموظفين

- *استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل*

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي استحقاقات يتوقع تسويتها في غضون 12 شهراً من انقضاء الفترة التي قدم خلالها الموظفون الخدمة ذات الصلة. وتشمل هذه الاستحقاقات استحقاقات الانتداب والاستحقاقات الشهرية المنتظمة (مثل الأجور والمرتبات)، وفترات الغياب المدفوعة الأجر (مثل الإجازات المدفوعة الأجر من قبيل الإجازات السنوية)، والاستحقاقات الأخرى القصيرة الأجل وغير النقدية، والجزء المتداول من الاستحقاقات الطويلة الأجل الممنوحة للموظفين الحاليين. ويُعترف بالمصروفات عندما يقدم الموظف خدمات مقابل الاستحقاقات التي يحصل عليها. ويبلَّغ عن الخصم عندما يتعلق الأمر بأي استحقاق لم يُسوَّ في تاريخ الإبلاغ، وهو المبلغ الذي دُفع أو يُتوقع دفعه لتسوية الخصم. ونظراً إلى أن هذه الاستحقاقات بطبيعتها قصيرة الأجل، فلا تُطرَح من الخصوم القيمةُ الزمنية للنقود. وتُعرَض على شكل خصوم متداولة.

- *استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة*

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي الاستحقاقات المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة، لكنها لا تشمل مدفوعات إنهاء الخدمة.

وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية، والرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة، ومنح الإعادة إلى الوطن، والمبالغ الإجمالية الأخرى المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة. وتُصنف خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة على أنها خطط اشتراكات محددة أو خطط استحقاقات محددة.

وبالنسبة لخطط الاشتراكات المحددة بعد انتهاء الخدمة، يُحدَّد الالتزام لكل فترة بقيمة الاشتراكات التي ستجري المساهمة بها في تلك الفترة، ولا يلزم إعداد أي افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام أو المصروفات. وتُقاس استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في إطار خطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية لالتزام الاستحقاقات المحددة بعد تسويتها بطريقة تراعي المكاسب والخسائر الاكتوارية غير المعترف بها وتكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها، وتُطرَح منها القيمة العادلة لأصول الخطة (إن وجدت) في تاريخ الإبلاغ. وليس لدى الصندوق أي أصول يسري عليها تعريف أصول الخطة.

وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية خطة ممولة مشتركة بين أرباب عمل متعددين وتعمل بنظام الاستحقاقات المحددة. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرِّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظماتِ المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية ترتبط بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، لا يمكنهما تحديد الحصة النسبية لصندوق المشاريع الإنتاجية في الالتزام بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تعاملَ صندوق المشاريع الإنتاجية مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة تماشياً مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف بمساهمات الصندوق في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية على أن يكلف مجلس هذا الصندوق الخبير الاكتواري الاستشاري بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق المتداولة والأصول المتوقع أن يمتلكها في المستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق المشترك. وينشر الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته؛ ويمكن الاطلاع على هذه التقارير عن طريق زيارة الموقع الشبكي للصندوق www.unjspf.org.

- *خطط الاستحقاقات المحددة*

تشمل خطط الاستحقاقات المحددة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبعض استحقاقات نهاية الخدمة. ويُحسب التزام صندوق المشاريع الإنتاجية بخطط الاستحقاقات المحددة على نحو منفصل لكل خطة، من خلال تقدير قيمة الاستحقاقات المستقبلية التي يكتسبها الموظفون لقاء خدمتهم خلال الفترتين الحالية والسابقة؛ ويخضع ذلك الالتزام لعملية خصم من أجل تحديد قيمته الحالية، ويُسجل في نهاية فترة الإبلاغ مخصوماً منه القيمة العادلة لأصول الخطة، إلى جانب أي تسويات متعلقة بتكاليف الخدمات السابقة غير المعترف بها. ويقوم بعملية الحساب سنوياً خبير اكتواري مؤهل مستقل باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

ومعدل الخصم هو العائد المتأتي في تاريخ الإبلاغ من سندات الشركات ذات التصنيف الائتماني العالي الجودة التي لها تواريخ استحقاق قريبة من آجال التزامات الدفع.

ويعترف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات المرتبطة بالخبرة والتغييرات في الافتراضات الاكتوارية بشكل مباشر في صافي الأصول/حصص الملكية في الفترة التي تنشأ فيها. ويُعترف بجميع التغيرات الأخرى في الخصم المتعلق بهذه الالتزامات بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها.

- *استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل*

تشمل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقات أو أجزاء من استحقاقات لن يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهراً من انقضاء الفترة التي يقدم الموظفون فيها الخدمات ذات الصلة. وتشمل هذه الاستحقاقات الأجزاء غير المتداولة من إجازة زيارة الوطن والتعويض عن الوفاة والإصابة الممكن عزوهما إلى تأدية واجبات العمل. ويُعترف بها كخصوم غير متداولة وتقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إذا اعتُبر أن كلا من قيمة المدفوعات وأثر الخصم لهما أهمية جوهرية. ويبلغ عن المكاسب والخسائر الاكتوارية في بيان التغيرات في صافي الأصول/حصص الملكية.

- *استحقاقات إنهاء الخدمة*

لا يُعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما يكون الصندوق ملتزماً التزاماً واضحاً، دون وجود إمكانية واقعية بسحب التزامه، بخطة مفصلة رسمية تنطوي إما على إنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ التقاعد العادي وإما تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة بناء على عرض يقدم بغرض تشجيع الإنهاء الطوعي للخدمة. ويُبلغ عن استحقاقات إنهاء الخدمة التي تسوى في غضون 12 شهراً بالمبلغ المتوقع دفعه. وإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحل بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم.

عقود الإيجار

- *عقد الإيجار التشغيلي*

تُصنف عقود الإيجار باعتبارها عقوداً للإيجار التشغيلي عندما يكون الصندوق هو الجهة المستأجرة، وتحتفظ الجهة المؤجرة بنصيب كبير من المخاطر والمكافآت الملازمة للملكية. ويُعترف بالمدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي، بعد خصم قيم أي حوافز مستلمة من الجهة المؤجرة، على أساس القسط الثابت في بيان الأداء المالي خلال مدة عقد الإيجار.

- *عقد الإيجار التمويلي*

تُصنف عقود إيجار الأصول الملموسة بوصفها عقود إيجار تمويلي عندما يحتفظ الصندوق أساسا بكل مخاطر الملكية ومكافآتها. ويترتب على الاعتراف الأول بعقد الإيجار التمويلي اعتراف بأصل وبخصم بالقيمة العادلة للممتلكات المستأجرة أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. وبعد الاعتراف الأول، تُستهلك الأصول المستأجرة خلال مدة عقد الإيجار أو العمر النافع لهذه الأصول، أيهما أقصر، وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية التي تسري على الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويقسم كل مبلغ مدفوع للإيجار التمويلي بين الخصم وتكاليف التمويل. ويُعترف بحصة الفائدة في التزامات عقد الإيجار التمويلي كمصروفات في بيان الأداء المالي على مدار مدة الإيجار للتوصل إلى معدل دوري ثابت للفائدة على الرصيد المتبقي من مبلغ الخصم بالنسبة لكل سنة. ولم يكن لدى الصندوق أي ترتيبات بشأن عقود الإيجار التمويلي في نهاية العام في عام 2022 أو 2021.

- *ترتيبات حق الاستخدام*

تعد المعاملة غير تبادلية عندما يكون الصندوق قد وقَّع اتفاقا يمنح حق استخدام الأصول مع سند قانوني/ملكية قانونية لهذه الأصول، مثلاً عن طريق التبرع للصندوق بحق الاستخدام دون تكلفة. وفي هذه الحالة، يُعترف بالأصول والإيرادات عند إبرام الاتفاق. ويتوقف الاعتراف بأي أصل على الوفاء بمعايير ذلك الاعتراف. ويكون تقييم الأصول بالقيمة العادلة للموارد التي اكتُسب الحق في استخدامها في تاريخ الاقتناء. ويحتسب استهلاك الأصل على مدى عمره النافع أو مدة حق الاستخدام، أيهما أقصر. وفي حالة عدم وجود سند قانوني/ملكية قانونية، يُعترف بالأصل كمصروف. ويُعترف بالإيرادات أيضاً بنفس قيمة الأصل/المصروفات، باستثناء الحالات التي يعترف فيها بخصم أيضاً.

(ج) الاعتراف بالإيرادات

- *المساهمات (إيرادات المعاملات غير التبادلية)*

التبرعات هي معاملات غير تبادلية يُعترف بها بوصفها إيرادات اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقات التي تنظمها، أو، في بعض الحالات، عند قبض أموال نقدية وفقاً لأحكام النظام المالي والقواعد المالية للصندوق. ويعترف الصندوق بالأصول عندما يحكم سيطرته على الموارد نتيجةً لأحداث سابقة. ويُعترف بالحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية كأصول عندما يكون من المرجح أن تتدفق على الصندوق المنافع الاقتصادية أو الفوائد المستقبلية المتوقع تحصيلها والمرتبطة بالأصول، وعندما يمكن قياس القيمة العادلة لهذه الأصول على نحو موثوق. ويُعترف بالكامل بالحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية مع الإيرادات المقابلة لها، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، عند التوقيع على الاتفاق. وبالنسبة للاتفاقات التي لها شروط، بما فيها تلك التي لا تخضع لسيطرة الصندوق، يُسجَّل خصم في بيان المركز المالي إلى أن يُستوفى الشرط، وبعدها يُعترف بمقدار التخفيض في الخصم كإيرادات.

وتبدأ قابلية نفاذ الاتفاقات عند التوقيع عليها ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاق المساهمات.

وتُعرَض الإيرادات المتأتية من التبرعات بعد خصم اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض وإعادة الأموال غير المستخدَمة إلى الجهات المانحة.

ويُعترف بالمساهمات العينية المقدمة على شكل سلع بأنها أصول وإيرادات إذا كان من المرجح أن تتدفق منها على الصندوق في المستقبل منافع اقتصادية أو فوائد مستقبلية يتوقع تحصيلها من الأصول، وإذا كان يمكن قياس القيمة العادلة لهذه الأصول على نحو موثوق. ويُعترف بالمساهمات العينية المتأتية من ترتيبات حق الاستخدام كإيرادات ومصروفات بالقيمة العادلة للأصول المشمولة بحق الاستخدام. ولا يعترف الصندوق بالمساهمات العينية المقدمة على شكل خدمات أو يفصح عنها كأصول وإيرادات على النحو الذي تجيزه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(د) الاعتراف بالمصروفات

يُعترف بالمصروفات عند استلام السلع أو تقديم الخدمات وقبولها من الصندوق أو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عنه، أو على النحو المحدد أدناه.

فبالنسبة للحالات التي يتولى فيها الصندوق التنفيذ المباشر أو الحالات التي تتولى فيها التنفيذ الحكومات الوطنية بدعم كامل من المكاتب القطرية، يُعترف بالمصروفات عندما يستلم الصندوق السلع أو الخدمات (غير الرأسمالية).

وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني أو التنفيذ من خلال المنظمات غير الحكومية، يُعترف بالمصروفات عندما تقوم الكيانات المنفِّذة أو الجهات الشريكة المنفِّذة بصرف الأموال ويُبلَّغ الصندوق بذلك.

ويُعترف بالسُّلف المحوَّلة إلى الكيانات المنفِّذة أو الجهات الشريكة المنفِّذة كمصروفات عند قيام الكيانات المنفِّذة أو الجهات الشريكة المنفَّذة بتسليم السلع أو تقديم الخدمات ويؤكد الصندوق استلام تقارير المصروفات المصدَّق عليها المعمول بها، مثل التقارير المالية أو استمارات الإذن بالصرف واستمارات التصديق على المصروفات أو تقارير إنجاز المشاريع. وبمجرد استلام تقارير المصروفات هذه، يعترف الصندوق بالمصروفات في بيان أدائه المالي. ويمكن استخلاص البيانات من البيانات المالية المراجعة للكيانات المنفِّذة أو الجهات الشريكة المنفِّذة أو من بيانات الكيانات بالشكل الذي قُدمت به للمراجعة أو من بياناتها غير المراجعة عندما لا تكون البيانات المراجعة متاحة للفترة المشمولة بالتقرير.

وفيما يتعلق بالمنح، يُعترف بالمصروفات عند بلوغ مراحل مرجعية متفق عليها والتصديق عليها (انظر الملاحظة 2 أعلاه).

(هـ) الالتزامات والمخصصات والعناصر المحاسبية الاحتمالية

الالتزامات

الالتزامات هي مصروفات وخصوم مستقبلية يُتَوَقَّع تكبُّدها بشأن عقود أُبرمت في تاريخ الإبلاغ وتكون سلطة الصندوق التقديرية لتفاديها، إن وجدت، محدودة جداً في المسار العادي للعمليات. وتُستثنى من ذلك الالتزامات المتعلقة بعقود العمل. وتشمل الالتزامات ما يلي:

'1' الالتزامات الرأسمالية: القيمة الإجمالية للمصروفات الرأسمالية التي جرى التعاقد بشأنها ولكن لم يُعترف بأنها سُدِّدَت أو عُيِّنَت لها مخصصات سداد في نهاية السنة؛

'2' عقود توريد السلع أو الخدمات التي يتوقع الصندوق توفيرها في المسار العادي للعمليات؛

'3' دفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء؛

'4' الالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

المخصصات

يُعترف بالمخصصات عندما يقع على عاتق الصندوق، نتيجة لحدث ماض، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره بطريقة موثوقة، وعندما يُحتَمَل أن تستلزم تسوية هذا الالتزام تدفق بعض المنافع الاقتصادية خارج الصندوق. وتُقاس المخصصات بالقيمة الحالية للمصروفات التي من المتوقع أن تقتضيها تسوية الالتزام. ويُعترف بالزيادة التي تطرأ على المخصصات نتيجة مرور الزمن بوصفها تكلفة من تكاليف التمويل. وحينما يتوقف التدفق الخارج على حدث مستقبلي غير مؤكد وقوعه، أو يتعذر تقديره بطريقة موثوقة، يُفصَح عن الخصم الاحتمالي في الملاحظات على البيانات المالية.

العناصر المحاسبية الاحتمالية

- *الأصول الاحتمالية*

الأصل الاحتمالي هو أصل يحتمل أن ينشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجوده إلا عندما يقع أو لا يقع في المستقبل حدث أو أكثر من الأحداث غير المؤكّدة التي لا تخضع كليا لسيطرة الكيان. ويُفصَح عن الأصل الاحتمالي عندما يكون من المرجَّح أن تتدفق منه على الصندوق منافع اقتصادية أو فوائد متوقعة. وإذا أصبح من حكم المؤكد أن الأصل لم يعد احتمالياً ويمكن قياس قيمته على نحو موثوق، يُعترف بالأصل وما يتصل به من إيرادات في الفترة التي يحصل فيها التغير.

- *الخصوم الاحتمالية*

يُفصَح عن أي خصم احتمالي ما لم تكن إمكانية تحصيل قيمته مستبعدة. وإذا أصبح من المرجح أن يتحقق الخصم الاحتمالي، فيُعتَرَف له بمخصص في الفترة التي يتغير فيها الاحتمال.

الملاحظة 5
تسويات الفترات السابقة وإعادة تصنيف المبالغ المستخدمة في إجراء المقارنة

في عام 2022، لم تجرِ أي تسويات للفترات السابقة أو إعادة تصنيف رئيسية للمبالغ المستخدمة في إجراء المقارنة في عام 2021.

الملاحظة 6
الإبلاغ القطاعي

يصنف الصندوق جميع أنشطته ضمن أربعة قطاعات (الموارد العادية؛ وتقاسم التكاليف؛ والصناديق الاستئمانية؛ وخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة) لأغراض تقييم أدائه في الماضي من حيث تحقيق أهدافه واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

(أ) الموارد العادية

الموارد العادية هي جميع موارد الصندوق المختلطة وغير المقيدة وغير المخصصة. وهي تشمل التبرعات غير المخصصة المتأتية من مصادر حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية؛ وما يتصل بذلك من إيرادات الاستثمار والإيرادات المتنوعة.

(ب) تقاسم التكاليف

تقاسم التكاليف هو طريقة تمويل مشترك يمكن بها تلقي مساهمات لأنشطة برنامجية محددة يضطلع بها الصندوق بما يتماشى مع سياساته وأهدافه وأنشطته. وتُستخدم هذه الطريقة في التمويل المباشر لمشروع معين أو مجموعة من المشاريع أو جزء من برنامج قطري. ويقتصر استخدام تبرعات الجهات المانحة عادة على فترة إنجاز مشروع معين.

(ج) الصناديق الاستئمانية

الصناديق الاستئمانية هي طريقة تمويل مشترك أُنشِئَت على أنها كيان محاسبي مستقل يتلقى من خلاله صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مساهمات لتمويل الأنشطة البرنامجية التي تحددها الجهة المساهِمة. ويُحتَفَظ بسجلات محاسبية مستقلة لكل صندوق استئماني على حدة، ويجري الإبلاغ المالي على مستوى فرادى الصناديق الاستئمانية. وتتمتع الصناديق الاستئمانية بسلطة توقيع مركزية، ويُشترط تقديم تقرير مستقل عن كل منها إلى المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ولكل صندوق استئماني اختصاصات محددة ويُعيَّن مدير لكل صندوق منها.

(د) خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة

خدمات الدعم التي ترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة هي موارد صندوق المشاريع الإنتاجية بخلاف الفئات الثلاث المشار إليها أعلاه التي يتم تلقيها لتمويل غرض برنامجي محدد يتواءم مع سياسات الصندوق وأهدافه وأنشطته ولتقديم خدمات الإدارة وخدمات الدعم الأخرى إلى أطراف ثالثة.

وبهدف تخصيص الأصول للقطاع المناسب، يوزع الصندوق الأموال النقدية والاستثمارات بين القطاعات الأربعة على أساس الأرصدة المشتركة بين الصناديق.

الإبلاغ القطاعي: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

- *(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

	الموارد العادية		*تقاسم التكاليف*		*الصناديق الاستئمانية*		*خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة*		*المجموع*	
	2022	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*
الأصول										
الأصول المتداولة										
النقدية ومكافئات النقدية	11 647	2 886	37 482	8 207	6 423	2 651	8 116	1 874	63 668	15 618
الاستثمارات	17 164	11 846	47 197	29 179	8 088	9 426	10 220	6 665	82 669	57 116
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	4 315	1 135	84 749	76 255	18 944	8 182	–	–	108 008	85 572
الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	2 492	16 670	335	217	60	64	34	34	2 921	16 985
السُلف المقدمة	527	612	785	25	1	35	21	10	1 334	682
القروض	–	–	449	518	538	553	–	–	987	1 071
مجموع الأصول المتداولة	**36 145**	**33 149**	**170 997**	**114 401**	**34 054**	**20 911**	**18 391**	**8 583**	**259 587**	**177 044**
الأصول غير المتداولة										
الاستثمارات	12 408	19 901	54 138	53 800	9 277	17 379	16 861	15 734	92 684	106 814
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	5 806	3 859	56 815	41 732	500	1 000	–	–	63 121	46 591
القروض	–	–	550	808	803	1 187	–	–	1 353	1 995
الممتلكات والمنشآت والمعدات	160	148	399	399	36	44	2	3	597	594
مجموع الأصول غير المتداولة	**18 374**	**23 908**	**111 902**	**96 739**	**10 616**	**19 610**	**16 863**	**15 737**	**157 755**	**155 994**
مجموع الأصول	**54 519**	**57 057**	**282 899**	**211 140**	**44 670**	**40 521**	**35 254**	**24 320**	**417 342**	**333 038**

الإبلاغ القطاعي: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (تابع)

- *(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

	الموارد العادية		*تقاسم التكاليف*		*الصناديق الاستئمانية*		*خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة*		*المجموع*	
	2022	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*
الخصوم										
الخصوم المتداولة										
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	164	702	590	737	164	604	218	178	1 136	2 221
السُلف المستحقة الدفع	–	–	–	33	–	–	–	–	–	33
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	–	–	392	–	–	–	–	–	392	–
استحقاقات الموظفين	3 467	3 243	27	27	4	4	40	39	3 538	3 313
الخصوم المتداولة الأخرى	10	12	74	113	29	18	141	143	243	297
مجموع الخصوم المتداولة	**3 641**	**3 957**	**1 083**	**910**	**637**	**186**	**399**	**360**	**5 309**	**5 864**
الخصوم غير المتداولة										
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	–	–	–	–	22	9	–	–	9	22
استحقاقات الموظفين	14 091	17 679	2	2	1	1	36	38	14 130	17 720
مجموع الخصوم غير المتداولة	**14 091**	**17 679**	**2**	**2**	**23**	**10**	**36**	**38**	**14 139**	**17 742**
مجموع الخصوم	**17 732**	**21 636**	**1 085**	**912**	**660**	**196**	**435**	**398**	**19 448**	**23 606**
صافي الأصول/حصص الملكية										
الاحتياطيات	5 300	5 200	–	–	–	–	1 900	1 600	7 200	6 800
الفوائض المتراكمة	31 487	30 221	281 814	210 228	44 474	39 861	32 919	22 322	390 694	302 632
مجموع صافي الأصول/حصص الملكية	**36 787**	**35 421**	**281 814**	**210 228**	**44 474**	**39 861**	**34 819**	**23 922**	**397 894**	**309 432**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حصص الملكية	**54 519**	**57 057**	**282 899**	**211 140**	**44 670**	**40 521**	**35 254**	**24 320**	**417 342**	**333 038**

الإبلاغ القطاعي: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

- *(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

	الموارد العادية		*تقاسم التكاليف*		*الصناديق الاستئمانية*		*خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة*		*المبالغ الملغاة*[أ]		*المجموع*	
	2022	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*	*2022*	*2021*
الإيرادات												
التبرعات	14 730	15 895	155 610	96 592	24 832	16 538	3 518	4 446	–	–	198 690	133 471
إيرادات الاستثمار	931	1 660	181	163	353	244	1 391	615	–	–	2 856	2 682
الإيرادات الأخرى	298	286	147	167	5	4	7 093	5 579	(7 088)	(5 568)	455	468
مجموع الإيرادات	**15 959**	**17 841**	**155 938**	**96 922**	**25 190**	**16 786**	**12 002**	**10 640**	**(7 088)**	**(5 568)**	**202 001**	**136 621**
المصروفات												
الخدمات التعاقدية	2 342	2 282	19 614	15 860	3 615	3 633	295	286	–	–	25 866	22 061
تكاليف الموظفين	7 096	6 035	12 603	11 762	4 250	4 712	3 039	2 795	–	–	26 988	25 304
اللوازم والمواد الاستهلاكية	259	303	696	537	79	113	46	22	–	–	1 080	975
مصروفات التشغيل العامة	2 710	1 808	14 250	9 444	4 190	2 470	1 605	1 204	(7 088)	(5 568)	15 667	9 358
المِنَح والتحويلات الأخرى	402	906	36 523	29 316	7 841	7 673	–	–	–	–	44 766	37 895
المصروفات الأخرى	522	381	618	785	596	166	30	98	–	–	1 766	1 430
الاستهلاك	25	34	45	40	7	7	1	1	–	–	78	82
مجموع المصروفات	**13 356**	**11 749**	**84 349**	**67 744**	**20 578**	**18 774**	**5 016**	**4 406**	**(7 088)**	**(5 568)**	**116 211**	**97 105**
الفائض/(العجز) للسنة	**2 603**	**6 092**	**71 589**	**29 178**	**4 612**	**(1 988)**	**6 986**	**6 234**	**–**	**–**	**85 790**	**39 516**

(أ) هذه التسوية ضرورية لإزالة أثر استرداد تكاليف الصندوق الداخلية.

الملاحظة 7

المقارنة بالميزانية

ثمة فرق بين الأساس المستند إليه في وضع الميزانية وبين الأساس المحاسبي. ويجري إعداد بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) (البيان الخامس) بناءً على أساس الميزانية، أي الأساس النقدي المعدل، ويُعد بيان الأداء المالي (البيان الثاني) على أساس محاسبي، أي على أساس الاستحقاق. ولهذه الأسباب، يختلف مجموع النفقات الفعلية لميزانية الموارد العادية عن مجموع مصروفات المحاسبة المالية.

ويعرض البيان الخامس الموارد العادية فقط. والموارد العادية هي جميع موارد الصندوق المختلطة وغير المقيدة وغير المخصصة. وهي تشمل التبرعات غير المخصصة المتأتية من مصادر حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية؛ وما يتصل بذلك من عائدات الفوائد والإيرادات المتنوعة.

ويعكس عرض الأنشطة والمصروفات المرتبطة بالميزانية في البيان الخامس فئات تصنيف التكاليف، وهي: (أ) الأنشطة الإنمائية: '1' البرامج و '2' فعالية التنمية؛ (ب) الأنشطة الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن بيان الأداء المالي (البيان الثاني) يعرض المصروفات حسب طبيعتها.

ولأغراض الإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الميزانيات المعتمدة لصندوق المشاريع الانتاجية هي التي تسمح بأن تموَّل من الموارد العادية المصروفات المتكبَّدة فيما يتصل بالأنشطة الإنمائية والإدارية. أما الموارد الأخرى للصندوق، فهي عبارة عن تقديرات مؤقتة وتوقعات تستند إلى افتراضات بشأن أحداث مستقبلية، لذا فهي غير واردة في البيان الخامس.

ويقارن البيان الخامس بين الميزانية النهائية المعتمدة والمبالغ الفعلية المحسوبة على الأساس الذي تحسب به الميزانية المقابلة. ويأتي التخفيض البالغ 1,007 مليون دولار بين الميزانية الأصلية المعتمدة والميزانية النهائية المعتمدة نتيجة لخطة عمل منقحة حسب استعراض التنفيذ لمنتصف المدة.

وتقوم مستويات استخدام الميزانية في عام 2022 على أساس مزيج من العوامل التالية: (أ) المستويات المعتمدة في الميزانية؛ (ب) التدفق النقدي العام والاحتياجات من السيولة؛ (ج) متطلبات وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2022–2025.

وبناءً على ذلك، كانت مبالغ الاستخدام الفعلي في عام 2022 مقارنة بمستويات الميزانية على النحو التالي:

(أ) الأنشطة الإنمائية: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 12,203 مليون دولار، وهو ما يمثل 97 في المائة من الميزانية النهائية المعتمدة على أساس سنوي البالغة 12,540 مليون دولار؛

(ب) الأنشطة الإدارية: الاستخدام الفعلي لمبلغ 0,965 مليون دولار، وهو ما يمثل 99 في المائة من الميزانية النهائية المعتمدة على أساس سنوي البالغة 0,974 مليون دولار.

ويتطابق صافي التدفقات النقدية الفعلية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، المبين على أساس قابل للمقارنة، مع المبالغ المعروضة في البيانات المالية على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة التشغيلية	*الأنشطة الاستثمارية*	*الأنشطة التمويلية*	**المجموع**
مجموع المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة على النحو المبين في البيان الخامس	**(13 168)**	–	–	**(13 168)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	307	37	–	344
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	74 401	(13 527)	–	60 874
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية من البيان الرابع	**61 540**	**(13 490)**	–	**48 050**

تشمل الفروقُ الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروقَ بين أساس الميزانية (نقدي معدَّل) وأساس المحاسبة (استحقاق)، التي تنتج أساسا عن أوامر شراء صادرة ولكنها غير منفذة. وتُدرج هذه المبالغ في أساس الميزانية (نقدي معدَّل) ولكنها لا تُدرج في الأساس المحاسبي (استحقاق)، إذ لم يتم بعد تسليم السلع وتقديم الخدمات بالنسبة لأوامر الشراء غير المنفذة.

أما الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان بين البيان الخامس والبيان الرابع، فتشمل الموارد الأخرى للصندوق، أي المبالغ المتصلة بتقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية وخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة، المدرجة في البيان الرابع ولكنها غير مدرجة في البيان الخامس.

ولا توجد فروق توقيت، لأن فترة الميزانية المعدَّة على أساس سنوي هي نفس فترة الإبلاغ عن البيانات المالية.

الملاحظة 8
النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
النقدية المودعة في حسابات مصرفية	551	2 695
النقدية التي يحتفظ بها مديرو استثمارات خارجيون	569	492
صناديق سوق النقد	52 552	12 431
صكوك سوق النقد	9 994	–
المصروفات النثرية ونقدية المشاريع	2	–
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**63 668**	**15 618**

يُفصح عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها الصندوق في الملاحظة 23، الأدوات المالية وإدارة المخاطر.

الملاحظة 9
الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الاستثمارات المتداولة		
الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	82 611	56 990
الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون	58	126
مجموع الاستثمارات المتداولة	**82 669**	**57 116**
الاستثمارات غير المتداولة		
الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	74 731	88 416
الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون	12 815	14 952
الوحدات المستفيدة	5 138	3 446
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**92 684**	**106 814**
مجموع الاستثمارات	**175 353**	**163 930**

تشمل استثمارات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الأصولَ المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق التي يديرها البرنامج الإنمائي، والأصول المالية المتاحة للبيع التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون والأصول المالية المصنَّفة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

9-1 الاستثمارات التي يديرها البرنامج الإنمائي: الأصول المالية المحتفَظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- *(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

	1 كانون الثاني/ يناير 2022	*المشتريات*	*الاستثمارات المستحقة*	*الإهلاك*	*المكاسب/ (الخسائر) المحققة*	*إعادة تصنيف الاستثمارات غير المتداولة إلى استثمارات متداولة*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الاستثمارات المتداولة							
صكوك سوق النقد	39 986	19 887	(45 000)	35	–	–	14 908
السندات	17 004	21 961	(24 250)	(41)	–	53 029	67 703
مجموع الاستثمارات المتداولة	**56 990**	**41 848**	**(69 250)**	**(6)**	**–**	**53 029**	**82 611**
الاستثمارات غير المتداولة							
السندات	88 416	39 350	–	(6)	–	(53 029)	74 731
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**88 416**	**39 350**	**–**	**(6)**	**–**	**(53 029)**	**74 731**
مجموع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	**145 406**	**81 198**	**(69 250)**	**(12)**	**–**	**–**	**157 342**

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يسجل الصندوق أي اضمحلال في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويُفصَح في الملاحظة 23 عما يتعرض له الصندوق من مخاطر الائتمان والسوق والعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

9-2 الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون: الأصول المالية المتاحة للبيع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الاستثمارات المتاحة للبيع		
الاستثمارات المتداولة		
السندات	58	126
مجموع الاستثمارات المتداولة	**58**	**126**
الاستثمارات غير المتداولة		
حصص الملكية	7 694	9 513
السندات	5 121	5 439
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**12 815**	**14 952**
مجموع الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون: الأصول المتاحة للبيع	**12 873**	**15 078**

تمثل الحافظة المتاحة للبيع الاستثمارات التي يديرها مدير استثمارات خارجي فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبالإضافة إلى الاستثمارات المشار إليها أعلاه، صُنف مبلغ 0,569 مليون دولار (2021: 0,492 مليون دولار) المُستثمر في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، في إطار النقدية ومكافئات النقدية.

وبلغ مجموع استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بما في ذلك النقدية ومكافئات النقدية، 13,4 مليون دولار (2021: 15,6 مليون دولار).

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يسجل الصندوق أي اضمحلال في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع. ويُفصَح في الملاحظة 23 عما يتعرض له الصندوق من مخاطر الائتمان والسوق والعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

9-3 الوحدات المستفيدة: الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	1 كانون الثاني/ يناير 2022	*الشراء*	*صافي المكاسب/ (الخسارة)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الاستثمارات غير المتداولة				
الوحدات المستفيدة – صندوق BUILD I 1B1	531	–	(462)	69
الوحدات المستفيدة – صندوق BUILD I 1B2	–	2 874	(194)	2 680
الوحدات المستفيدة – صندوق BUILD II 21B1	2 915	–	(526)	2 389
إجمالي الاستثمار – الوحدات المستفيدة	**3 446**	**2 874**	**(1 182)**	**5 138**

تمثل محفظة الأصول المقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز الوحدات المستفيدةَ من صندوق BUILD، وهو وسيلة استثمارية مختلطة لتمويل الأعمال التجارية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في أقل البلدان نموا. والوحدات المستفيدة هي آلية مبتكرة لرأس المال تمثل طبقة الخسارة الأولى في استثمارات صندوق BUILD، وستكون بالغة الأهمية لتحرير رأس المال في طبقات الاستثمار الأعلى. ويُفصَح في الملاحظة 23 عما يتعرض له الصندوق من مخاطر الائتمان والسوق والعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

الملاحظة 10

10-1 الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المتداولة		
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	108 008	85 572
مجموع الحسابات المتداولة المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	**108 008**	**85 572**
الحسابات غير المتداولة		
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	63 121	46 591
مجموع الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	**63 121**	**46 591**
مجموع الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	**171 129**	**132 163**

تقادم الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
المتأخرات	19 371	416
المستحقات في الفترات المقبلة	151 758	131 747
مجموع الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	**171 129**	**132 163**

وتشمل المساهمات المستحقة القبض 151,758 مليون دولار (2021: 131,747 مليون دولار) تعهدت بها الجهات المانحة لصندوق المشاريع الإنتاجية في الاتفاقات الموقعة للفترات المقبلة. ويشمل هذا المبلغ 10,121 ملايين دولار من الحسابات المستحقة القبض للموارد العادية (2021: 4,994 ملايين دولار).

ويمثل مبلغ 19,371 مليون دولار (2021: 0,416 مليون دولار) من المساهمات المتأخرة المستحقة القبض المبلغَ المستحق للصندوق بالفعل استنادا إلى اتفاقات موقعة مع جهات مانحة. ومن أصل هذا المبلغ، لم يتقادم أي مبلغ لأكثر من ستة أشهر في عام 2022 أو 2021.

ويُفصَح في الملاحظة 23 عما يتعرض له الصندوق من مخاطر ذات صلة بالائتمان والعملات فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يسجل صندوق المشاريع الإنتاجية أي اضمحلال في قيمة الحسابات المستحقة القبض للمعاملات غير التبادلية.

10-2 الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المستحقة القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1 917	16 333
الحسابات المستحقة القبض من الاستثمارات	579	334
الحسابات المستحقة القبض من الموظفين	25	6
الأصول من المشتقات	2	34
الحسابات المستحقة القبض من أطراف ثالثة	398	278
مجموع الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	**2 921**	**16 985**

تقادم الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
أقل من أو يساوي ستة أشهر	2 631	16 751
أكثر من ستة أشهر	290	234
مجموع الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	**2 921**	**16 985**

يُفصح في الملاحظة 23، الأدوات المالية وإدارة المخاطر، عما يتعرض له الصندوق من مخاطر الائتمان والعملات المتصلة بالحسابات المستحقة القبض.

الملاحظة 11

السُلف المقدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
أموال التشغيل المقدمة إلى الحكومات	38	54
أموال التشغيل المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة	513	–
المبالغ المدفوعة سلفا	266	15
السُلف المقدمة للموظفين	517	613
مجموع السُلف المقدمة، الإجمالي	**1 334**	**682**
اضمحلال القيمة	–	–
مجموع السُلف المقدمة، الصافي	**1 334**	**682**

تقادم السُّلف المقدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
أقل من أو يساوي ستة أشهر	659	654
أكثر من ستة أشهر	675	28
السُّلف المقدمة، الإجمالي	**1 334**	**682**

الملاحظة 12

القروض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المتداولة		
القروض	1 302	1 071
اضمحلال القيمة	(315)	–
مجموع القروض المتداولة	**987**	**1 071**
الحسابات غير المتداولة		
القروض	1 858	2 437
اضمحلال القيمة	(505)	(442)
مجموع القروض غير المتداولة	**1 353**	**1 995**
مجموع القروض	**2 340**	**3 066**

حركة القروض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير	**3 066**	**2 570**
إعادة تقييم القروض (المكاسب/الخسائر الناشئة عن تحويل العملات الأجنبية في تاريخ الإبلاغ)	(198)	(250)
القروض المضمحلة القيمة	(378)	(322)
تسديد القروض	(611)	(423)
صرف القروض	270	1 718
إهلاك القروض	191	(227)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**2 340**	**3 066**

تشمل أرصدة القروض القروضَ الميسّرة المقدمة إلى 24 مؤسسة. ويتوقف نطاق أسعار الخصم على البلد الذي يُصدر القرض فيه ويتراوح بين 9,52 في المائة و 26,5 في المائة.

ويقدم الصندوق القروض بعد التأكد من الامتثال لمتطلبات بذل العناية الواجبة وبعد أن تقوم لجنة الاستثمارات بإجراء استعراض وأن تُصدر موافقتها على القرض. ويُراعى في منح القروض مبدآن عامان. أولا، ينبغي عدم "استبعاد" مصادر رأس المال الخاصة. أي أن صندوق المشاريع الإنتاجية لا يُقرض المؤسسات التي يمكنها بطريقة أخرى استخدام المصادر الخاصة من قبيل المصارف التجارية. وثانيا، ينبغي عدم تعريض المؤسسات لمخاطر صرف العملات الأجنبية (أي أنه يُفضل صرف القروض بالعملة المحلية). وتغطي موارد برنامجية مخصصة سبق تحصيلها أي مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الصرف تغطية كاملة.

الملاحظة 13
الممتلكات والمنشآت والمعدات

لدى صندوق المشاريع الإنتاجية فئتان واسعتان من الممتلكات والمنشآت والمعدات، هما: أصول المشاريع وأصول الإدارة. فأصول المشاريع، التي تشكل نسبة 89 في المائة من مجموع الأصول، تُستخدم في تنفيذ برامج/مشاريع الصندوق. أما أصول الإدارة، التي تشكل 11 في المائة من مجموع الأصول، فتستخدم في مكاتب الصندوق القطرية وفي المقر في عمليات لا تتعلق بمشاريع محددة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأثاث والتجهيزات الثابتة	*معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات*	*المركبات*	*الآلات الثقيلة والمعدات الأخرى*	*المجموع*
الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2022					
التكلفة	78	69	984	28	1 159
الاستهلاك المتراكم	(44)	(38)	(477)	(6)	(565)
القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**34**	**31**	**507**	**22**	**594**
السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022					
الأصول المضافة	–	9	76	–	85
الأصول المتصرف فيها – التكلفة	–	(15)	(76)	–	(91)
الاستهلاك	(5)	(7)	(64)	(2)	(78)
الأصول المتصرف فيها – الاستهلاك المتراكم	–	11	76	–	87
القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**29**	**29**	**519**	**20**	**597**
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022					
التكلفة	78	63	984	28	1 153
الاستهلاك المتراكم	(49)	(34)	(465)	(8)	(556)
القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**29**	**29**	**519**	**20**	**597**

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يسجل صندوق المشاريع الإنتاجية أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.

الملاحظة 14

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المتداولة		
الحسابات المستحقة الدفع لأطراف ثالثة	–	928
الاستحقاقات	735	1 146
الحسابات المستحقة الدفع للموظفين	2	23
خصوم ضمانات التمويل	102	19
الحسابات المستحقة الدفع للأمم المتحدة	185	93
الخصوم من المشتقات	112	2
تسوية الاستثمارات المستحقة الدفع	–	10
الحسابات المتداولة المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**1 136**	**2 221**
الحسابات غير المتداولة		
خصوم ضمانات التمويل	9	22
مجموع الحسابات غير المتداولة المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**9**	**22**
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**1 145**	**2 243**

يُفصح في الملاحظة 23، الأدوات المالية وإدارة المخاطر، عما يتعرض له الصندوق من مخاطر الائتمان والعملات المتصلة بخصوم الضمانات المالية.

الملاحظة 15

15-1 السُلف المستحقة الدفع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
السُلف المستحقة الدفع	–	33
مجموع السُلف المستحقة الدفع	**–**	**33**

15-2 الخصوم المتداولة الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الودائع غير المستخدمة	132	125
حسابات أخرى مستحقة الدفع	111	172
مجموع الخصوم المتداولة الأخرى	**243**	**297**

15-3 الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
المبالغ المردودة للجهات المانحة	392	–
مجموع الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	**392**	**–**

الملاحظة 16
استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المتداولة		
الإجازة السنوية	2 736	2 575
إجازة زيارة الوطن	259	251
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	210	192
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	327	290
الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة	6	5
مجموع الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**3 538**	**3 313**
الحسابات غير المتداولة		
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	11 204	14 342
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	2 761	3 169
إجازة زيارة الوطن	104	145
الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة	61	64
مجموع الخصوم غير المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**14 130**	**17 720**
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**17 668**	**21 033**

يحدد خبراء اكتواريون مستقلون الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وتُحدَّد استحقاقات الموظفين وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حُددت الخصوم المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، والوفاة، بواسطة التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(أ) خطط الاستحقاقات المحددة

يوفر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لموظفيه الحاليين والسابقين خطط الاستحقاقات المحددة التالية التي تُحدَّد قيمتها اكتوارياً: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ واستحقاقات نهاية الخدمة مثل استحقاقات الإعادة إلى الوطن؛ واستحقاقات أخرى من قبيل الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة.

وترد فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بتلك الخطط:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*الإعادة إلى الوطن*	*الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة*	*المجموع*
التزامات الاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**14 534**	**3 459**	**69**	**18 062**
زيادة في قيمة الالتزام				
تكلفة الخدمة الحالية	1 269	302	2	1 573
تكلفة الفائدة	456	89	2	547
نقصان في قيمة الالتزام				
الاستحقاقات الفعلية المدفوعة	(239)	(281)	–	(520)
(المكاسب) الاكتوارية المتعلقة بالصرف	41	(17)	(5)	19
(المكاسب) الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات المالية	(5 490)	(750)	(14)	(6 254)
(المكاسب) الاكتوارية الناجمة عن التسويات القائمة على التجربة	843	286	13	1 142
الخصوم المعترف بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**11 414**	**3 088**	**67**	**14 569**

وتساوي قيمة الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة قيمة الخصم المتعلق بالاستحقاقات المحددة المعترف به في بيان المركز المالي.

وترد فيما يلي تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة المعترف بهما في بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*الإعادة إلى الوطن*	*الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة*	*المجموع*
تكلفة الخدمة الحالية	1 269	302	2	1 573
تكلفة الفائدة	456	89	2	547
مجموع مصروفات استحقاقات الموظفين المعترف بها	**1 725**	**391**	**4**	**2 120**

وترد فيما يلي المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المعترف بها مباشرة في صافي الأصول/حصص الملكية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*الإعادة إلى الوطن*	*الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة*	*المجموع*
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات والتسويات القائمة على التجربة	4 647	464	1	5 112
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتعلقة بالصرف	(41)	17	5	(19)
مجموع المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	**4 606**	**481**	**6**	**5 093**

وفي عام 2022، بلغت قيمة المكاسب الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والناتجة عن التغيير في الافتراضات المالية 4,647 ملايين دولار، من أصل صافي المكاسب الاكتوارية البالغ 5,093 ملايين دولار.

وترد في الجدول أدناه مبالغ الفترة الحالية والفترات الأربع السابقة للالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة والتسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*	*2020*	*2019*	*2018*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة					
التزامات الاستحقاقات المحددة	11 414	14 534	14 577	12 644	13 146
التسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطة	843	(1 340)	–	(512)	4 558
المدة[أ]	18	21	21	22	18
الإعادة إلى الوطن					
التزامات الاستحقاقات المحددة	3 088	3 459	3 281	2 904	2 489
التسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطة	286	123	–	(33)	(206)
المدة[أ]	8	9	10	10	9
الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة					
التزامات الاستحقاقات المحددة	67	69	59	58	24
التسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطة	13	11	–	25	(3)
المدة[أ]	7	8	8	8	8

(أ) لا يتوفر المتوسط المرجَّح لمدة التزامات الاستحقاقات المحددة إلا لعام 2018 فصاعدا.

وسيجري التقييم الاكتواري المقبل وفقا لعملية النظام الموحد للأمم المتحدة.

وترد في الجدول التالي تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المترتبة على الصندوق مخصوما منها اشتراكات المشتركين للسنوات العشر المقبلة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2024*	*2025*	*2026*	*2027*	*2028-2032*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	221	245	273	307	341	2 122
الإعادة إلى الوطن	344	269	214	197	245	871
الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة	6	6	6	6	5	26

(ب) الافتراضات الاكتوارية

أجري أحدث تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والوفاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. والافتراضان الرئيسيان اللذان يستخدمهما الخبير الاكتواري لتحديد التزامات الاستحقاقات المحددة هما معدل الخصم، ومعدل اتجاه تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وترد أدناه الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة لتحديد التزامات الاستحقاقات المحددة:

	2022	*2021*
معدل الخصم:		
(أ) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	5,21 في المائة	3,16 في المائة
(ب) استحقاقات الإعادة إلى الوطن	5,11 في المائة	2,70 في المائة
(ج) الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة	5,6 في المائة	2,56 في المائة
معدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية (بالنسبة المئوية):		
(أ) خطط الرعاية الطبية في الولايات المتحدة بخلاف "ميديكير"	6,50، تنخفض تدريجيا إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	5,17، تنخفض تدريجيا إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات
(ب) خطط الرعاية الطبية في الولايات المتحدة "ميديكير"	6,50، تنخفض تدريجيا إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	5,03، تنخفض تدريجيا إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات
(ج) خطة تأمين علاج الأسنان في الولايات المتحدة	6,50، تنخفض تدريجيا إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	4,53، تنخفض تدريجيا إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات
(د) الخطط خارج الولايات المتحدة، سويسرا	4,25، تنخفض تدريجيا إلى 2,55 في المائة بعد 6 سنوات	3,44، تنخفض تدريجيا إلى 2,25 في المائة بعد 7 سنوات
(هـ) الخطط خارج الولايات المتحدة، منطقة اليورو	5,20، تنخفض تدريجيا إلى 4,15 في المائة بعد 11 سنوات	ثابت عند 3,75
جدول المرتبات (يختلف حسب العمر وفئة الموظفين)	3,97-9,27 في المائة	3,97-9,27 في المائة
معدل التضخم	2,40 في المائة	2,00 في المائة
تكلفة مطالبات الرعاية الطبية لكل فرد (تختلف حسب العمر)	087 1 دولار إلى 341 16 دولار	020 1 دولار إلى 344 15 دولار
الطريقة الاكتوارية	طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة	طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة

وتتعلق الافتراضات الاكتوارية الأخرى المستخدمة في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بما يلي: التسجيل في الخطة والاشتراك في الجزء باء من خطة التأمين الصحي ميديكير، وعدد المعالين، وفارق العمر بين الزوجين، واشتراكات الموظفين المتقاعدين، والزيادة في المطالبات المرتبطة بكبر السن، والإعانة المالية المتعلقة بالأدوية المقدمة إلى الموظفين المتقاعدين المشتركين في الجزء دال من خطة التأمين الصحي ميديكير، وأقساط الاشتراك في الجزء باء من خطة التأمين الصحي ميديكير.

وتستند الافتراضات المتعلقة بمعدل الوفيات في المستقبل إلى الإحصاءات المنشورة وجداول الوفيات. وفيما يلي المعدلات الحالية للوفيات التي تستند إليها مبالغ التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحسابات استحقاقات الإعادة إلى الوطن:

	2022		*2021*	
معدل الوفيات – الموظفون العاملون	*في سن 20 عاما*	*في سن 65 عاما*	*في سن 20 عاما*	*في سن 65 عاما*
الذكور	0,00062	0,00495	0,00062	0,00495
الإناث	0,00034	0,00263	0,00034	0,00263

	2022		*2021*	
معدل الوفيات – الموظفون المتقاعدون	*في سن 20 عاما*	*في سن 70 عاما*	*في سن 20 عاما*	*في سن 70 عاما*
الذكور	0,00062	0,01113	0,00062	0,01113
الإناث	0,00035	0,00570	0,00035	0,00570

وترد فيما يلي معدلات تقاعد الموظفين من الفئة الفنية الذين أمضوا في الخدمة 30 عاما أو أكثر والمعيّنين في 1 كانون الثاني/يناير 1990 أو بعده وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2014:

	2022		*2021*	
معدل التقاعد: الموظفون من الفئة الفنية الذين أمضوا في الخدمة 30 عاما أو أكثر	*في سن 55 عاما*	*في سن 62 عاما*	*في سن 55 عاما*	*في سن 62 عاما*
الذكور	0,16	0,70	0,16	0,70
الإناث	0,20	0,80	0,20	0,80

وفيما يتعلق بالمستفيدين العاملين، وضعت الافتراضات التالية بشأن احتمال الزواج عند التقاعد:

معدل الزواج عند التقاعد للمستفيدين العاملين	*2022*	*2021*
الذكور	0,75	0,75
الإناث	0,75	0,75

تحليل الحساسية

إذا تغيرت الافتراضات المتعلقة باتجاهات التكاليف الطبية المبينة أعلاه، فسيؤثر ذلك على قياس التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة/(النقصان) في الالتزامات	+0,5 في المائة	-0,5 في المائة
أثر تغير سعر الخصم على التزامات نهاية السنة	(1 061)	1 224
أثر تغير معدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية على الالتزامات المتراكمة في نهاية السنة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	1 200	(1 050)

(ج) الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق خطة ممولة مشتركة بين أرباب عمل متعددين وتعمل بنظام الاستحقاقات المحددة. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرِّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية ترتبط بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشارِكة في الصندوق. وليس بوسع صندوق المشاريع الإنتاجية ولا صندوق المعاشات، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشارِكة في صندوق المعاشات، تحديدُ الحصة النسبية لصندوق المشاريع الإنتاجية في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تعاملَ صندوق المشاريع الإنتاجية مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة تماشياً مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات صندوق المشاريع الإنتاجية في صندوق المعاشات خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يكلف مجلس هذا الصندوق الخبيرَ الاكتواري الاستشاري بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق المتداولة والأصول المتوقع أن يمتلكها في المستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

ويتألف الالتزام المالي لصندوق المشاريع الإنتاجية إزاء صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمته المقررة، بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة (الذي يبلغ حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافة إلى حصته في أي مبالغ تُدفع لسد أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالحكم الوارد في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتبين وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لتغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ

التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلّ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

وقد أُنجز أحدث تقييم اكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وسيقوم الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 لاستخدامها في بياناته المالية لعام 2022.

وكشف التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أن النسبة الممولة، وهي نسبة الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بلغت 117,0 في المائة (107,1 في المائة في تقييم عام 2019). وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة (144,4 في المائة في تقييم عام 2019) عندما لم تؤخذ في الاعتبار تعديلات النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية.

وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى تاريخ الإبلاغ، لم تكن الجمعية العامة قد لجأت إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26.

وفي حالة اللجوء إلى تطبيق المادة 26 بسبب حدوث عجز اكتواري، إما أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء خطة المعاشات التقاعدية، فستستند المدفوعات المطلوبة من كل منظمة عضو لتغطية العجز إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2019 و 2020 و 2021) ما قدره 505,27 8 ملايين دولار، ساهم صندوق المشاريع الإنتاجية بنسبة 0,16 في المائة منها.

وخلال عام 2022، بلغت قيمة الاشتراكات التي دفعها صندوق المشاريع الإنتاجية إلى صندوق المعاشات التقاعدية 5,3 ملايين دولار (مقابل 4,9 ملايين دولار في عام 2021). أما الاشتراكات المستحقة في عام 2023، فيتوقع أن تبلغ 5,6 ملايين دولار تقريبا، رهنا بمستويات الملاك الوظيفي والتغيرات في جداول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي.

ويجوز إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس الصندوق. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تُخصص حصرا لصالح مَن كان من موظفيها مشترِكا في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة كل عام. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق على العنوان: www.unjspf.org.

(د) استحقاقات إنهاء الخدمة

أثناء السير العادي للعمليات، لم يتكبد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أي تكاليف تتصل باستحقاقات إنهاء الخدمة.

الملاحظة 17

الاحتياطيات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	1 كانون الثاني/يناير 2022	*التغيرات*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الاحتياطي التشغيلي	6 800	400	7 200
مجموع الاحتياطيات	**6 800**	**400**	**7 200**

قام صندوق تنمية المشاريع الإنتاجية بتحديث احتياطيه التشغيلي من أجل كفالة الامتثال التام للمنهجية التي وافق عليها مجلس مراجعي الحسابات في أيلول/سبتمبر 2018. والصيغة المستخدمة لحساب الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية هي 50 في المائة من متوسط استخدام الموارد الأساسية، على أساس التدفق النقدي، لتغطية النفقات على مدى السنوات الثلاث السابقة (المبلغ الفعلي الإجمالي على أساس قابل للمقارنة مع الميزانية). أما الصيغة المستخدمة لحساب الاحتياطي التشغيلي للموارد الأخرى، فهي متوسط نفقات السنوات الثلاث السابقة مضروبا في 2 في المائة ومضافا إليه احتياطي ثابت قدره 0,400 مليون دولار لتغطية مخاطر الخصوم الاحتمالية.

الملاحظة 18

الفوائض المتراكمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	1 كانون الثاني/يناير 2022	*التغيرات*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الفوائض المتراكمة	294 085	85 390	379 475
الأموال المخصصة لأغراض محددة	2 749	307	3 056
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	3 848	5 093	8 941
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	1 950	(2 728)	(778)
مجموع الفوائض المتراكمة	**302 632**	**88 062**	**390 694**

تشمل التغيرات في الفوائض المتراكمة البالغة 85,390 مليون دولار فائضا للسنة قدره 85,790 مليون دولار وتحويلا للاحتياطي التشغيلي إلى فوائض متراكمة قدره −0,400 مليون دولار. وتشمل الأموال المخصصة لأغراض محددة صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصندوق التعلم، واحتياطي إنهاء الخدمة بالاتفاق، ومخصصات أخرى.

والفوائض المتراكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 تشمل حسابات مستحقة القبض عن فترات مقبلة قدرها 171,129 مليون دولار (مقابل 132,163 مليون دولار في عام 2021). وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لصندوق المشاريع الإنتاجية، لا يُسمح للمنظمة بالإنفاق إلا عند استلام النقد.

الملاحظة 19
التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
المساهمات	199 113	134 381
مخصوماً منها: التبرعات غير المستخدمة المردودة إلى الجهات المانحة	(423)	(910)
مجموع التبرعات	**198 690**	**133 471**

في الفترة 2022–2025، سيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الولاية المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجالات التركيز المشترك في أقل البلدان نمواً. وفي ذلك السياق، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم المؤسسي إلى صندوق المشاريع الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي خلال عام 2022 بتغطية جزئية ومباشرة لتكاليف مرتبات 15 من موظفي الصندوق بمبلغ 1,864 مليون دولار ولمصروفات التشغيل العامة، التي تتألف من تكاليف الاستئجار والسفر وتكاليف أخرى، بمبلغ 0,837 مليون دولار، وذلك في شكل مساهمات عينية. وعلاوة على ذلك، غطى البرنامج الإنمائي تكاليف دعم البرامج بمبلغ قدره 1,310 مليون دولار.

الملاحظة 20
إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
الفائدة مضافا إليها خصم الإهلاك، مخصوما منها قسط الإهلاك المكتسب على أدوات الدخل الثابت وأرصدة الحسابات المصرفية والقروض	2 566	1 418
الأرباح المكتسبة من حافظة الاستثمارات	123	110
المكاسب المتحققة من بيع الاستثمارات	167	1 154
مجموع إيرادات الاستثمار	**2 856**	**2 682**

الملاحظة 21
الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
مكاسب صرف العملات الأجنبية	447	235
إيرادات متنوعة أخرى	8	228
رسوم الخدمات الإدارية العامة	–	5
مجموع الإيرادات الأخرى	**455**	**468**

الملاحظة 22

المصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مصروفات البرامج لعام 2022	مجموع المصروفات[أ] لعام 2022	مصروفات البرامج لعام 2021	مجموع المصروفات لعام 2021
22-1 الخدمات التعاقدية				
الخدمات التعاقدية مع الأفراد	22 165	23 037	17 511	18 436
الخدمات التعاقدية مع الشركات	1 380	1 480	2 271	2 332
مصروفات متطوعي الأمم المتحدة للخدمات التعاقدية	1 349	1 349	1 293	1 293
مجموع الخدمات التعاقدية	**24 894**	**25 866**	**21 075**	**22 061**
22-2 تكاليف الموظفين				
المرتبات والأجور	13 521	17 894	12 512	16 852
استحقاقات المعاشات التقاعدية	2 710	3 526	2 481	3 288
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	1 382	2 406	1 168	1 985
التعيين والانتداب	575	821	876	1 025
استحقاقات الإجازات	354	576	475	597
استحقاقات الموظفين الأخرى	1 357	1 765	1 114	1 557
مجموع تكاليف الموظفين	**19 899**	**26 988**	**18 626**	**25 304**
22-3 اللوازم والمواد الاستهلاكية				
تكاليف صيانة الممتلكات والمنشآت والمعدات واللوازم المتصلة بالمشاريع	150	163	114	131
القرطاسية واللوازم المكتبية الأخرى	55	61	62	69
المنتجات الزراعية والنفطية والمعدنية	72	75	57	57
لوازم تكنولوجيا المعلومات وصيانة البرامجيات	278	442	209	438
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	123	188	132	154
المستهلكات الأخرى	134	151	85	126
مجموع اللوازم والمواد الاستهلاكية	**812**	**1 080**	**659**	**975**
22-4 مصروفات التشغيل العامة				
السفر	5 244	5 677	1 347	1 538
التعلم واستقدام الموظفين	2 670	2 772	851	981
تكاليف الإيجار وعقود الإيجار والمرافق العامة	1 691	1 827	1 357	1 636
رد التكاليف	112	125	81	93
الاتصالات	1 402	1 672	1 239	1 567
الأمن	495	621	564	724
الخدمات المهنية[ب]	1 268	1 340	1 277	1 388
تكاليف الإدارة العامة[ج]	7 168	81	5 664	96

	مصروفات البرامج لعام 2022	*مجموع المصروفات[أ] لعام 2022*	*مصروفات البرامج لعام 2021*	*مجموع المصروفات لعام 2021*
المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة المشتركة التمويل	282	376	298	403
المساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	173	439	160	219
رسوم الشحن	30	30	15	16
التأمين/الضمانات	11	13	12	14
مصروفات تشغيل متنوعة	600	694	564	683
مجموع مصروفات التشغيل العامة	**21 146**	**15 667**	**13 429**	**9 358**
22-5 المِنَح والتحويلات الأخرى				
المِنَح	44 702	44 702	37 859	37 859
التحويلات	61	64	20	36
مجموع المِنَح والتحويلات الأخرى	**44 763**	**44 766**	**37 879**	**37 895**
22-6 المصروفات الأخرى				
خسائر/(مكاسب) صرف العملات الأجنبية	477	477	433	434
الخسائر/(المكاسب) الناجمة عن بيع الأصول الثابتة	(14)	(12)	5	13
مصروفات متنوعة	537	844	293	661
اضمحلال القيمة[د]	457	457	322	322
مجموع المصروفات الأخرى	**1 457**	**1 766**	**1 053**	**1 430**
22-7 الاستهلاك				
الاستهلاك	65	78	56	82
مجموع الاستهلاك	**65**	**78**	**56**	**82**
مجموع المصروفات	**113 036**	**116 211**	**92 777**	**97 105**

(أ) يمثل مبلغ 113,036 مليون دولار، من مجموع المصروفات، مصروفات البرامج ويمثل مبلغ 3,175 ملايين دولار المتبقي المصروفات تحت بنود فعالية التنمية والإدارة والإلغاء. وللاطلاع على التفاصيل، انظر الملاحظة 27-1 المصروفات حسب تصنيف التكاليف.

(ب) في عام 2022، اعترف صندوق المشاريع الإنتاجية بمبلغ 1,181 مليون دولار باعتباره خسارة صافية في الوحدات المستفيدة المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

(ج) في عام 2022، ومن أصل مبلغ 7,168 ملايين دولار، أُلغي مبلغ 7,088 ملايين دولار لإزالة أثر استرداد التكاليف الداخلية للصندوق.

(د) في عام 2022، اعترف صندوق المشاريع الإنتاجية باضمحلال للقيمة قدره 0,378 مليون دولار يتعلق بالقروض و 0,079 مليون دولار يتعلق بالضمانات.

الملاحظة 23

الأدوات المالية وإدارة المخاطر

يتمثل الهدف من سياسات صندوق المشاريع الإنتاجية المتعلقة بإدارة المخاطر ومن سياساته ومبادئه التوجيهية للاستثمار ونظامه المالي وقواعده المالية في التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة على الموارد المتاحة له من أجل تمويل أنشطته.

ويتعرض الصندوق أثناء تنفيذ عملياته لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، منها ما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان: مخاطر تكبد الصندوق خسائر مالية قد تنشأ في حال عدم وفاء أحد الكيانات أو الأطراف المقابلة بالتزاماته المالية/التعاقدية إزاء الصندوق؛

(ب) مخاطر السيولة: مخاطر عدم توافر أموال كافية لدى الصندوق للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها؛

(ج) مخاطر السوق: مخاطر تكبد الصندوق خسائر مالية تتعلق بأصوله المالية بسبب تقلبات غير مؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية، و/أو أسعار الفائدة، و/أو أسعار الأوراق المالية الاستثمارية.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية للصندوق بموجب اتفاق من اتفاقات مستوى الخدمات. وبمقتضى شروط هذا الاتفاق، يُطبِّق البرنامج الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره الخاص بالحوكمة لصالح الصندوق. وتُسجَّل الاستثمارات باسم الصندوق، بينما تحتفظ جهة وديعة يعيّنها البرنامج الإنمائي بالأوراق المالية القابلة للتداول. أما الأهداف الاستثمارية الرئيسية المنصوص عليها في سياسات البرنامج الإنمائي ومبادئه التوجيهية للاستثمار، فتتمثل فيما يلي:

(أ) السلامة: الحفاظ على رأس المال من خلال الاستثمار في أوراق مالية عالية الجودة وثابتة الإيرادات مع التشديد على الجدارة الائتمانية للجهات التي أصدرت تلك الأوراق المالية؛

(ب) السيولة: كفالة المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ثابتة الدخل وذات قابلية عالية للتداول ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتواءم مع الاحتياجات من السيولة؛

(ج) الإيرادات: تحقيق أقصى قدر من عائد الاستثمار في إطار معيارَي السلامة والسيولة.

وتجتمع لجنة الاستثمار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تتألف من كبار المديرين، كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حافظة الاستثمارات وضمان امتثال قرارات الاستثمار للمبادئ التوجيهية السارية. ويتلقى الصندوق تقريرا شهريا مفصلا عن أداء الاستثمارات من البرنامج الإنمائي يبين مكونات حافظة الاستثمارات وأداءها. وتستعرض مكاتب الصندوق هذه التقارير بانتظام.

وتخضع الإدارة المالية للصندوق إلى نظامه المالي وقواعده المالية. وينطبق النظام والقواعد على جميع الصناديق والبرامج التي يديرها الصندوق ويحدِّدان معايير الرقابة الداخلية والمساءلة داخل المنظمة.

وقد عهِد الصندوق بإدارة استثمار أمواله المخصصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى اثنين من مديري الاستثمارات الخارجيين، يتولى البرنامج الإنمائي إدارة أدائهما. وقد كان الهدف من ذلك ضمان مستوى ملائم من عائد الاستثمار، بالنظر إلى الطبيعة الطويلة الأمد للخصوم. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت حافظة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي تشمل حصص الملكية والسندات الثابتة الدخل، مصنفة على أنها متاحة للبيع.

ويتقيد مديرا الاستثمارات الخارجيان بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للبرنامج الإنمائي. وتكفل المبادئ التوجيهية أن تعكس جميع الأنشطة الاستثمارية أفضل

ظروف الأمن والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، مع العمل في امتثال تام لأعلى معايير الجودة والكفاءة والمقدرة والنزاهة. وتتولى اللجنة التابعة للبرنامج الإنمائي والمعنية باستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استعراض وإقرار المبادئ التوجيهية بصفة دورية.

والوحدات المستفيدة من صندوق BUILD هي الأصول المالية التي تُحدَّد بقيمتها العادلة بفائض أو بعجز. وصندوق BUILD نفسه شركة ذات مسؤولية محدودة؛ وستعاني جميع استثمارات الوحدات المستفيدة من خسائر صافية بسبب ما يلي: (أ) أي تدهور في جودة الائتمان في محفظة الاستثمار الأساسية لأقل البلدان نموا؛ (ب) أي خسائر محققة/غير محققة في صرف العملات الأجنبية فيما يتعلق بنفس الاستثمارات الأساسية من الصندوق. وتُتقاسم هذه الخسائر بالتساوي مع مستثمري الوحدات المستفيدة الأخرى، وكذلك مع المساهمين من الفئة جيم، الذين يؤدون أيضا دور طبقة الخسارة الأولى في هيكل صندوق BUILD. ولذلك فإن خسائر صندوق المشاريع الإنتاجية، إن وُجدت، ستكون مشتركة ولكنها تقتصر عموما على حجم استثمارات وحداته المستفيدة. وتمول هذه الاستثمارات بنسبة 100 في المائة من مساهمات الجهات المانحة، والصندوق غير مسؤول عن الخسائر التي تتجاوز المبلغ المستثمر.

ويبيّن الجدول أدناه قيمة الأصول المالية غير المسددة في نهاية السنة بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اعتمدها الصندوق.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	*الأصول المتاحة للبيع*	*القروض والحسابات المستحقة القبض*	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*القيمة الدفترية*	
					2022	*2021*
النقدية ومكافئات النقدية	–	–	63 668	–	63 668	15 618
الاستثمارات	157 342	12 873	–	5 138	175 353	163 930
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	–	–	171 129	–	171 129	132 163
الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	–	–	2 919	2	2 921	16 985
السُلف	–	–	1 334	–	1 334	682
القروض	–	–	2 340	–	2 340	3 066
مجموع الأصول المالية	**157 342**	**12 873**	**241 390**	**5 140**	**416 745**	**332 444**

وتقيد الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة بعد الإهلاك. ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، فاقت القيمة الدفترية لتلك الأصول قيمتها السوقية بمبلغ 5,682 ملايين دولار (في عام 2021: فاقت القيمة السوقية لتلك الأصول قيمتها الدفترية بمبلغ 0,611 مليون دولار). وتشكِّل القيم الدفترية للقروض والحسابات المستحقة القبض تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة. وبلغت القيمة الأولية مقابل القيمة العادلة بفائض أو بعجز فيما يتعلق بالاستثمار 8,032 ملايين دولار.

ويبيّن الجدول أدناه قيمة الخصوم المالية غير المسددة في نهاية السنة بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اعتمدها صندوق المشاريع الإنتاجية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الخصوم المالية الأخرى	القيمة العادلة بفائض أو بعجز	القيمة الدفترية	
			2022	2021
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	1 033	112	1 145	2 243
السُلف المستحقة الدفع	–	–	–	33
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	392	–	392	–
الخصوم المتداولة الأخرى	243	–	243	297
مجموع الخصوم المالية	**1 668**	**112**	**1 780**	**2 573**

وتمثل القيمة الدفترية للخصوم الأخرى تقديراً تقريبياً معقولاً لقيمتها العادلة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت لدى الصندوق خصوم مالية بمبلغ 0,112 مليون دولار (مقابل 0,002 مليون دولار في عام 2021) مسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز ومتأتية عن مختلف عقود العملات الأجنبية الآجلة التي يديرها مدير استثمارات خارجي.

وفيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم الاعتراف في بيان الأداء المالي بخسائر صافية قدرها 1,181 مليون دولار (مقابل 0,966 دولار في عام 2021) تتعلق بالوحدات المستفيدة، وبمكاسب صافية قدرها 0,298 مليون دولار (مقابل خسائر صافية قدرها 0,049 مليون دولار في عام 2021) تتعلق بالأصول والخصوم المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

وتعتبر القيمة الدفترية لخصوم الضمان المالي، التي تبلغ 0,111 مليون دولار (مقابل 0,041 مليون دولار في عام 2021)، تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان الصندوق قد نشر ثلاثة من الضمانات الائتمانية الجزئية. وكان أول الأصول الأساسية المضمونة عبارة عن قرض ممتاز بقيمة 0,454 مليون دولار صُرف لفائدة عملية ناشئة. وقد وفرت ضمانة الصندوق تغطية بنسبة 50 في المائة من صافي خسائر الطرف المضمون من أصل الدين الذي قدمه الطرف المضمون إلى المقترض المؤهل. وتَمثل الحد الأقصى المضمون في مبلغ 0,227 مليون دولار، وهو ما يمثل الحد الأقصى للمسؤولية التي تقع على صندوق المشاريع الإنتاجية بموجب اتفاق ضمان القرض. ويمتد اتفاق ضمان القرض الأول حتى نهاية عام 2024. أما ثاني الأصول الأساسية المضمونة فكان عبارة عن قرض بقيمة 0,117 مليون دولار صُرف لفائدة عملية تجارية زراعية. وقد وفرت ضمانة الصندوق تغطية بنسبة 70 في المائة من صافي خسائر الطرف المضمون من أصل الدين الذي قدمه الطرف المضمون إلى المقترض المؤهل. وتَمثل الحد الأقصى المضمون في 0,070 مليون دولار، وهو ما يمثل الحد الأقصى للمسؤولية التي تقع على صندوق المشاريع الإنتاجية بموجب اتفاق ضمان القرض. ويمتد اتفاق ضمان القرض الثاني حتى نهاية عام 2025. أما ثالث الأصول الأساسية المضمونة فكان عبارة عن قرض بقيمة 0,049 مليون دولار صُرف لفائدة عملية تجارية زراعية. وقد وفرت ضمانة الصندوق تغطية بنسبة 70 في المائة من صافي خسائر الطرف المضمون من أصل الدين الذي قدمه الطرف المضمون إلى المقترض المؤهل. وتَمثل الحد الأقصى المضمون في مبلغ 0,019 مليون دولار، وهو ما يمثل الحد الأقصى للمسؤولية التي تقع على صندوق المشاريع الإنتاجية بموجب اتفاق ضمان القرض. ويمتد اتفاق ضمان القرض الثالث حتى نهاية شهر حزيران/يونيه 2023. وتغطي موارد برنامجية مخصصة سبق تحصيلها تغطية كاملة أي مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والمدفوعات المحتملة بموجب اتفاقات الضمان.

التقييم

يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأدوات الصندوق المالية المتاحة للبيع والقيمة العادلة المقيدة بفائض أو بعجز في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المستوى 1	*المستوى 2*	*المستوى 3*	المجموع
الأصول المالية المتاحة للبيع				
حصص الملكية	7 694	–	–	7 694
السندات	5 179	–	–	5 179
مجموع الأصول المالية المتاحة للبيع	**12 873**	**–**	**–**	**12 873**
الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز				
الوحدات المستفيدة	–	–	5 138	5 138
مجموع الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	**–**	**–**	**5 138**	**5 138**
مجموع القيمة العادلة للأدوات المالية	**12 873**	**–**	**5 138**	**18 011**

وتحدد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مستويات التسلسل الهرمي الثلاثة للقيمة العادلة، استنادا إلى أهمية المدخلات المستخدمة في التقييم على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1، التي يمكن رصدها بالنسبة للأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم غير المستندة إلى بيانات سوقية يمكن رصدها (مدخلات غير قابلة للرصد).

تحليل مخاطر الائتمان الخاصة بالصندوق

صندوق المشاريع الإنتاجية معرَّضٌ لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة غير المسددة لأصوله المالية، وهي أساساً النقدية ومكافئات النقدية، والأدوات المالية، والحسابات المستحقة القبض (من المعاملات غير التبادلية ومعاملات أخرى) والسُلف المقدمة، والقروض.

ويستعين الصندوق بالحسابات المصرفية المحلية للبرنامج الإنمائي لتسديد التزاماته المالية اليومية. وتُقدَّم المساهمات مباشرةً إلى الصندوق أو إلى الحسابات المصرفية للمساهمات الخاصة بالبرنامج الإنمائي في مقر البرنامج وعلى الصعيد المحلي في المكاتب القطرية.

وفيما يتعلق بأدوات الصـــندوق المالية، تحد المبادئ التوجيهية للاســـتثمار من مقدار التعرض الائتماني إزاء أي طرف مقابل منفرد، وتشـــمل الحد الأدنى من متطلبات الجودة الائتمانية. وتشـــمل اســـتراتيجيات التخفيف من مخاطر الائتمان المحددة في المبادئ التوجيهية للاســـتثمار معايير الائتمان المتحفظة الدنيا لجميع الجهات التي تصـــدر أدوات مالية، مع فرض حدود على آجال الاســـتحقاق وعلى الاستثمار مع الأطراف المقابلة على أساس الجدارة الائتمانية. وتشترط المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. أما الاستثمارات المسموح بها، فتقتصـــر على الأدوات ذات الإيرادات الثابتة الصـــادرة عن الهيئات الســـيادية؛ والوكالات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية أو الوكالات الحكومية أو الاتحادية؛ والمصـــارف. ويتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ أنشطة الاستثمار.

وتُســتخدم تصــنيفات الجدارة الائتمانية المســتمدة من أهم ثلاث وكالات لتقدير الجدارة الائتمانية، وهي وكالات Moody's و S&P Global Ratings و Fitch، لتصــنيف ورصــد المخاطر الائتمانية للأدوات المالية. وفي 31 كانون الأول/ديســمبر 2022، كان البرنامج الإنمائي يدير الاســتثمارات المالية للصـــندوق من خلال أدوات عالية الجودة وذات إيرادات ثابتة، كما هو مبين في الجدول أدناه (معروضـــة باستخدام تصنيفات وكالة S&P Global Ratings).

تَركز الاستثمارات حسب الجدارة الائتمانية: الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	المجموع
صكوك سوق النقد	–	–	–	5 000	9 908	14 908
السندات – الاستثمارات	74 671	40 929	9 988	7 000	9 846	142 434
المجموع	**74 671**	**40 929**	**9 988**	**12 000**	**19 754**	**157 342**

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	المجموع
صكوك سوق النقد	–	–	9 998	29 988	–	39 986
السندات – الاستثمارات	55 455	29 980	9 989	5 000	4 996	105 420
المجموع	**55 455**	**29 980**	**19 987**	**34 988**	**4 996**	**145 406**

التركيز وفقاً لتقدير الجدارة الائتمانية: الاستثمارات التي تديرها جهات خارجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*غير مصنّفة*	المجموع
السندات – الاستثمارات	182	101	125	–	77	77	102	71	30	495	3 919	5 179
المجموع	**182**	**101**	**125**	**–**	**77**	**77**	**102**	**71**	**30**	**495**	**3 919**	**5 179**

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (إعادة تصنيف)	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*غير مصنّفة*	**المجموع**
السندات – الاستثمارات	190	27	44	143	86	97	44	111	37	580	4 206	5 565
المجموع	**190**	**27**	**44**	**143**	**86**	**97**	**44**	**111**	**37**	**580**	**4 206**	**5 565**

ملاحظة: تخضع الاستثمارات التي تديرها أطراف خارجية للمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتشمل السندات غير المصنفة صناديق سندات الشركات وصناديق التداول التجاري لاستثمارات ثابتة الدخل وتبلغ قيمتها 3,229 ملايين دولار، فيما يتألف الرصيد المتبقي البالغ 0,690 مليون دولار من سندات حكومية.

وتؤدي شعبة خزانة البرنامج الإنمائي وظيفة إدارة الاستثمارات. ولا يشارك الصندوق في أنشطة الاستثمار.

ويخفف النظام المالي والقواعد المالية للصندوق من تعرُّضه لمخاطر الائتمان المتعلقة بحسابات مستحقة القبض غير مسددة من معاملات غير تبادلية، إذ يقضي، فيما يتصل بجميع الموارد، بتكبد المصروفات بعد تلقي الأموال من الجهات المانحة. ولا يُسمح بتكبد مصروفات قبل تلقي الأموال إلا في حالة استيفاء معايير محددة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالطرف المُلتزِم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا كبيرا من المساهمات المستحقة القبض هي مساهمات مستحقة على حكومات ذات سيادة ووكالات تتجاوز حدود الولاية الوطنية وجهات مانحة من القطاع الخاص ليست معرضة لمخاطر ائتمان كبيرة.

ويرد في الجدول أدناه بيان لأكبر ثلاث جهات مانحة، تُعزى إليها نسبة 92 في المائة من الأرصدة المستحقة القبض غير المسددة من المعاملات غير التبادلية. واستنادا إلى أنماط الدفع على مر الزمن، يَعتبر صندوق المشاريع الإنتاجية أن جميع الأرصدة المستحقة القبض غير التبادلية قابلة للتحصيل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يُسجَّل أي اضمحلال للقيمة من الحسابات المستحقة القبض غير المسددة للمعاملات غير التبادلية.

الحسابات المستحقة القبض (معاملات غير تبادلية): الأرصدة الثلاثة الأولى غير المسددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العدد	*نوع الكيان المانح*	*الرصيد*	*النسبة المئوية*
1	كيان حكومي	81 139	47
2	وكالة متعددة الأطراف	41 325	24
3	صندوق تمويل جماعي تابع للأمم المتحدة	36 877	22
المجموع الفرعي		**159 341**	**93**
جهات أخرى		11 788	7
المجموع		**171 129**	**100**

تحليل مخاطر السيولة الخاصة بالصندوق

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال ألا يكون صندوق المشاريع الإنتاجية قادرا على الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة، والخصوم الأخرى، عند استحقاقها.

وتجري الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الصندوق من النقدية اللازمة لأغراض التشغيل على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويراعي نهج الاستثمار توقيت احتياجات المنظمة من التمويل في المستقبل عند اختيار آجال استحقاق الاستثمارات. ويحتفظ الصندوق بقسط من نقديته واستثماراته على هيئة نقدية ومكافئات للنقدية واستثمارات متداولة كافية لتغطية التزاماته حسبما وعندما يحل موعد استحقاقها، على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*النسبة المئوية*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*النسبة المئوية*
الأرصدة النقدية	1 122	1	3 187	2
مكافئات النقدية	62 546	26	12 431	7
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**63 668**	**27**	**15 618**	**9**
الاستثمارات المتداولة	82 669	35	57 116	32
الاستثمارات غير المتداولة	92 684	38	106 814	59
مجموع الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة	**175 353**	**73**	**163 930**	**91**
مجموع الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية	**239 021**	**100**	**179 548**	**100**

وتحين آجال استحقاق استثمارات الصندوق على مدى تواريخ استحقاق مختلفة وذلك لضمان أن تتوفر لديه الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته الجارية عند استحقاقها.

تكوين مكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
صناديق سوق النقد	52 552	12 431
صكوك سوق النقد	9 994	–
مكافئات النقدية	**62 546**	**12 431**

يعزز صندوق المشاريع الإنتاجية التخفيف من مخاطر السيولة التي يتعرض لها من خلال نظامه المالي وقواعده المالية التي تحظر على المكاتب الدخول في التزامات، بما في ذلك التزامات الشراء، ما لم تكن لها بالفعل ميزانية قائمة. ويكون الإنفاق ممكنا بعد استلام الأموال وتحديث الميزانيات في النظام المركزي لتخطيط الموارد الخاص بالصندوق. ويجري باستمرار تنقيح القدرة على الإنفاق كلما جرى التعهد بالتزامات جديدة وتكبُّد نفقات. وفي غياب ميزانية ممولة، يتعين أن يكون الإنفاق ممتثلا للمبادئ التوجيهية للصندوق المتعلقة بإدارة المخاطر.

تحليل مخاطر السوق الخاصة بالصندوق

تتمثل مخاطر السوق في أن يتعرض الصندوق لخسائر مالية محتملة ناجمة عن تقلبات غير مواتية في أسعار الأدوات المالية في الأسواق، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن آثار تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق مما يلي:

(أ) القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية؛

(ب) التدفقات المالية المستقبلية.

إلا أن نسبة كبيرة من حافظة استثمارات صندوق المشاريع الإنتاجية (90 في المائة) تُصنَّف على أنها استثمارات محتفظ بها حتى أجل استحقاقها، أي أنها ليست مرتبطة بأسعار السوق. وتسجِّل الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق القيمَ الدفترية التي لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة.

تصنيف الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	أساس القيمة الدفترية	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المُهلَكة	157 342	145 406
الاستثمارات المتاحة للبيع	القيمة العادلة	12 873	15 078
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	القيمة العادلة	5 138	3 446
مجموع الاستثمارات		**175 353**	**163 930**

يعرض الجدول الوارد أدناه حساسية استثمارات صندوق المشاريع الإنتاجية إزاء سعر الفائدة على أساس مدة أوراقه المالية. وتقتصر الحساسية على الاستثمارات ذات الإيرادات الثابتة المصنفة على أنها متاحة للبيع، والتي تسجل وفقا لقيمتها السوقية في صافي الأصول/حصص الملكية. ولذلك، فإن التغيرات في أسعار الفائدة لا يكون لها أي تأثير على الفائض والعجز لدى الصندوق.

تحليل حساسية الاستثمارات الثابتة الدخل المتاحة للبيع إزاء سعر الفائدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة السوقية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*تباين الحساسية*	*الأثر على البيانات المالية*	
		صافي الأصول	*الفائض والعجز*
5 179	زيادة قدرها 100 نقطة أساس	(111)	–
5 179	نقصان قدره 50 نقطة أساس	56	–

ملاحظة: باستثناء الاستثمارات المصنفة على أنها نقدية أو مكافئات للنقدية.

المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية معرَّض لمخاطر العملات الناشئة عن الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية والخصوم المالية التي تتعين تسويتها بالعملات الأجنبية.

فالصندوق يتلقى مساهمات الجهات المانحة بدولارات الولايات المتحدة واليورو أساساً. وتحوَّل فورا إلى دولارات الولايات المتحدة أيُّ مساهمات ترد بعملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف السائد، لأن الصندوق يضع جميع الأموال في حسابات بدولارات الولايات المتحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت استثمارات الصندوق مقوَّمة بدولارات الولايات المتحدة أساساً.

وعلى النحو المبين في الجدول أدناه، فإن جزءا كبيرا من أصول وخصوم الصندوق المالية مقوَّم بدولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي يحد من تعرضه للمخاطر المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبية.

التعرض لمخاطر العملات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	دولار الولايات المتحدة	*اليورو*	*الكرونة السويدية*	*عملات أخرى*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
النقدية ومكافئات النقدية	63 560	23	–	85	63 668	15 618
الاستثمارات	171 859	1 753	69	1 672	175 353	163 930
الحسابات المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)	87 458	34 856	29 426	19 389	171 129	132 163
الحسابات المستحقة القبض (معاملات أخرى)	2 526	–	–	395	2 921	16 985
السُلف المقدمة	550	535	–	249	1 334	682
القروض	556	–	–	1 784	2 340	3 066
مجموع الأصول المالية	**326 509**	**37 167**	**29 495**	**23 574**	**416 745**	**332 444**
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	808	148	–	189	1 145	2 243
السُلف المستحقة الدفع	–	–	–	–	–	33
الخصوم المتداولة الأخرى	243	–	–	–	243	297
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	392	–	–	–	392	–
مجموع الخصوم المالية	**1 443**	**148**	**–**	**189**	**1 780**	**2 573**

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان الصندوق يحتفظ بجزء صغير من الاستثمارات والأصول المالية الأخرى بعدة عملات غير دولار الولايات المتحدة، ويرجع ذلك أساسا إلى المساهمات الواردة بعملات صعبة أخرى. ويحتفظ الصندوق بحد أدنى من الأصول بالعملات غير دولار الولايات المتحدة، ويحول أي أرصدة فائضة إلى دولارات الولايات المتحدة متى كان ذلك ممكنا.

المخاطر المتعلقة بأسعار حصص الملكية

في عام 2022، كانت لدى صندوق المشاريع الإنتاجية استثماراتٌ في حصص الملكية في حافظة أمواله المخصصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتي تديرها جهات خارجية. ويعرض الجدول أدناه حساسية أسعار هذه الاستثمارات لتغيُّر بنسبة 5 في المائة في أسعار حصص الملكية. وتقتصر الحساسية على الاستثمارات في حصص الملكية المصنفة على أنها متاحة للبيع، والتي تسجل بقيمتها السوقية في صافي الأصول/حصص الملكية. ولذلك، فإن التغيرات في الأسعار لا يكون لها أي تأثير على الفائض والعجز لدى الصندوق.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		الأثر على البيانات المالية	
القيمة السوقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*تباين الحساسية*	*صافي الأصول*	*الفائض والعجز*
7 694	زيادة بنسبة 5 في المائة	385	–
7 694	نقصان بنسبة 5 في المائة	(385)	–

ويرصد الصندوق، عن طريق البرنامج الإنمائي، بصورة حثيثة تقييمات أرصدته الاستثمارية والأطراف المقابلة الاستثمارية وفقا لمبادئه التوجيهية للاستثمار.

وأي تغيرات، ناجمة عن تقلبات السوق، في قيمة حافظة الصندوق المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والمصنفة على أنها متاحة للبيع، ليس لها أي تأثير على الفائض والعجز المبلغ عنهما. وترد في الملاحظة 16، استحقاقات الموظفين، معلومات إضافية تفصح عن التغييرات في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام 2022.

الملاحظة 24
الأطراف ذات العلاقة

(أ) موظفو الإدارة الرئيسيون

يتكون هيكل قيادة صندوق المشاريع الإنتاجية من فريق تنفيذي يضم خمسة أعضاء هم: الأمين التنفيذي ونائب الأمين التنفيذي ومديران لمجالات الممارسة، ومدير المنصة الاستثمارية لأقل البلدان نموا. والفريق التنفيذي مسؤول عن التوجيه الاستراتيجي والإدارة التشغيلية للصندوق، وتُناط به سلطة كبيرة لتنفيذ ولاية الصندوق.

(ب) الأجر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*عدد الوظائف*	*المرتب وتسوية مقر العمل*	*الاستحقاقات الأخرى*	*مجموع الأجور*	*الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، والإجازة السنوية*
موظفو الإدارة الرئيسيون	5	1 038	346	1 384	2 499
المجموع	**5**	**1 038**	**346**	**1 384**	**2 499**

يشمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين المرتب وتسوية مقر العمل والاستحقاقات الأخرى، حسب الحالة، مثل مِنح الانتداب، واشتراك رب العمل في التأمين الصحي والمعاش التقاعدي، وبدل الإعالة، ومِنح التعليم، وبدلات المشقة والتنقل وعدم نقل الأمتعة، وسداد تكاليف الوكالات العقارية، وبدل التمثيل.

ويشمل بند "الاستحقاقات الأخرى" مساهمات صندوق المعاشات التقاعدية لصالح موظفي الإدارة الرئيسيين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وهي خطة محددة المساهمات، بمبلغ 0,220 مليون دولار.

ويحق لموظفي الإدارة الرئيسيين أيضا الحصول على استحقاقات الموظفين الخاصة بما بعد انتهاء الخدمة مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، ودفع مبالغ التعويض عن الإجازات السنوية غير المستخدمة.

(ج) السُّلف المدفوعة للموظفين

تكون السُّلف المدفوعة للموظفين متاحة لجميع موظفي صندوق المعاشات التقاعدية، بمن فيهم موظفو الإدارة الرئيسيون، لأغراض محددة على النحو المنصوص عليه في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يُمنح موظفو الإدارة الرئيسيون وأفراد أسرهم القريبون أي سُلف غير متاحة لجميع موظفي الصندوق.

الملاحظة 25
الالتزامات والعناصر المحاسبية الاحتمالية

(أ) الالتزامات المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
الممتلكات والمنشآت والمعدات	193	–
السلع	34	46
الخدمات	732	485
المِنَح	16 515	12 220
مجموع الالتزامات المفتوحة	**17 474**	**12 751**

تمثل الالتزامات المفتوحة اقتناء أصناف مختلفة من الممتلكات والمنشآت والمعدات والسلع والخدمات والمنح المتعاقد عليها غير أنه لم يتم استلامها بعدُ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(ب) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار حسب مدتها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
أقل من سنة واحدة	292	281
من سنة واحدة إلى خمس سنوات	1 458	1 404
مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات	**1 750**	**1 685**

عادة ما تتراوح مدة عقود الإيجار التي يبرمها صندوق المشاريع الإنتاجية بين 5 سنوات و 10 سنوات؛ إلا أن بعضا من عقود الإيجار يسمح بإنهائها المبكر في غضون 30 يوما أو 60 يوما أو 90 يوما. وترد في الجدول أعلاه الالتزامات المستقبلية للحد الأدنى لمدة عقود الإيجار/الشرط التعاقدي المتعلق بمدفوعات الإيجار.

(ج) الأصول الاحتمالية

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى صندوق المشاريع الإنتاجية 9,450 ملايين دولار في شكل اتفاقات متعلقة بالمساهمات في الموارد غير العادية موقعة مع جهات مانحة ولم يُعترف بموجودات لها في البيانات المالية. ورغم أن تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة في المستقبل أمر محتمل، فإن هذا المبلغ لا يخضع بكامله لسيطرة الصندوق، وبالتالي فهو لا يستوفي معايير الاعتراف بالأصول. وسيتم الاعتراف بالأصل في البيانات المالية عند وقوع أحداث في المستقبل محددة في الترتيب التعاقدي.

(د) الخصوم الاحتمالية

خلال عام 2022، أصدر الصندوق ثلاث ضمانات للحافظة لوسطاء ماليين، إحداها في بابوا غينيا الجديدة واثنتان في زامبيا، لتوفير ائتمانات بشروط أفضل للأعمال التجارية التي تملكها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وظلت هذه الضمانات غير مستخدمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويبلغ الحد الأقصى للضمانات الإجمالية لضمانات الحافظة هذه 0,585 مليون دولار ويمثل الحد الأقصى لقيمة أي التزامات محتملة ناتجة عن هذه العمليات. وستغطي موارد برنامجية مخصصة سبق تحصيلها تغطية كاملة أي مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والمدفوعات المحتملة بموجب اتفاقات الضمان.

الملاحظة 26
الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

تاريخ الإبلاغ بالنسبة لصندوق المشاريع الإنتاجية هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وتاريخ التصديق على البيانات المالية وإحالتها هو 30 نيسان/أبريل من السنة التي تلي نهاية السنة المالية (تاريخ التوقيع على تلك البيانات المالية).

وفي الفترة الفاصلة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها، لم تطرأ أي أحداث أخرى، إيجابية كانت أم سلبية، من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على هذه البيانات.

الملاحظة 27
الإفصاحات الإضافية

27-1 المصروفات حسب تصنيف التكاليف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الأنشطة الإنمائية	
الأنشطة البرنامجية	113 036
أنشطة فعالية التنمية	5 631
الأنشطة الإدارية	4 632
المبالغ الملغاة	(7 088)[أ]
مجموع المصروفات	**116 211**

(أ) هذه التسوية ضرورية لإزالة أثر استرداد تكاليف الصندوق الداخلية.

27-2 جميع الصناديق الاستئمانية التي أنشأها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: الجدول الزمني للأداء المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اسم الصندوق الاستئماني	*صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021*	*الإيرادات/ التسويات*	*(المصروفات)*	*التسويات في صافي الأصول*	*صافي الأصول في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين – الصندوق الاستئماني للتمويل العابر	2 882	9 761	(6 863)	–	5 780
الصندوق الاستئماني لتمويل مرحلة الميل الأخير	36 979	15 428	(13 714)	–	38 693
المجموع	**39 861**	**25 189**	**(20 577)**	**–**	**44 473**

220923 280823 23-12251 (A)